المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة حالـــة

دولة الإمارات العربية المتحـــدة

إعداد

إيمان حسين رحمة الزعابي

المشرف

الدكتور غازي إسماعيل ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

أيار، 2006 م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنيـــــــــة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة 0 وأجيزت بتاريخ 2006/5/18 0

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيـــــــع
الدكتورغازى ربابعة أستاذ العلاقات الدولية ، مشرفا	.....
الاستاذ الدكتور فيصل الرفوع أستاذ العلاقات الدولية ، عضوا	.....
الدكتورذياب مخادمة أستاذ العلاقات الدولية ، عضوا	.....
الدكتورة ابتسام الكتبي ، عضوا أستاذ ، جامعة الامارات	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــــــداء

إلـــى كـــل حاكـــم عـــادل.. إلـــى كـــل راعٍ أحســـن إلـــى رعيتـــه..

إلـــى والـــد كـــل من عرفـــه.. ومن لـــم يعرفـــه..
مـــن رحل عنـــا.. وأبـــوتـــه لا تـــزال تـــغمـــرنـــا..
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.. رحمـــــك ربـــي بعدد من أكرمت
إلـــى أم الإمـــارات..الشيخة فاطمة بنت مبارك، التـــي لـــم تنـــس بنـــاتهـــا يومـــا..
أدامَـــــك الله لنـــا..
اهتمامكما لـــم ينقطـــع يومـــا عنـــا جميعـــا..فَـــلَمْ نبحث عن حقوقٍ تصلنـــا بيوتنـــا..

إلـــى والـــدي ووالـــدتـــي.. أغلـــى النـــاس لـــدي..
عاهدت نفسي يوما أن أجعلكما دائما فخوران بي.. وإن لم أكن طبيبة..!!
لأني دائما وأبدا فخورة بكما معا.. ولن أوفيكما حقكما علي مهما فعلت.. أدامكما الله لنا..

إلـــى أخي الصديق.. الحامي الخفي بيننا..لوجوده ودعمه المتواصل..
إلـــى توأم روحي.. اعذريني لعدم وجودي معك في لحظات ضعفك..
إلـــى صديقة الطريق.. التي ما كنت لأستمر دونها.. والتي لم تفرح بتخرجها بعد..
إلـــى إخواني وأخواتي.. من وقفوا بجانبي.. واحتملوا بُعدي وأنا بينهم..
إلـــى صديقاتي وزميلاتي.. إلـــى كل من كان قلقا علي ودعا لي.. وقام بعملي في غيابي..
إلـــى من لا تسعفني الصفحات لذكرهم..

أتمنى أن أعوضكم وأن أكون دائما محل فخركم جميعا..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشـــكـــر والتـــقـــديـــر

إلى كل من علمني حرفا في الجامعة الأردنية، إلى أساتذتي الكرام الذين لم يألوا جهدا في نصحي وإرشادي لما فيه خيرا لي ولطلبة العلم. وأخص بالشكر الدكتور غازي الربابعة مشرف الرسالة، الذي كان يوجهني لإنجاز الرسالة في أحسن صورة بإذن الله.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بدراسة رسالة الماجستير ونقدها، وتصحيح أخطائي وتوجيهي.

ويهمني أن أتقدم أيضا بالشكر والعرفان إلى أصحاب المعالي والسعادة والسيدات والسادة الأفاضل في دول مجلس التعاون ودولة الإمارات وسفاراتها لتعاونهم الكبير معي في توفير المادة العلمية، والاستجابة للاتصالات والمقابلات التي أجريتها معهم، رغم انشغالهم.

ولا أنسى سفارة الإمارات والملحقية الثقافية بكل موظفيهم، وجهودهم الكريمة مع طلبة العلم في المملكة الأردنية الهاشمية..

و إلى كل من ساندني في مشواري الذي طال..وقدم لي العون لإنجاز هذه الرسالة..

الباحثـــــة

إيمان حسين رحمة الزعابي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

قرار لجنة المناقشة..... ب
الإهداء..... ج
الشكر والتقدير..... د
قائمة المحتويات..... ه
قائمة الجداول..... ز
الملخص..... ح
المقدمة..... 1
الفصل الأول: مدخل وخلفية تاريخية..... 8
المبحث الأول: الإطار النظري..... 9
أ. المفاهيم الأساسية..... 9
ب. الديمقراطية: المفهوم، الصور..... 15
ج. أنواع المشاركة السياسية ومحدداتها وآثارها..... 16
د. الانتخابات..... 20
ه. دور البرلمان ووظائفه..... 21
المبحث الثاني المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام..... 23
1) نماذج نسائية بطولية..... 24
2) الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام..... 26
3) شرعية تطبيق الحقوق السياسية في العصر الحالي..... 28
4) الرد على الاعتراضات المنسوبة للإسلام..... 29
المبحث الثالث المشاركة السياسية للمرأة على المستويين العربي والعالمي..... 34
- مؤتمرات واتفاقيات حقوق المرأة..... 39
- منظمات المرأة..... 41
- نظام الكوتا..... 44
- نماذج نسائية (عالمية/عربية) 45
- الأسباب التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي..... 47
- العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة..... 53

الفصل الثاني: رؤية تحليلية للمشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي..... 62
المبحث الأول: الإطار السياسي والقانوني للمشاركة السيسية للمرأة..... 63
- النظام القبلي الأبوي في مجتمع الخليج العربي..... 63
- المشاركة التي كانت تقوم بها المرأة الخليجية قبل اكتشاف النفط..... 67
- طريقة تكوين وعمل المجالس في دول الخليج العربي..... 68
- أهمية مشاركة المرأة الخليجية العربية سياسيا..... 71

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: التجربة السياسية للمرأة العربية الخليجية 75
- الدعم الحكومي والقانوني..... 75
- دول مجلس التعاون..... 76

المبحث الثالث: دولة الإمارات العربية المتحدة..... 84
- النظام السياسي في الدولة..... 85
- المجلس الوطني الاتحادي..... 86
- دستور وقوانين الإمارات الخاصة بالمرأة..... 88
- بحث تأثير محددات المشاركة السياسية على المرأة الإماراتية:..... 89

1) الموقف الرسمي من المشاركة السياسية للمرأة..... 90
2) دور الاتحاد النسائي العام..... 94
3) الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات..... 96
4) المرأة والتعليم..... 97
5) المرأة وقوة العمل..... 100
6) دور وسائل الإعلام..... 103

- الوضع السياسي للمرأة الإماراتية..... 104

أ. المرتمرات العالمية التي شاركت بها المرأة الإماراتية..... 104
ب. مناصب صنع القرار التي وصلتها المرأة الإماراتية..... 106
ج. مجلس سيدات الأعمال..... 107
د. المجلس الاستشاري في الشارقة..... 108

الفصل الثالث: الجزء الميداني في الدراسة..... 110

المبحث الأول: الاستبيان..... 111

المبحث الثاني: المقابلات والتحليل..... 133
- أعضاء المجلس الاستشاري في أبوظبي والمجلس الوطني الاتحادي..... 133
- أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة..... 136

المبحث الثالث: تحليل محاضر جلسات المجلس الاستشاري في الشارقة..... 140
- نتائج تحليل محاضر الجلسات..... 142
- أهم الاستخلاصات 145

الخاتمة..... 148

المراجع..... 152

الملاحق..... 163

الملخص باللغة الإنجليزية..... 168

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صفحة قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية (1995- 2003)	**39**
2	عدد المنتسبين لجامعة الإمارات تبعا للجنس	**98**
3	عدد خريجين جامعة الإمارات تبعا للجنس	**99**
4	عدد خريجي كلية التقنية العليا تبعا للجنس	**100**
5	توزيع الوظائف الحكومية العليا حسب الجنس وفق إحصائية 2005	**101**
6	توزيع الموظفين على الوزارات الحكومية تبعا للجنس سبتمبر 2005	**102**
7-31	جداول نتائج التحليل الإحصائي	**113- 132**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي
دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد
إيمان حسين الزعابي
المشرف
الدكتور غازي الربابعة

الملخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى حصول المرأة الخليجية العربية على حقوقها السياسية بشكل عام، والمرأة الإماراتية بشكل خاص، ومدى مشاركتها في صنع القرار السياسي.

بالنسبة لمجتمع دول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد اعتمدت الباحثة على المصادر النظرية المكتوبة سواء كتب أو أوراق ندوات ومؤتمرات أو وسائل الإعلام المكتوبة.

وفي دراسة حالة مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ استخدمت الباحثة ثلاث أدوات بحثية للتأكد من دور المرأة الإماراتية في العمل السياسي في الدولة. حيث استخدمت أداة الاستبيان على عينة من عامة الشعب من مؤسسات حكومية، وتم تحليلها باستخدام برنامج الـــ SPSS ، كما أجرت مقابلات مع أعضاء في المجالس الإماراتية؛ مجلس استشاري أبوظبي، ومجلس استشاري الشارقة، والمجلس الوطني الاتحادي. ثم قامت بتحليل نتائج هذه المقابلات أيضا. أما الأداة البحثية الثالثة فهي عبارة عن تحليل لمحاضر جلسات أول دور انعقادي تحضره المرأة الإماراتية كعضو في المجلس الاستشاري في الشارقة، وهي عبارة عن 12 جلسة، قامت الباحثة بتحليلها، للمقارنة بين أداء كل من الرجل والمرأة الأعضاء في المجلس.

أما عن النتائج التي توصلت لها الباحثة وفق التصورات التي كونتها من خلال الدراسة عن المعوقات التي تواجه المرأة، فقد وجدت أن بعض هذه المعوقات صحيح، وبعضها ربما تغير مع تغير ظروف المجتمع وتحضره. فالعينة العامة في الاستبيان تؤيد عمل المرأة الإماراتية في جميع المناصب القيادية بمتوسط 62%، وتعتقد أن النجاح في العمل القيادي يعتمد على الكفاءة فقط، لا على النوع بنسبة 45.8%. وأكدت أغلبية العينة أن السبب وراء معاملة البعض للمرأة معاملة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تختلف عن معاملة الرجل هو الخلط بين العادات وأحكام الدين الإسلامي، وأن سبب رفض مشاركتها السياسية هو للحفاظ على العادات والتقاليد، هذا وفق رأي أغلبية العينة. ومع ذلك؛ فالأغلبية تعتقد أن المرأة الإماراتية مؤهلة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي، وأن المجتمع بحاجة لمشاركتها السياسية.

وفي المقابلات مع الأعضاء في المجالس الثلاث؛ وافق الأغلبية على ضرورة مشاركتها في العمل السياسي بصورة مباشرة، مع التزامها بزيّها وعاداتها، ودون أن يكون ذلك على حساب أسرتها، وأكدوا أنها لم تكن في السابق منقوصة الحقوق، بل كان المجلس يحرص على إعطائها حقها، عن طريق التواصل مع الجمعيات النسائية، ومشاورتهن، فضلا عن ما يرد إلى الأعضاء مباشرة من طلبات من النساء. أي أنها كانت تشارك بصورة غير مباشرة.

ووجدت الباحثة في تحليل محاضر جلسات المجلس الاستشاري أن نسبة مشاركة النساء الأعضاء كانت ثابتة دائما، وتقارب الثلث من مجموع المشاركات، وأنها كانت دائما ملتزمة بالحضور، ودقيقة في مناقشاتها واقتراحاتها والتقارير التي تقدمها، فضلا عن التزامها بالقيام بزيارات ميدانية حول كل موضوع يُتوقع مناقشته في الجلسات التالية.

لقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة الإماراتية تشارك سياسيا بكل الصور غير المباشرة المذكورة في التعريف، أما من ناحية عملها السياسي، فقد تم تحقيقه أيضا في نوفمبر 2004، بتعيين أول إمرأة وزيرة في الدولة. ويبشر قرار رئيس الدولة في ديسمبر 2005 بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي بأن حق المشاركة السياسية سيكون متاحا للجميع أيضا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــــــــــــــــة

أحد أهم بنود الإصلاح في الدول العربية الذي تطالب به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الثمانية الكبرى هو إعطاء المرأة العربية حقوقها كاملة، وذلك لاعتقاد مسبق بأنها مهضومة الحقوق تماما في بعض الدول العربية وناقصة الحقوق في دول عربية أخرى.

والأمر صحيح في بعض مجالات حقوق المرأة، ولكنه ليس كما يراه الغرب، فالمرأة العربية في نظر الباحثة حصلت على حقوقها بصورة مباشرة وغير مباشرة،وذلك من خلال النتائج التي تتوصل لها في هذه الدراسة، حيث حرص الرجل من أسرتها على توفير بعض احتياجاتها، كما أنها استطاعت توصيل صوتها والمطالبة ببعض حقوقها بطرق مختلفة، وهو ما لايراه الغرب. لذا رأت الباحثة أن تسلط الضوء على هذه الجزئية، وخاصة في دول الخليج العربي، ثم تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة – باعتبار الباحثة إماراتية – نموذجا أو حالة للدراسة تبين فيها مدى وصول المرأة الإماراتية إلى المناصب السياسية، ومدى مشاركتها غير المباشرة في صنع القرارات التي تخص المرأة والأسرة.

إن مشاركة المرأة السياسية ليست محاولة للتشبه بالغرب، وليست مسؤولية خاصة بالرجال، وإنما مساندة ومشاركة، وهو حق أعطاه الإسلام للمرأة المسلمة وحرمها منه المجتمع، وحق أعطاه الله للبشر كلهم قبل ذلك بإنسانيتهم الواحدة. وليس الرجال كلهم سواء ولا النساء كلهن سواء، ولكن كلاً يختلف في فكره ونظرته للأمور.

وعن دولة الإمارات العربية المتحدة، لا يمكن القول إن المرأة الإماراتية منحت حقوقها السياسية كاملة، كما لا يمكن القول بأنها حُرمت منها تماما. ومن الطبيعي أن يرغب كل إنسان ببناء مجتمعه بصورة أو بأخرى، وقد يبرع في مجالات دون غيرها تبعا لطبيعته، وثقافته، وقدراته.

أهمية الدراسة:

إن دراسة المشاركة السياسية للمرأة الخليجية العربية وإمكانية وصولها إلى مناصب قيادية من القضايا البالغة الأهمية، لأنها تعتبر جزءا من نهج السياسة العامة في دول منطقة مجلس التعاون الخليجي التي تدعو لها القيادة العليا وتعبّر عن مواقفها السياسية المختلفة. والمرأة بحاجة فعلية للانضمام إلى هذا المجال لتناقش قضاياها وقضايا الأسرة والشباب والأطفال، ثم أنها نصف المجتمع، فكيف يُتخذ القرار بعدم وجود كل المجتمع؟!

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بما أن هذه الدراسة ستقيس رأي عينة من عامة الشعب، وكذلك رأي بعض أعضاء المجالس في دولة الإمارات العربية المتحدة، وستحلل أول تجربة مشاركة سياسية للمرأة الإماراتية في المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة؛ فإن النتائج التي ستتوصل لها الدراسة ستفيد صانع القرار في معرفة بعض أراء الشعب، وستعطيه فكرة عن مدى نجاح تجربة الشارقة، مما سيساعد في اتخاذ القرار بشأن دخول المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي. أما عن نساء دول مجلس التعاون الخليجي؛ فإن قياس مدى نجاح تجاربهن ستفيد أيضا متخذي القرار والعاملين في هذا المجال لاختيار أنجح التجارب لتطبيقها في الدولة.

أهداف الدراسة:

1. محاولة دراسة مفهوم المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. عرض رأي القيادة السياسية العليا لدول منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودورها في دعم المرأة.
3. الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون حصول المرأة الخليجية العربية على حقوقها السياسية.
4. توضيح آراء كلا الطرفين – المعارضين والمدافعين – عن مشاركة المرأة السياسية، وكذلك رأي الدين.
5. البحث في الأسباب التي تحتم مشاركة المرأة السياسية.
6. استشراف التوقعات المستقبلية للمشاركة السياسية للمرأة الإماراتية.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة معرفة مدى حصول المرأة الخليجية العربية عموما على حقها السياسي، ومدى مشاركتها فيه، وذلك من خلال دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضيات:

تفترض هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات، ستكشف الدراسة عنها لاحقا، وهي كالتالي:

- إن المرأة الخليجية العربية تحصل على حقها السياسي ولكن بالصورة غير المباشرة، وذلك من خلال القياس على وضع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٦٢٥٩٩٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- كما تفترض هذه الدراسة أن تعيين المرأة الخليجية العربية في بعض البرلمانات ووصولها إلى مناصب قيادية مثل الوزيرة ووكيلة وزارة؛ لهو دليل على حرص القادة في دول مجلس التعاون الخليجي على منح المرأة حقوقها السياسية.

أسئلة الدراسة:

- ما مدى شرعية المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام؟
- كيف بدأ تاريخ المشاركة السياسية للمرأة عالميا، وعربيا وخليجيا؟
- ما الدور الذي لعبته المرأة الخليجية العربية – الإماراتية – محليا وعالميا؟
- ما العوائق التي تمنع المرأة من المشاركة السياسية؟
- هل تساهم المرأة الإماراتية في العمل السياسي؟
- ما مدى نجاح تجربة مشاركة المرأة الإماراتية في البرلمان المحلي لإمارة الشارقة؟

الدراسات السابقة:

لم تستطع الباحثة الوقوف على الكثير من الدراسات التي تتناول الوضع السياسي للمرأة في دول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة. لذا فقد اعتمدت الباحثة كثيرا على مصادر ثانوية كالدوريات الموثقة وأوراق المؤتمرات والندوات، والمجلات والصحف المحلية، لأنها تتناول هذا الموضوع، وتدرس تفاصيله.

ومع ذلك فالدراسات الاجتماعية التي حصلت عليها الباحثة التي تتحدث عن طبيعة الأسرة والحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد تطرقت إلى ظروف المرأة في دول الخليج العربي من عدة جوانب. ومن ضمن هذه الدراسات:

1) "دور المرأة في التنمية في دولة الإمارات" للدكتور إجلال اسماعيل حلمي، صادرة عام 1994، بيّن فيها أهمية الاستفادة من المرأة كعنصر هام في المجتمع في مجالات التنمية جميعها، وأنه يمكن للمرأة أن تنجز الكثير إن ُمنحت الفرصة والتدريب اللازم. ولكنه ركز على مجالات معينة للمرأة كالطب والرعاية الصحية والتعليم والشؤون الاجتماعية، مع تجنب وظائف السكرتارية والتمريض لتدني مستواها. وتطرق إلى دور المرأة في القوى العاملة وفي التنمية بصورة بسيطة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربي لأخذ بيانات عن وضع المرأة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن المكتبات العربية للحصول على أكبر عدد ممكن من المصادر المتعلقة بالمرأة والعمل السياسي، والدساتير، وأرقام هواتف الشخصيات السياسية في كل دولة.

تمثلت المشكلة الأبرز التي واجهت الباحثة في الوصول إلى النساء الخليجيات العربيات الحاصلات على مناصب سياسية، أو العاملات في مجال صنع القرار بسبب ارتباطات كل منهن، أو البعد المكاني، وتكاليف الاتصالات.

المشكلة الأخرى التي واجهت الباحثة هو التعريف الرسمي أو العالمي للمشاركة السياسية، حيث لا يوجد اتفاق واحد محدد على مصطلح المشاركة السياسية، فالبعض يرى أن قرار الزوجة في بيتها هو مشاركة سياسية، ويرى البعض أن عمل المرأة كوكيلة وزارة ليس ضمن المشاركة السياسية، بما أنها لا تستطيع أن تصدر قرار رسميا، أو لأنها عينت في منصبها، ولم ترتقي فيه.

رغم أن اختلاف العلماء رحمة، إلا أن اختلاف بعض الفقهاء في تفسير الأيات والأحاديث القرآنية المتعلقة بشرعية مشاركة المرأة في بعض جوانب الحياة السياسية والعملية شكّل معضلة إضافية للباحثة، وأخص بالذكر كتابين* صادف أن أحدهما يرد على الآخر، مما وضع الباحثة في حيرة حول مصداقيتهما، فكلا الكاتبين مقنعين تماما في أسلوب عرضهما وطرحهما للقضية، ولكن أحدهما يصحح للآخر، ولكنه وقع في أخطاء أخرى مناقضة لمجمل الكتب التي اطلعت عليها الباحثة، فقررت عدم الاستعانة (تقريبا) بالكتابين.

حدود البحث:

تستمر هذه الدراسة في بحث مدى مشاركة المرأة في المجال السياسي في دول الخليج العربي عامة ودولة الإمارات على وجه الخصوص، منذ بداية نشأة هذه الدول في القرن العشرين، حيث كانت المشاركة اجتماعية أكثر منها سياسية، وحتى شهر سبتمبر 2005.

ولكن الأحداث التي جرت بعد ذلك التاريخ وقبل مناقشة الرسالة غيرت آراء كثير من الناس، في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث أعلن رئيس الدولة في ديسمبر 2005 تغيير نظام التعيين الشامل في المجلس الوطني الاتحادي إلى انتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر، وإشراك

---

* الأول الذي ستستعين فيه الباحثة قليلا هو: البوطي، محمد سعيد رمضان،(2002).**المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني**.(ط2).بيروت:دار الفكر المعاصر. أما الآخر فهو: السمان، عماد الدين (2004). **وقرن في بيوتكن.** (ط1) بدون ذكر الناشر والدولة!.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرأة في العملية السياسية. وبالتالي فمن كان يقف موقف معارض تماما لمشاركة المرأة في مناصب صنع القرار أصبح محايدا، ومن كان محايدا أصبح مؤيدا لعمل المرأة السياسي.

هذه الآراء تختلف نوعا ما عما جاء في هذه الرسالة البحثية، حيث لم يتسع وقت الباحثة أن تـــتـــناولها بالدراسة بعد التغييرات، لأنها ستغير بعض النتائج، وبعض المحتويات في الدراسة. لذا تدعو الباحثة طلبة العلم من يرغبون بمناقشة الموضوع أن يقيسوا آراء الناس الفعلية بعد إعلان قرار رئيس الدولة. وقد تكون الخطوة القادمة لأي دراسات في هذا المجال، وستكون أكثر قوة بعد أن يأخذ القرار مجراه على أرض الواقع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

مدخل وخلفية تاريخية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

الإطار النظري (مفاهيم ومصطلحات)

أ. المفاهيم الأساسية:

تتطرق هذه الدراسة إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع محل البحث، لتوضيح تأثير كثير من المتغيرت على دور المرأة في الحياة السياسية. وبما أن المفاهيم قد تتأثر بشخص القارئ ويختلف معناها من قارئ لآخر، لذا وجب تثبيت معنى واحد لهذه المفاهيم.

- "الوعي الاجتماعي: هو مجموعة من الأفكار والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد التي توجد لدى الأفراد والتي تعكس واقعهم الاجتماعي." والوعي الاجتماعي في هذه الدراسة يمثل مدى إدراك المجتمع لأهمية دور المرأة وأهمية تعليمها، وأهمية مشاركتها دون تمييز.[1]
- التنمية: " عملية تغيير مقصودة ومخططة، وهي وسيلة وأداة من أجل إحداث التغيير الإيجابي في كافة أوجه الحياة... تلك الجهود المنظمة التي تبذل على المستويين الحكومي والأهلي، بهدف تحقيق النهوض في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أملا في الوصول إلى مجتمع متقدم يعيش في رفاهية"[2]

والمقصود بالتنمية هنا أن يتم استغلال كل أفراد المجتمع في النهوض بالمجتمع بدلا من الاعتماد على الوافدين في تحقيق ذلك، لزيادة الموارد البشرية إلى أقصى حد.[3]

- النظام الأبوي: "يعامل النظام الأبوي المواطنين كما يعامل الأب أبناءه، فهو يفترض أن افتقارهم للمعرفة والخبرة يجعلهم غير قادرين على أن يختاروا ما هو في مصلحتهم، لذا فإنه يتعين على الدولة أن تختار عنهم، وأن تعزز رفاههم وتحميهم من الضغوط الضارة. فالثقافة الأبوية ... ثقافة تحترم مفهوم النبل والشهامة."[4]

---

[1] زكي، إجلال (1994). **دور المرأة في التنمية في دولة الإمارات**، دراسات في مجتمع الإمارات، الجزء 8، الإمارات:جمعية الاجتماعيين، ص 130.

[2] النبوي، مصطفى، (1997). **اليوبيل الفضي والنهضة النسائية**، أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر، ص 68.

[3] الفقيه، علي. **المرأة اليمنية طموح للمشاركة وقيود إجتماعية محبطة**، مجلة أبحاث سياسية، عدد6، يوليو 2000، ص 61.

[4] بيلي، فرانك، (1999). **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**. (ط1). (مترجم 2004)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص 476.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- السياسة: " التدبير الحكيم والنظر الحصيف في عواقب أمر ما، والجهة التي تضع سياسة خاصة بهدف معين ترتبط بإطار للعمل التنفيذي لتحقيق هذا الهدف."[1] ترى الباحثة أن هذا التعريف يشمل القدرة على تنفيذ تلك السياسية.
- ويفسر جون ستيوارت مل* السياسة بصورة فلسفية بأنها القدرة على توفير أعظم قدر من السعادة لأكثر عدد ممكن من الناس، فيحرص الإنسان عند إسعاد نفسه في أي أمر يقوم به أن يوسعه ليسعد به آخرين معه.[2]
- العمل السياسي: " الجهود التي تقوم بها الأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتنفيذ برامجها أو في إبداء وجهة نظرها في برامج مشروعات الحزب الذي يتولى الحكم."[3] وتظن الباحثة أن العمل السياسي يمثل أنشطة الفرد والجماهير في الدولة لتحقيق الأهداف القومية أو تقويم أمور المجتمع.

كما أن العمل السياسي يصوّر مدى تطور المجتمع ومدى التغيير الاجتماعي الحاصل. بينما يرى بعض الباحثين أن هذا لا ينطبق على المجتمع الخليجي العربي، لأن عمل المرأة السياسي ومشاركتها السياسية ليست للتعبير عن تحضر المجتمع، وإنما هي حق للمرأة التي هي جزء من المجتمع، وحاجة إلى وجودها ومشاركتها من قبل المجتمع لنقص الموارد البشرية فيه.[4]

ولكن جميع تعاريف العمل السياسي التي استطاعت الباحثة الوصول إليها تتطلب وجود تنظيمات سياسية معترف بها في المجتمع، يتم من خلالها تنفيذ أنشطة الجماهير المذكورة. أي أنها تتطلب أحزاب سياسية وانتخابات، وبذلك سيصعب على الباحثة قياس مدى انطباق هذا التفسير على النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لعدم وجود أحزاب سياسية أو انتخابات بعد. ولكن بالأخذ بالتفسير النهائي – الذي تحدده الباحثة في هذا المبحث لاحقا – للمشاركة السياسية والعمل السياسية وفرص تمكين المرأة سياسيا، ستتمكن الدراسة من قياس كل ذلك على دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

[1] بدوي، أحمد زكي (1986). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، لبنان: مكتبة لبنان، ص 318.

* جون ستوارت مل فيلسوف بريطاني ولد في عام 1806، كان ممثلا للفلاسفة الراديكاليين، ومتمسك بصرامة بالمبادئ النفعية.

[2] إمام، إمام عبد الفتاح، متياس، ميشيل، (1996). **أسس الليبرالية السياسية**.(ط1). القاهرة:مكتبة مدبولي، ص 9.

[3] بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، المرجع السابق، ص 7.

[4] الشامسي، ميثاء سالم، (2000).**المشاركة الاجتماعية لمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ندوة المرأة الخليجية والمشاركة السياسية، مركز قطر لدراسات استشراف المستقبل، قطر، 5 مارس 2000، ص9.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينما نفت سوزان مبارك حرم الرئيس المصري ارتباط العمل السياسي بالانتخابات في المنتدى الفكري الثاني في يوليو 2000، حيث قالت: " هو ليس مجرد المشاركة في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية، إنما هو المشاركة في كافة جوانب عملية التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية."[1]

- حقوق الإنسان: " مبدأ أو شعار عادة ما يستخدم للتعبير عن مفهوم الحقوق الطبيعية.. وتبنت الأمم المتحدة هذا المفهوم.. ويجري الحديث عادة عن ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان،.. ويشير الجيل الأول إلى حقوق أساسية مثل الحياة والحرية والتعبير والتنظيم المهني والسياسي وضمان المحاكمة العادلة أمام قضاء طبيعي، بينما يشير الجيل الثاني .... إلى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية مثل حقوق التعليم والعمل والإقامة والتنقل، أما الجيل الثالث فيشير إلى حقوق جماعية للشعوب والجماعات مثل حق تقرير المصير وحق التنمية والبيئة المتوازنة وحق السلام."[2] تظن الباحثة أن حقوق الإنسان حول العالم – للأسف – لا تُـطبق في جميع المجلات التي ذكرها الكاتب في التعريف. ومع ذلك يجب التذكير بأن الدين الإسلامي سبق منظمات حقوق الإنسان والقوانين الوضعية بإقرار المساواة بين البشر دون أي تمييز.
- الحق السياسي: "الحقوق التي يكتسبها الشخص باعتباره عضوا في هيئة سياسية، مثل حق الانتخاب والترشيح وتولي الوظائف العامة في الدولة. أو هي الحقوق التي يساهم الفرد بواسطتها في إدارة الدولة أو حكمها". وهو أيضا: "حق المواطن في أن يشترك في إدارة شؤون الدولة، ويكون ذلك بطريق مباشر كما هو الحال بالنسبة لمنصب رئيس الدولة ومنصب الوزير، وقد يكون بطريق غير مباشر، أي يشترك المواطن في إدارة شؤون البلد عن طريق ممثلين عنه هم أعضاء المجالس المختلفة.."[3]
- المشاركة السياسية: "مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار (كالسلطة التنفيذية، والتشريعية، والأحزاب). وهذه النشاطات تشمل

---

[1] نافع، نهى محمد أمجد، (2004).**المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود**.(ط1).الأسكندرية:المكتبة المصرية،ص31-32.

[2] هلال، علي الدين (1994). **معجم المصطلحات السياسية**، (ط1). القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 117.

[3] الدقي، حصة أحمد، (2001). **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.ص24.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصويت لانتخاب الممثلين في المستويات كافة، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، والانضمام والعمل في الأحزاب السياسية، والمشاركة في النشاطات المختلفة المتعلقة بالمجتمع المحلي، وحتى أيضا المشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية كالمظاهرات، والمسيرات، والكتابة في الصحف حول الموضوعات المهمة، بالإضافة إلى ترشيح النفس للمجالس الانتخابية، وتبوؤ المراكز السياسية التي تتم بالتعيين في مختلف مستويات السلطة السياسية."[1] واتـفق تعريف صموئيل هنتجتون مع التعريف السابق بأنها:" نشاط المواطن الهادف إلى التأثير في القرار الحكومي." وفي تفسير آخر "أن المشاركة السياسية تمثل نشاطا شخصيا من جانب المواطن العادي،.. وتقتصر المشاركة السياسية على الأنشطة الهادفة للتأثير في صنع القرارات الحكومية، أي أنها أنشطة موجهة للتعامل مع السلطات العامة التي تمتلك القرار الشرعي النهائي،... والمشاركة السياسية لا ترتبط بالضرورة بقدرتها ونجاحها في تحقيق الهدف منها، وإن كان هناك من يشترط حدوث الأثر لأي نشاط سياسي وإلا خرج عن مفهوم المشاركة. والمشاركة لا تعني النشاط الذي يقوم به الفرد نفسه، ولكنها أيضا النشاط الذي يقوم به النوع الثاني متأثرا وخاضعا للمشارك الرئيسي."[2]

والمشاركة السياسية هي " حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة."[3]

وتعرّف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن المشاركة السياسية للمرأة تتضمن " المشاركة في مؤسسات الدولة، والمشاركة الفعالة في المؤسسات الأهلية المرتبطة بالحياة السياسية للدولة، والمشاركة في ممارسة السلطة السياسية وخصوصا في ممارسة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والإدارية... وعلى مستوى المؤسسات الأهلية؛ تشمل المشاركة الفعالة للمرأة

---

[1] شتيوي، موسى، داغستاني، أمل، (1994). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**. الأردن: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 6.

[2] سليمان، سماء، (صيف2001).المشاركة السياسية للمرأة الخليجية. **شؤون خليجية**. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. عدد (26). ص11.

[3] نافع، **المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود**، مرجع سابق. ص 42.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجالس المحلية، الأحزاب السياسية، الاتحادات التجارية، المنظمات الصناعية والمهنية، منظمات المرأة، وغيرها من المنظمات المرتبطة بالحياة السياسية."[1]

وفي تفسير آخر للمشاركة السياسية؛ فهي تعني إتاحة النظام السياسي للفرد بأحزابه وفئاته المشاركة في التعبير عن رأيه في كل جوانب الحياة، تبعا لطبيعة النظام وأسسه، وهذا لا يتطلب وجود نظم معينة تحدد طبيعة المشاركة حتى تحدث. وإنما يتطلب أن يمس الموضوع الذي يتطلب مشاركة الأفراد، اهتمامهم ومصالحهم، فقد يشتركون في قضية دون أخرى. كما أن عدم مشاركتهم قد يكون دليلا على نجاح الحكومة في تحقيق مصالح الأفراد، فلا يحتاجون للمشاركة وينصرفون للاهتمام بشؤونهم الخاصة. ولكن هذا ليس دائما، فقد تكون عدم مشاركة الأفراد نتيجة اقتناعهم بعدم بجدوى المشاركة، إما لعدم إنصات الحكومة لهم، أو لأن المستفيدين من المشاركة هم دائما نفس الفئة.[2]

- المشاركة الشعبية: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف."[3]
- وفي لقاء مع الدكتورة إبتسام سهيل، أستاذة العلوم السياسية في جامعة الإمارات، لمعرفة مدى انطباق تعريف المشاركة السياسية على دولة الإمارات العربية المتحدة، أجابت: " المشاركة السياسية هي حق الفرد في إبداء الرأي في سياسات الحكومة، ولكن لا توجد قنوات للمشاركة السياسية في الدولة، لأنها غير مقننة، وأعضاء المجالس في الدولة ليسوا مشاركين سياسيين، لأنهم معينون من قبل الحاكم، وليس بالانتخاب." وقالت: إن قوانين الدولة ساوت بين المرأة والرجل، ولكن ُعرف الدولة لم يفعل.[4]
- تمكين المرأة: " العمل التنموي الإنساني على اكتشاف قدرات المرأة، وتفجير طاقاتها (الفعلية والممكنة)، بإكسابها مهارات متنوعة، وقوى إضافية، في التفكير والتعبير والتغيير، مما يؤهلها

---

[1] أبو غزالة، هيفاء(2003).استراتيجيات تشجيع مشاركة المرأة، **ندوة المرأة والمشاركة السياسية**، سلسلة 1، المعهد الدبلوماسي، أبوظبي، الإمارات، 22 ديسمبر 2003. ص24.

[2] الديليمي، كريم، (1993). **مقدمة نظرية لتحليل النظم السياسية**. (ط1). اليمن: مكتبة الجيل الجديد. ص 26- 27.

[3] الشامسي، ميثاء.المشاركة الاجتماعية لمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 7.

[4] سهيل، ابتسام. جامعة الإمارات العربية المتحدة،(2005)، "اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للمشاركة في قضايا بيتها وجماعتها ومجتمعها بجدارة واستحقاقية."[1] ترى الباحثة أن تفسير هذا المصطلح يتم تطبيقه في أغلب الدول العربية المتهمة بقصور دور المرأة فيها، قد لا يطبق كاملا وحرفيا، ولكن المرأة حصلت على نصيب من هذا التمكين في الدول العربية.

- حرية المرأة كتنظيم قانوني: "مجموعة الضمانات والحقوق التي يجب أن يعترف بها المشرع للمرأة، ليضمن لها حدا أدنى من الطمأنينة والاستقرار والثقة في عناصر وجودها الذاتي، شخصها ومسكنها ومالها." وتعني أيضا: "أن النظام السياسي يسمح بالمشاركة الفعلية للمرأة كأحد عنصري الطبقة المحكومة في تسيير دفة الحكم، بغض النظر عن صورة تلك المشاركة أو مداها." والمشاركة هنا هي المساهمة الفعلية وليست الصورية، المساهمة في الاختيار والتقويم والرقابة. وهذه المساهمة تتطلب درجة من الاكتفاء الاقتصادي، إذ لا يمكن للرجل والمرأة أن يقفا موقف الند للحكومة وهم يعانون من الفقر أو التبعية المادية لأي كان. وبالتالي فإنه يتوجب على الدولة أن توفر المستلزمات المعيشية الأساسية للمرأة (والرجل) كي تقوم بواجبها السياسي في المساهمة والتقويم.[2]

- الفرد/ الشخص/ الإنسان: لكثرة ورود إحدى هذه الكلمات في الدراسة، وكيلا يقع القارئ في نفس اللبس الذي يرد في فهم معظم الدساتير، رأت الباحثة أن تحدد المعنى المقصود من هذه الكلمة، كي تنصف الإنسان أيا كان جنسه. فالشخص هو "من كان صالحا لاكتساب الحقوق والعمل بالواجبات،.. بصرف النظر عن الجنس واللون أو الدين أو أي اعتبار آخر."[3] وفي حال ورود هذه الكلمة في أي موقع من الدراسة، فإنها تعني الرجل والمرأة بصورة متساوية.

- التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية: لقد اختلفت الآراء حول المعنى الدقيق لكلمة المشاركة السياسية التي يجب استخدامها في البحث، لاختلاف المتخصصين في التفسير، لذا فقد ارتأت الباحثة، من وجهة نظرها، الأخذ بتفسير بالمفهوم المرن للمشاركة السياسية – تبعا لعدم وجود نظام انتخابي في الدولة – وهو الذي يتضمن فضلا عن عضوية البرلمانات ومواقع صنع القرار، دور المواطن العادي في التعبير عن رأيه، لمحاولة تغيير بعض النظم في الدولة، حتى

---

1 الساري، سالم، زكريا، خضر، (2004). **مشكلات اجتماعية راهنة، (ط1)**. الدمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. ص275.

2 نافع.**المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود**. مرجع سابق. ص30.

3 بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق.ص 310.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإن لم يتم تغييرها، أي أن اتصال أي مواطن بإحدى جهات صنع القرار للفت نظرهم لقضية مجتمعية، يعتبر بنظر الباحثة، وتبعا للمفاهيم السابقة نوع من أنواع المشاركة السياسية.

ب. الديمقراطية: المفهوم والصور

يؤكد روبورت داهل* على أن الديمقراطية ترتبط بسمتين أساسيتين هما " الشمولية وتصدي الجمهور، فالأولى هي حق كل إنسان راشد في المشاركة في النشاط السياسي، بما في ذلك حق ترشيح نفسه للانتخابات، والثانية هي هي جميع الحريات المدنية التي تتيح للمواطنين الإعراب عما يفضلونه، وانتقاد السلطة، وتنظيم المعارضة ضد الحكومة وعزلها إذا رغبت الأكثرية بذلك." ويضيف داهل أن الديمقراطية من وجهة نظره تتطلب وجود تسامح واحترام بين الأفراد ليتقبلون نقد الآخرين وآرائهم، دون أن يطالون حرياتهم المدنية، كما أنها تقوم على الثقة بالسياسيين، من حيث أنهم سيقومون بواجبهم تجاه المجتمع على أكمل وجه.[1]

والديمقراطية كلمة يونانية الأصل، تعني أن يقوم الشعب بالحكم. وهي مذهب فلسفي يُرجع السلطة لإرادة الأمة، فالأمة هي أصل السيادة، وهي مصدر السلطات، ومصدرها الدولة. والنظام السياسي القائم على الديمقراطية هو النظام الذي يجعل الشعب هو صاحب السلطة، ومصدر السيادة، أو كما عرفها لنكولن، أحد الرؤساء الأمريكيين، الديمقراطية هي " حكم الشعب بالشعب وللشعب"[2]

يتم تطبيق الديمقراطية على واحدة من ثلاث صور كالتالي:

1. الديمقراطية المباشرة وهي التي يقوم بها الشعب مباشرة.
2. الديمقراطية شبه المباشرة: مزيج من المباشرة وغير المباشرة، حيث ينتخب الشعب هيئة تمثله لممارسة السلطة، ويشترك الشعب معها أيضا في ممارسة بعض الاختصاصات.
3. الديمقراطية غير المباشرة وهي أن يختار الشعب من يمثله، مجموعة من النواب، ليقوموا بممارسة السلطة، وتسمى أيضا بالديمقراطية النيابية. يتولى النواب في هذا النظام الحكم لمدة محدودة، بعد أن يختارهم الشعب، وتكون إرادة النواب ممثلة لإرادة الشعب، الناخبين

---

* روبرت داهل (1915) أكثر علماء السياسة تأثيرا بعد عام 1945، لديه أعمال كثيرة في الديمقراطية، وحكم الأكثرية، اشتهر بتطويره واهتمامه بمفهوم التعددية. آخر إصدار أصدره عام 1989 باسم (الديمقراطية ونقّادها).

[1] بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ص 191.

[2] الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، (2001). **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية**. (ط1).القاهرة:دار الفكر العربي. ص17.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لهم، فلا يقوم الشعب بممارسة السلطات بنفسه. ويجتمع هؤلاء النواب في هيئة نيابية، أو برلمان كما سيتم تفصيله لاحقا في هذا الفصل، ولهذه الهيئة ثلاث وظائف؛ التشريعية وهي سن القوانين، المالية وهي الموافقة على الميزانية، السياسية بمراقبة السلطة التنفيذية.[1]

هناك من يعتبر أن وصف أي دولة بالديمقراطية يعني أولا منح الحقوق السياسية لجميع مواطنيها، وهذه الحقوق السياسية لا تعني تقلد المناصب القيادية كالوزارة أو رئاسة الدولة، بل المقصود منها الحق بالانتخاب والترشيح. لأن المنصب القيادي ليس حقا يُكتسب، بل هو وظيفة ومنصب سياسي يصل له الفرد بالترقي – يُفترض– أو بالتعيين أحيانا. وهناك كثير من الدول الديمقراطية التي تمنح مواطنيها حق الانتخاب والترشيح وتحرمهم من الوصول إلى مناصب قيادية عليا، ودول أخرى تمنح مواطنيها فرصة التعيين في مناصب عليا كالوزارة مثلا، ولكنها تحرمهم من الحقوق السياسية. ثم أن سلطة البرلمان أو المجلس التشريعي أعلى من سلطة الوزارة والحكومة، لأنها يحق لهم محاسبتهم، وقد تدفعهم لتغيير قرارات اتخذوها. لذا لا يجب الخلط بين حق الانتخاب والترشيح وفرصة الترقي لمناصب وزارية.[2]

ج.أنواع المشاركة السياسية ومحدداتها وأثارها

سبق أن أشار هذا المبحث إلى تعاريف المشاركة السياسية، ولكن ستتناول هذه الجزئية المشاركة السياسية بالتفصيل. تشمل المشاركة السياسية نوعين؛ الأنشطة المباشرة والأنشطة غير المباشرة (الأولية والثانوية)، فمن الأولى عضوية حزب، الترشيح في الانتخابات، مناقشة مواضيع عامة، العمل في منصب سياسي، التصويت. ومن الأنشطة غير المباشرة حرص الفرد على تثقيف نفسه سياسيا، ومتابعة الأحداث، وعضوية الجمعيات التطوعية والخيرية.[3] ومن الطبيعي أن يحسب القادة حساب مدى رضى شعوبهم عن قراراتهم، خاصة إن كان الشعب مثقفا.

تصنف أنواع المشاركة السياسية أيضا إلى نوعين:

1. المشاركة التقليدية: مثل التصويت، الاطلاع على الشؤون السياسية باستمرار ومناقشتها مع الآخرين، الحرص على حضور الاجتماعات العامة والمؤتمرات، الانضمام إلى حزب أو جماعات مصلحة، دعم الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية، تقلد المناصب السياسية

---

[1] الأنصاري، **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية**. مرجع سابق. ص18.

[2] الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل (2000). **الحقوق السياسية للمرأة**. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي. ص 67.

[3] الشامسي، **ندوة المرأة الخليجية والمشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص 8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والترشيح للمناصب العامة، الاتصال بالمسؤولين. ورغم أن التصويت هو أكثر أنواع المشاركة السياسية انتشارا في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة السلطوية على حد سواء، إلا أنه يتم استغلاله في الأنظمة المتسلطة لشراء الأصوات والضغط على الناس والدعاية، وبالتالي كسب تأييد الناس بصورة غير شرعية.[1]

ترى الباحثة أن بعض هذه الأنشطة التقليدية موجودة في دولة الإمارات ودول الجوار، حيث يهتم كثير من عامة الشعب بمتابعة الشؤون السياسية ومناقشتها في المجالس والاجتماعات المختلفة، كما أن عدد كبير يهتم بحضور المحاضرات والندوات، بل وجلسات المجلس الوطني الاتحادي وجلسات المجالس المحلية الأصغر، حين تكون غير مغلقة. كما أن شعب الإمارات خصوصا اعتاد منذ نشأة الدولة أن يدخل على حاكم الإمارة ليرفع طلبه أو احتياجاته أو شكواه، وهو ما عودهم عليه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان، الحاكم السابق، وسار على نهجه بقية الحكام والسلف. أي أن الشيوخ في دولة الإمارات انتهجوا سياسة الباب المفتوح مع الشعب، وبذلك فالشعب على اتصال بمسؤوليه، وسيتم التطرق لهذا لاحقا في الفصل الثاني.

2. المشاركة غير التقليدية: تنقسم إلى مشاركة قانونية كالشكوى، ومشاركة غير قانونية يلجأ لها الأفراد من الشعب حين يحرمون من الوسائل الشرعية، فيبحثون عن طرق أخرى لإيصال طلباتهم، كالاغتيالات والمظاهرات والتخريب والخطف والحرب الأهلية.[2]

وتشير الباحثة إلى ضرورة توفر الوعي الاجتماعي ووعي عام لدى الأفراد ليصبحوا قادرين على القيام بأشكال المشاركة السياسية، وإلا فإنهم لن يكونوا مؤهلين للمشاركة.

محددات المشاركة السياسية:

تختلف المشاركة السياسية من إنسان لآخر تبعا لمجموعة من العوامل أو المحددات، تثير البعض إيجابيا وتدفعم للإسهام في الحياة الاجتماعية وتحبط آخرين بصورة سلبية فيقعدون عن المشاركة، أو يشاركون بصورة معاكسة. هذه العوامل هي:

- المنبهات السياسية: أي خبر سياسي أوحدث ما، يصدر من وسائل الإعلام المختلفة أو من حملات انتخابية، أو من أنشطة ومؤتمرات، أو جلسات عامة، أو يحدث في المنطقة أو المدينة، ويتعرض لها الفرد ويتأثر بها، فتدفعه للمشاركة سياسيا. وهذا يتطلب أن يكون الفرد

---

[1] المنوفي، كمال، (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة**، (ط1). الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص 340-341.

[2] المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق.ص 342.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على علم واطلاع بالأحداث كي يتأثر بالحدث أو الخبر، ومن ثم يسعى ليؤثر إن كان الموضوع في دائرة اهتمامه.

- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية: يميل الأفراد ذوي المراكز الاجتماعية العالية والدخل الاقتصادي المرتفع إلى التأثير في المجتمع والمشاركة في كل ما يتعلق به وخاصة المشاركة السياسية، لإيمانهم بقدرتهم على التأثير في النظام السياسي والأوضاع السائدة أكثر من الأفراد ذوي الدخل المنخفض، ووضع اجتماعي عادي.
- المستوى التعليمي/ الثقافي: من المعلوم أن الإنسان المطلع الواعي قادر على اتخاذ القرار المناسب حول كل ما يتعلق بحياته، بينما الأمي لا يملك من العلم ما يؤهله ليخطو الخطوات المناسبة. وما ينطبق على حياة الإنسان ينطبق على مجتمعه، كلما زاد الإنسان علما وثقافة، كلما كان أكثر ثقة بنفسه، وأكثر شعور بالمسؤولية تجاه مجتمعه، وبالتالي مشاركة سياسية.
- الإطار السياسي: لا يمكن أن تظهر المشاركة السياسية إلى الوجود دون توفر النظام السياسي الملائم لها في الدولة. فبعض العناصر تمثل الإطار العام لبيئة تحفز على إسهام الفرد في الحياة السياسية، من هذه العناصر؛ دور السلطة والحكومة ونظرتها إلى دور الفرد، وتشجيعها كل أوجه الإسهام والانخراط في المشاركة السياسية، كذلك تعدد الأحزاب وفعاليتها في دفع الناس للتأثير على الساحة، دور المجالس الشعبية والبرلمانية ومدى نجاحها في المجال التشريعي، وحرية وسائل الإعلام.[1]
- كما يشمل الإطار السياسي الدعم الحكومي للأفراد للمشاركة في الحياة السياسية من خلال الخطب وتذليل العقبات وفرض القرارات بتحقيق المساواة وبتوفير قنوات المشاركة السياسية. وكذلك القيادات السياسية والصفوة السياسية كجزء من الإطار السياسي؛ لها دور في التأثير على السلطة، والاستماع للعامة، وإيصال الأصوات.
- العادات والتقاليد والعرف السائد: ثقة المجتمع بالأفراد المشاركين في العملية السياسية، دعمهم لهم، تسهيل ودعم أنشطتهم، التغاضي عن العادات والتقاليد المعيقة للمشاركة السياسية وخاصة فيما يخص المرأة، نظرة المرأة لنفسها، ولقدراتها، ونظرة العرف لها، وتغيير النظرة لها أثناء

[1] المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق.ص 343- 346.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التنشئة الاجتماعية، كلها من شأنها أن تخلق لدى المرأة والرجل معا الدافعية للإسهام في التنمية والسياسة.[1]

تدقق الباحثة في إشكالية تأثير العادات والعرف على تراجع الأمم، خاصة إذا تمسك بها أهلها أكثر من تمسكهم بأساسيات الحياة، لدرجة أن يختلط عليهم العرف بالدين، فيؤمنون بالعرف كما يؤمنون بالدين. وترفق مع ذلك مقولة مل "إن استبداد العادات هو في كل مكان العقبة الكبرى أمام التقدم البشري، ويتعارض مع هذا الاستبداد .. روح الحرية أو روح التقدم أو روح الإصلاح."[2]

- أحد أهم العوامل المؤثرة في عملية المشاركة السياسية هي الخصائص النوعية للمواطنين، والمقصود بها؛ الوظيفة، درجة التجانس والتماسك الاجتماعي، التعليم، الجنس (الرجل/المرأة)، درجة التحضر.[3]

آثار المشاركة السياسية

حتى تحقق المشاركة السياسية الأثر المطلوب؛ يجب أن تتم بصورة ديمقراطية، فيحصل الأفراد على فرص عادلة من المشاركة، وبالتالي تظهر أثارها العامة التالية:

1) وجود المرأة في مناصب صنع القرار يساعدها في دعم قضايا المرأة والأسرة والطفولة، وتمنع عنها العنف الأسري، وتدفع الحكومات لاتخاذ القرارات المساندة لها.
2) تنمي المشاركة السياسية الشعور بالأهمية والقيمة وعلو الكرامة لدى الفرد.
3) تنبه المشاركة السياسية كلا من الحاكم والمحكوم إلى حقوقه وواجباته.
4) تستجيب السلطة بفضل المشاركة لاحتياجات المواطنين، وتحرص على توزيع عادل للثروة، وتكون عادلة اجتماعيا.
5) تساهم المشاركة السياسية بزيادة الوعي السياسي والمعرفة لدى الأفراد، وتزرع الولاء للوطن فيهم.[4]

---

[1] الشامسي، ميثاء. **ندوة المرأة الخليجية والمشاركة السياسية**، مرجع سابق. ص 10- 14.

[2] إمام، متياس، **أسس اللبرالية السياسية**، مرجع سابق، ص 202.

[3] السويدي، وضحى علي، (2001).التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية، **مؤتمر مستقبل المرأة السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 22-24 ديسمبر 2001، ص 6.

[4] المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق ص 346- 347.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د. الانتخابات

أحد أدوات الديمقراطية، يُفترض أن يكون الهدف منها هو اختيار نواب وممثلين للشعب، كإحدى السلطات، ولكن بعض الدول تستخدم الانتخابات فقط لتمنح نظامها السياسي الصفة الشرعية في التزامها بالديمقراطية. "والانتخاب هو اختيار شخص ما ليكون ممثلا عن آخرين". في الأنظمة الديمقراطية؛ يكون لكل مواطن الحق في أن يرشح نفسه للانتخابات كممثل عن حزب أو منطقة. تثقف الانتخابات الشعب أو الناخبين بمجموعة الخيارات السياسية المتاحة أمامهم؛ إن كانت صادقة.

ولكن للانتخابات عيوبها؛ فبعض المتخصصين يرون أن النتيجة أحيانا لا تتغير، فإذا كان المقصود من الانتخابات تغيير ممثلين الشعب أو الحزب الحاكم، فإنه بعد أن يتم تغييرهم تبقى كثير من السياسات مثل ما هي دون تعديل، فتضطر السلطة إلى اتباع نفس السياسات السابقة. كما أن عوامل أخرى تتدخل في مصداقية الانتخابات أحيانا. فكثيرا ما يتم شراء الأصوات، ورغم حرص بعض الحكومات أحيانا على معالجة هذه الظاهرة باتباع نظام الاقتراع السري، إلا أن الظاهرة تبقى.[1]

تؤيد الباحثة ما سبق، وترى أنه حتى في أفضل النظم الديمقراطية في العالم يبقى هناك شك دائم بعملية شراء الأصوات، فالحملات الإعلامية الانتخابية البراقة هي نوع من أنواع شراء الأصوات، وخاصة إذا لم يتم تنفيذ وعودها، وإعطاء عهود للفئات الاجتماعية الضعيفة أو الطوائف الأقلية فقط في وقت الانتخابات؛ هي أيضا شراء الأصوات، فالمرشح لا يقدم هذه الوعود ولا ينظر لهذه الفئات إلا في حملته الانتخابية.

يُعاب أيضا على الانتخابات تأثرها القبلي والعائلي والعشائري والطائفي، فكلّ سيصوت للفرد من قبيلته حتى وإن لم يكن مؤهلا، ويدفع الزوج زوجته للتصويت لنفس الشخص الذي يصوت هو له. كما أن كثير من الشعوب سواء العربية أو الخليجية – سواء كانت حديثة العهد بالانتخابات أو لا– تفتقد الخبرة الكافية لاختيار الأمثل لها من ذوي الكفاءات، ولا توجد حملات تثقيفية أو برامج تساعدهم على الاختيار في هذا المجال، فيتبعون البقية في اختياراتهم، مما قد يؤدي إلى مجلس

---

[1] بيلي، فرانك، (2004). معجم بلاكويل للعلوم السياسية. (ط1).دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص 221-223.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضعيف في أدائه. هذا فضلا عن ضغوطات إدارية أو حكومية على الناخبين للتصويت لشخص دون آخر.[1]

ه.دور البرلمان ووظائفه

أحد مؤسسات الحكم، وهو الجهاز التشريعي الذي يضع القواعد القانونية للدولة، ولكنه ليس شرطا إلزاميا لوضع القوانين، فقد قامت دول عدة بحكم شخص واحد (رجل أو إمرأة) يستشير من حوله. قد يتكون البرلمان من مجلس واحد أو مجلسين تبعا لحجم الدولة وتنوعها الاجتماعي والأيدولوجي. فالدول الصغيرة ذات التجانس الاجتماعي تكتفي بمجلس واحد، والدول الكبيرة ذات الصراعات الفكرية تحتاج إلى مجلسين. وعلى أساس ذلك يتم تحديد عدد الأعضاء في المجلس.

غالبا ما يُنتخب أعضاء أحد المجلسين بالانتخاب المباشر، ويسمى بالمجلس الأدنى، أما المجلس الأعلى فيتم تعيين أعضائه، أو انتخابهم أو يتوارثونه. والشروط العامة للعضوية هي نفسها في كل الدول، وهي المواطنة، الإقامة، الأهلية العمرية والقانونية والعقلية.

للبرلمان أربعة وظائف رئيسية؛ الدور التشريعي حيث يسن البرلمان التشريعات والقوانين الأساسية مع أو بدون تدخل المؤسسة التنفيذية، ويساهم أحيانا في إجراء تعديلات على الدستور، الدور الرقابي للبرلمان، حيث يراقب أعمال المؤسسة التنفيذية من خلال التحقيق أو المساءلة، الاستجواب، المداولة، والرقابة المالية، وتتم هذه جميعها أثناء جلسات البرلمان – عدا لجان التحقيق والمراقبة خارج الجلسات – حيث يوجه أعضاء البرلمان الأسئلة والملاحظات لأحد الوزراء أو أكثر حول أي شأن يتعلق بمهام السلطة التنفيذية.

وتبدو الوظيفة الثالثة للبرلمان في التعبير عن مصالح فئات معينة في الدولة، كالنقابات. أما الوظيفة الرابعة فهي المساهمة في التنشئة السياسية، حيث يعمل البرلمان كرمز لثقافة وفكر وولاء واحد للدولة، ويتفق الأعضاء المختلفين على القضايا العامة التي تمس الدولة، ويفهمون وجهات نظرهم المتعارضة، كما أنهم يكتسبون قواعد اللعبة، ويتعلمون المهارات البرلمانية والتشريعية، ويساهمون في تثقيف المجتمع من خلال متابعة وسائل الإعلام لجلسات البرلمان.[2]

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل،(2001). **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية.** (ط1) القاهرة: دار الفكر العربي.ص 21-22.

[2] المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص 221- 237.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد مناقشة نظرية سريعة لأهم مفاهيم الدراسة وأنواع المشاركة السياسية وعواملها وأهميتها، وبعد الاطلاع على أحد أهم أجهزة المشاركة السياسية الذي سيتم مناقشته لاحقا في دول الخليج العربي بالتفصيل، وهو البرلمان، وجب الانتقال إلى أساس عنوان الرسالة وهو المرأة، للنظر في تاريخ مشاركتها السياسية، بدءا من ظهور الإسلام – دين العدل والحقوق – وحتى واقعها اليوم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام

يقول ابن رشد في مشاركة المرأة: "إن النساء من جهة أنهن والرجال نوع واحد في الغاية الإنسانية، فإنهن بالضرورة يشتركن وإياهم فيها (الأفعال الإنسانية) وإن اختلفن عنهم بعض الاختلاف. أعني أن الرجال أكثر كدا في الأعمال الإنسانية من النساء. وإن لم يكن من غير الممتنع أن تكون النساء أكثر حذقا في بعض الأعمال.... فمن البين إذن أن النساء يقمن في هذه المدينة بالأعمال نفسها التي يقوم بها الرجال، إلا أنه بما أنهن أضعف منهم فقد ينبغي أن يكلفن من الأعمال بأقلها مشقة" ثم يضيف في وصف وضع المرأة في المجتمع العربي وخاصة الأندلس، بأن المرأة في الزمن الحديث أكتفت بالزواج والإنجاب ورعاية الأسرة عن القيام بوظائف الحياة الأخرى، فصارت النساء كالأعشاب، حملا ثقيلا على كاهل الرجل، وسببا في فقره وفقر المجتمع، رغم أن عدد النساء ضعف عدد الرجال، ولكنهن لا يقمن بأهم الأعمال الضرورية، وإنما فقط بأبسط الأعمال، عند الحاجة للمال.[1]

طالما أن كثير من الدعوات تنكر مشاركة المرأة في بعض مجالات التنمية، وخاصة السياسية، كان لزاما لهذه الدراسة أن تتناول رأي الإسلام في مشاركة المرأة في مختلف الجوانب الحياتية. لقد طالب فقهاء الإسلام بضرورة تصحيح صورة المرأة لدى المجتمع الحالي ككل، سواء في التنشئة أو لدى الرجل أو المرأة نفسها، كي تدرك المجالات المتاحة أمامها لتنمية مجتمعها.

لقد كرم الإسلام المرأة، فهي مسؤولة كالرجل تماما عن أعمالها في الدنيا، وستحاسب عنها في الآخرة مثله تماما، ولن يمنعها من الحساب لا زوجها ولا أبوها ولا أخوها، كما يفعلون في الدنيا، حين يعتبرها البعض عورة، يجب ستر وجهها وصوتها وعملها وشخصيتها واسمها، ولا يكتفون بالحجاب الإسلامي الذي فرضه الدين الحنيف، بل يحجبونها بكل وجودها.

المرأة في الإسلام إنسان كامل، ذات شخصية مستقلة، راشدة، ولها نشاطاتها الأسرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، شريكة للرجل في الحياة الأسرية، حرة في اختياراتها، سواء في الارتباط أو الانفصال.

---

[1] الجابري، محمد عابد، شحلان، أحمد، (1998).**الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**. سلسلة التراث الفلسفي العربي مؤلفات ابن رشد، (4)، ص 62- 63.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد حقق الإسلام التوازن للفرد بين الحقوق والواجبات، للرجل والمرأة سواء، فلهما العدل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحق العمل، وحق طلب العلم والمعرفة، وحق النصح والمشورة والمشاركة، والتكافل والتحرر، والمساواة في تكافؤ الفرص، ونبذ الظلم.

وهذه الحقوق قد تتحول إلى واجب على الفرد من الجنسين في حالة الحاجة لمشاركته في الأسرة أو المجتمع. والتمييز يكون على أساس التقوى فقط، والعمل الصالح.[1] وأحدث أدلة على ذلك أن تستأسد الأمهات والأخوات والزوجات في فلسطين وجنوب ولبنان على العدو الصهيوني، فلا يأبهن لحزنهن على من استشهد من أسرتهن، بل يدفعن بالبقية للقتال ويقاتلن معهم بأرواحهن.

لقد حقق الإسلام المساواة بين الناس دون تمييز لجنس أو عرق أو لون، إلا بالعمل، فإن كان من يطالب بالمساواة يتحدث عن المساواة الآلية الدقيقة، فهذه غير موجودة في البشر، ولم يخلقها الله فيهم، لأنها محالة، ولكن المساواة التي أقرها الإسلام هي مساواة في الإنسانية الواحدة، الخلق الواحد، في تحمل الواجبات والأخذ بالحقوق، فالتساوي المبدئي موجود، ثم يكون الاختلاف للحكمة الربانية في المؤهلات والقدرات والعطاء والبذل والإمكانيات لكل فرد، لتمييز الناس عن بعضهم على أساس عملهم وتقواهم فقط.[2]

قال تعالى:

((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)) [سورة الحجرات: الأية 13].

((لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض)) [سورة آل عمران: الأية 195].

((من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانو يعملون)) [سورة النمل: الأية 97].

1. نماذج نسائية بطولية:

الشواهد الإسلامية على مشاركة المرأة المسلمة في مختلف جوانب الحياة كثيرة، حتى الجوانب التي لا يُفترض عادة عليها الاشتراك بها لقسوتها أو صعوبتها. تورد الدراسة هنا نماذج

---

[1] غباش، موزة عبيد، (1994). **دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الإمارات.** (ط1). دبي: رواق عوشة بنت حسين الثقافي، ص 68-70.

[2] البوطي، محمد سعيد رمضان،(2002).**المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني.**(ط2).بيروت:دار الفكر المعاصر .ص95

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مختصرة لبعض سير المسلمات، كدلائل لمن ينكر اشتراك المرأة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته في الجوانب التي يدعي البعض اليوم أن الإسلام خصها للرجال.

- صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها، عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت إحدى أقوى النساء في المواقف المتعلقة بالدفاع عن حمى الإسلام والجهاد في سبيل الله. كانت في الستين من عمرها حين خرجت مع الرسول وصحبه في أحد، تقوم بما تقوم به النساء من نقل الماء وإرواء العطشى ومداواة الجرحى وغيرها، حين رأت المسلمين وقد ابتعدوا عن رسول الله، وقد اقترب الكافرون منه، فحملت أحد الرماح وأسرعت نحو رسول الله وهي تصرخ في المسلمين لابتعادهم عنه، فرآها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخشي أن تقترب فترى أخاها حمزة وقد شوهه الكافرون بعد قتله، فصرخ في ابنها الزبير كي يبعدها، ولكنها لم تستجب لابنها، بل استنكرت منه عدم حمايته لرسول الله، فقال لها أن رسول الله يأمرها بالابتعاد، فقالت: " ولم؟ .. إنه قد بلغني أنه مُثّل بأخي، وذلك في الله" فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتركها كي تقاتل.
- وحين ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء والأطفال يوم الخندق في أحد الحصون المرتفعة حماية لهم، وانشغل المسلمون عن النساء، أرسل اليهود أحد رجالهم ليكتشف إن كان في الحصن رجال يحمون النساء، فانتبهت صفية – رضي الله عنها – إلى تحركات اليهودي، وعلمت أغراضه، فخافت على النساء، وعلى المسلمين المنشغلين في الحرب، فقررت أن تتخلص منه بنفسها، فحملت خنجر وعصا، واختبأت حتى إذا اقترب اليودي، ضربته على رأسه حتى سقط ميتا، ثم قطعت رأسه ورمته من فوق الحصن، فسقط الرأس عند اليهود المنتظرين في الأسفل، فعلموا أن رسول الله لم يترك النساء دون حماية الرجال.
- وفي أحد وقفت نسيبة بنت كعب تدافع عن رسول الله بسيفها من ابن قمئة، الذي كان يحمي نفسه بدرعين وهو يقاتل نسيبة التي لم تضع درعا، ولم يمنعها ذلك من الاستمرار، ولم تجبن أو أو تهرب، فأصابته عدة إصابات وأصابها إصابة واحدة، ولولا دروعه لقتلته. وفي حرب المسلمين لجماعة مسيلمة الكذاب في اليمامة، خرجت مع خالد بن الوليد والمقاتلين كي تقاتل معهم، وتنتقم من مسيلمة الكذاب قاتل ابنها، وكانت مدربة على القتال، فدخلت بين الصفوف حتى وصلت إليه مع ابنها الآخر الذي انتقم لأخيه وقتل مسيلمة الكذاب، وعادت إلى المدينة وقد قطعت يدها في القتال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أما رملة بنت أبي سفيان، كانت مع من هاجر إلى الحبشة وزوجها حماية لدينهم الجديد، ثم تنصر زوجها، وخيّرها، فكان عليها أن تختار بين ثلاثة من الأمرّين، إما أن تعود إلى النصرانية كما أمرها زوجها، أو يطلقها زوجها فتعود إلى أبيها الكافر في مكة، فيعاقبها أبوها على دينها، أو تبقى وحيدة في الحبشة دون عون أو أهل، فقررت الحفاظ على دينها والبقاء في الحبشة، حتى جاءها العوض بزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها. وحين تعرض عثمان بن عفان – رضي الله عنه – أثناء خلافته للفتنة وحوصر في بيته ومُنع عنه الماء، كانت رملة أول من جاءه بالماء، ولم تخف من المحاصرين على منزله، وحاولت الدخول فمنعوها، ولكنها استمرت، وكادت أن تُقتل لولا أنقذها آخرين.[1]

تستعرض الباحثة ثلاث نماذج نسائية من مئات من النساء المسلمات حين كان الإسلام في أوجه وقوته، ولم يكن أحدا يستنكر على المرأة اشتراكها في أي من أعمال الرجال، طالما أنها قادرة على القيام بها، وتضع نصب عينيها الذود عن حمى الإسلام. لقد استوقفها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط حين خاف عليها مما قد يؤلمها، وتركها تستمر حين علم أنها أقوى من أن يضعفها هذا الأمر.

وقد حرصت الباحثة على الاستشهاد بالمسلمات في أصعب المواقف التي قد تواجه المرأة ويكون عليها أن تختار، فهي في ساحة القتال تساهم كما النساء، ولكنها تقاتل أيضا كما الرجال، وتدافع عن النساء والأطفال، وتقطع الرأس بقوة وشدة دون ارتباك أو خوف، ولا تقف كثيرا أمام حزنها لفقدها ابنها أو زوجها أو أبيها أو يدها، بل تضع المصلحة العامة نصب عينيها، وكانت المصلحة العامة في ذلك الزمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والإسلام، والأمة المسلمة.

2. الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام:

هناك مجموعة من الحقوق أقرها الإسلام للمرأة بصورة صريحة تتعلق بالمجال السياسي، وأنكرها عليها المتشددون في الزمن الحالي، ومن هذه الحقوق:

1. حق الولاية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: قامت الصحابيات في زمن الرسول والخلفاء الراشدين ومن تبعوهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقديم النصح والموعظة، فكانت أم المؤمنين السيدة عائشة تفتي، وكانت سمراء بنت نهيك تقوم بالولاية على السوق،

[1] عمارة، محمد عمارة، (2004). **100 موقف بطولي للنساء**. (ط1)، الكويت: مكتبة ابن كثير، ص 127- 171.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتضرب من يقوم بالمنكر بسوط تحمله، كما ولى سيدنا عمر بن الخطاب على الحسبة التي كانت تعتبر أحد أنواع القضاء الشفاء من بني عدي.

2. حق إبداء الرأي: ساوى الإسلام بين الناس (ذكورا وإناثا) في حق إبداء الرأي وتقديم المشورة عند الاستشارة، وعمم الخطاب الإسلامي طلب الشورى من الناس دون تمييز للجنس، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستشير زوجاته في أمور الأمة، فقد استشار أم سلمة بعد صلح الحديبية فيما يفعل مع صحابته ليستجيبوا له، فأشارت عليه أن يبدأ بنفسه في التحلل من الإحرام، ففعل، ففعلوا. وكان عمر بن الخطاب والخلفاء يجمعون المسلمين كافة ليستشيرونهم في أمور المسلمين، وكان يحضر المجلس المسلمون والمسلمات، ويبدون آرائهم. قال تعالى: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..)) [التوبة: آية 71]

3. حق مشاركة المرأة في غنائم الحرب: كانت المسلمات يقمن بالاشتراك في القتال، ويسقين ويداوين الجرحى، فحق لهن أن يغتنمن من الحرب لمشاركتهن بها. خرجت نسيبة بنت كعب في أحد، وقاتلت بشدة، وجُرحت، وخرجت في الحديبية وحنين، وقاتلت، واستمرت في الدفاع عن الإسلام بنفسها، وعُرف عنها بلاءها في الحرب كما قال لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فسمح لها بالمشاركة في القتال في حروب الردة.

4. حق إجارة المحارب: الحق السياسي الوحيد الذي حصلت عليه المسلمة فقط دون بقية النساء في جميع الأديان الأخرى، ورغم أنه حق خطير ويتعلق بأمن الدولة، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيد أم هانئ أخت سيدنا علي كرّم الله وجهه، ويمنع قتل من أجارت، فيقول لها:" أجرنا من أجرتي".

5. حق البيعة: خص الله عز وجل النساء بالبيعة في القرآن الكريم بصورة واضحة*، وجعلها مستقلة عن بيعة الرجال، فهي ليست تابعة لهم، وإنما مكملة، فكانت المرأة تملك حق مبايعة الحاكم في أنظمة المبايعة، وحق الانتخاب في أنظمة الانتخابات. وقد بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم النساء في العقبة والمدينة.[1]

---

* **سورة الممتحنة** : آية 12.

[1] حماد، سهيلة زين العابدين، (2003). **المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة**. (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان. ص 80- 87.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتضح مما سبق أن الإسلام أتاح للمسلمة المشاركة في جوانب سياسية عديدة، فقد استشهدت المرأة المسلمة وحوصرت وهاجرت وقاتلت وبايعت، وكانت تملك شخصية إسلامية قوية، تحفظ دينها ولا تتنازل عن حقوقها، فاستطاعت بذلك أيضا الحفاظ على حقوقها، ولم ينتقص أحد منها باسم الدين الإسلامي، كما المرأة اليوم.

3. شرعية تطبيق الحقوق السياسية في النظام السياسي:

وبالنظر إلى الحقوق السياسية السابقة، وبتغير النظام السياسي في الوقت الحالي، فضلا عن التغيرات الأخرى، فقد تغيرت مسميات الأشياء، لذا وجب بحث مدى شرعية تطبيق هذه الحقوق.

1. حق الولاية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: يدخل هذا الحق ضمن مفاهيم الرقابة والمحاسبة في الإسلام، فالمؤمنون والمؤمنات مطلوب منهم بذل النصيحة العامة، والرقابة هي إحدى وظائف المجالس النيابية أو البرلمان كما سبق ذكرها، والتي تتمثل بطرح الأسئلة والاستجواب، التحقيق، وطرح موضوعات النقاش. وطالما أن المسلمة مارست هذا الحق في الإسلام، فلا يوجد ما يمنع أن تفعله الآن ضمن وظائف المجلس النيابي.
2. حق إبداء الرأي: يمثل هذا الحق في الإسلام حق التشريع في الزمن الحالي، فالتشريع هو المهمة الثانية للمجلس التشريعي(النيابي)، حيث يتم مناقشة القوانين المنظمة للمجتمع والشؤون العامة ويتم إقرارها. ويجتهد المسلمون في تشريع المجالات المأذون فيها، مثل شؤون المجتمع التي لم يرد فيها نص، أو ورد نص ولكنه يحتمل أكثر من معنى، أو يشرعون في كيفية تطبيق الشؤون التي ورد نصها صريحا. والاجتهاد مسموح لكل من تتوفر به شروط الاجتهاد وقادر عليه من الرجال والنساء. وقد قامت المسلمة بالاجتهاد في التشريع، مثل القانونين في عهد عمر حول عدم تغيب الزوج في الجيش أكثر من 6 شهور، وفرض العطاء لكل مولود في الإسلام، وكذلك حين عدل عمر عن قانون تحديد المهر، وقال قوله المعروف: "أصابت امرأة وأخطأ عمر".
3. حق البيعة: البيعة هي "إعلان أو تعبير من الفرد المبايع عن موافقته ورضاه بالشخص المبايع له" وبالتالي فهو يعني الانتخاب في هذا العصر، فالانتخاب هو "اختيار الأمة لوكلاء ينوب عنها في التشريع، ومراقبة الحكومة". وبما أن الأدلة على مبايعة المسلمة للرسول واضحة، وهي مبايعة سياسية، فقيام المسلمة بالانتخاب وتوكيل إنسان يعبر عن رغباتها، ويدافع عنها وعن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدراسة ليست ولاية منفردة بالمرأة، لأنه سيؤخذ برأي الأغلبية في مجالات المشاركة السياسية، والمرأة ستشارك برأيها السياسي كغيرها، وليس قرار المرأة أمرا يجب تنفيذه.

2. وقوله تعالي: ((الرجال قوامون على النساء)) [النساء: أية34] ولكن هذه الآية تتحدث عن شئون الأسرة، حيث جعل الله القوامة للرجل على المرأة بما فضله عليها بأنه راعي الأسرة والمتكفل بها وبشؤونها واحتياجاتها، وهو المنفق عليها.[1]
3. قوله تعالى: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله)) [سورة التوبة، أية 71] ويقول الشيخ رشيد رضا: "فهذه الأية تعني أن الرجال والنساء شركاء في سياسة المجتمع، وأن السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ليست إلا أوامر بالمعروف ونواهي عن المنكر، أحيانا بالتشريع والاجتهاد في معرفة الأحكام، وأخرى بالفصل في الخصومات، وثالثة بالتنفيذ والإلزام."
4. تحريم الولاية العامة للمرأة وفق الأدلة السابقة، ومنها القضاء والحسبة، فضلا عن الولاية العظمى، ولكن عمر ولى امرأة على السوق كي تراقبهم وتحاسبهم، وولاية السوق اعتبرها الفقهاء كالقضاء، خاصة وأنها تمكث يومها كله في السوق تخالط الرجال، فهل يعقل أن يخالف عمر أمر الرسول صلى الله عليه وسلم؟
5. يشيد القرآن الكريم في إحدى قصصه (النمل، أية 32) التي ذكرها الله تعالى ليتعلم منها المسلمين ويقتدوا أو يتعظوا، بإمرأة حكمت قومها على أساس الشورى، وهي بلقيس، فكيف يمدح القرآن حكمها إن كان الأمر مرفوضا؟
6. أثبتت المرأة على مر العصور أنها قادرة على القيام بدورها بنجاح في مواقع القيادة والحم والإدارة، ووقائع التاريخ تثبت ذلك، بل تفوقن على الرجال أيضا.
7. إن المنصب الذي نهى عنه الإسلام للمرأة هو الحكم المطلق، دون مستشارين، أو معينين، بل تكون الحاكمة بصورة استبدادية، أما الأنظمة الديمقراطية الحديثة فليس بها حكم مطلق للحاكم أو رئيس وزراء أو أي منصب قيادي، لأن الأنظمة تطورت، وأصبحت جميعها تقوم على أساس

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، (2000). **المرأة وحقوقها السياسية**. مجلة العربي، (عدد497)، أبريل 2000، ص 27.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاركة في الرأي للمجلس، أو لمجموعة المستشارين أو الوزراء، فالمسؤولية جماعية، ولن يهم في هذه الحالة جنس صاحب المنصب.[1]

8. الآية ((وقرن في بيوتكن)) في سورة الأحزاب، موجهة لنساء الرسول صلى الله عليه وسلم، أمهات المؤمنين، تكريما لهن، وتميزا لهن عن باقي النساء، وكيلا يخطئ من في نفسه ضعف، ويعتقد أنهن من العامة.[2]
9. سوء الفهم لبعض النصوص الشرعية والقطعية وتأويلها بعدة طرق، مما أدى إلى خلافات فقهية في قضية حسمها الدين الإسلامي، وهي مساواة المرأة بالرجل، والدمج أو الخلط غير الواعي بين التراث والأعراف والتقاليد وبين الجوانب الفقهية والإسلامية.[3]
10. يجوز للمرأة شرعا أن تكون عضوة في مجلس الشورى، لأن العضوية فيه تمثل وكيل عن الناس في الرأي، وبما أن المرأة يجوز لها أن تكون وكيلة عن بعض الأفراد، فقد أجاز الشرع لها ذلك. وكذلك عضوية البرلمان، لأنه دور رقابي وتقديم مشورة، وهو من الواجب الكفائي، أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[4]
11. البعض يقول أن المجلس النيابي بالصورة الحالية (في الدول العربية) لم يتواجد حرفيا في زمن الرسول، وأن المرأة لم تتواجد فيه، ولكن المسجد كان يمثل مجلس الشورى، فكانت النساء تجلس تستمع إلى الخليفة يطرح المواضيع العامة، ويطلب المشورة، فيبدين رأيهن.
12. أن صور مشاركة المرأة السياسية في عصر النبوة والخلفاء الراشدين كثيرة، تم ذكر نماذج لها سابقا، فضلا عن أن المسلمة شاركت في اختيار الخليفة الثالث، وخروج أم المؤمنين –عائشة – بقيادة جيش للإصلاح السياسي. وحتى إن كانت المسلمة في تلك العهود لم تشترك سياسيا بصورة اليوم، فعدم حدوثه لا يعني تحريمه، أو عدم شرعيته، لأنه ارتبط بتطور النظام السياسي المرتبط بنمو المجتمع وتغير الزمن، وبما أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان وتتطور بما يتفق واحتياجات المجتمع، ولأن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، لأنه مرن، دين يسر،

---

[1] الأنصاري، **الحقوق السياسية للمرأة**، مرجع سابق، ص20–23.

[2] الدقي، حصة، (2001). **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ص 121. للمزيد من الأدلة، العودة للمرجع.

[3] سليمان، **المشاركة السياسية للمرأة الخليجية**. مرجع سابق.ص21.

[4] جرادات، أحمد صالح، (2000). **حقوق المرأة في الإسلام**. (ط1). الأردن: وزارة الثقافة. ص 123 – 129. للعودة لأدلة القرآن والسنة على ما سبق، الرجاء العودة للمرجع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتقبل الجديد، فهو يتقبل صور المشاركة السياسية الجديدة، كما أن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وصحبه لم يقوموا بعمل كل ما أباحه الإسلام، فهل هذا يعني أنها حُرمت؟ لا حتما.[1]

13. ومارست المسلمة في السابق حقها الانتخابي للحاكم، فاعترضت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة أبو بكر الصديق ولم تبايعه حتى وفاتها، لأنها كانت تعتقد أن زوجها علي أحق بالخلافة. وفي معركة الجمل ترأست أم المؤمنين الجيوش، وقد ذُكر سابقا، لمحاربة الخليفة الرابع علي بن أبي طالب، لأنه لم يقيم الحد على قتلة عثمان بن عفان، وهذا عمل سياسي أصيل، ولم يمنعها الفقهاء في ذلك الحين عما تفعل، إن رأوه من حقها، بل كانوا محايدين. وتعتقد الباحثة أن المثالان السابقان وغيرهما من النماذج النسائية المؤمنة، وإن كانت نتيجتها سلبية أو غير ناجحة، فهن على الأقل حصلن على حقوقهن دون ردع أو تحريم.

14. يجيز الشرع أن تتقلد المرأة كل المناصب التي يتقلدها الرجل، ولكن الفقهاء اختلفوا على منصب واحد هو رئاسة الدولة. وطالما أن شهادتها في الحدود غير جائزة، فيجوز لها أن تكون قاضية في الأمور الأخرى سوى الحدود، وأجاز ذلك الطبري أيضا، فالمرأة لها أن تكون لها قاضية مثلها مثل المفتية، والتي شرعها الإسلام للمرأة، وأجاز ذلك كل من ابن جرير، وابن زرقون، والحنفية. خاصة إن كانت المرأة تقضي في أمور تخص المرأة، لأنها أقدر على فهمها، ولن تشعر بالحرج من التصريح بما تشكو. [2]

15. إن المرأة في الإسلام هي إنسان أيضا، تملك الفكر، والعاطفة، والعقل، ومؤهلة لأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وبالتالي يمكنها أن تساهم في التعمير والتطوير والتغيير، مثلها مثل الرجل تماما، وهي شقيقته في الإنسانية وشريكته في الاستخلاف، وليست مخلوقة لخدمة الرجل وراحته فقط.[3]

---

[1] الأنصاري، **الحقوق السياسية للمرأة**، مرجع سابق، ص 28- 29.

[2] الخطيب، عبد الرحمن عمر بكري، (2004). **الحجاب وحقوق المرأة التي انتقصها بعض المسلمين**. (ط1). دار الكنوز المعرفة. ص 188-193.

[3] الدقي،حصة. **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**. مرجع سابق، ص2.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

16. لا يوجد نص قاطع في الكتاب والسنة يحرم عمل المرأة السياسي، والأصل في الشيء الإباحة، وبالتالي، فإن كل الوظائف السياسية دون رئاسة الدولة تعتبر مباحة، كالوزارة، والقضاء، شرط أن تكون مؤهلة لها، حالها حال الرجل، أما من ينكر ذلك فعليه أن يثبت.[1]

إن المرأة هي شقيقة الرجل في ما تقدر عليه في الجماعة الإسلامية، وهي كما الرجل مصدرا للحكمة إن كانت مؤهلة لها، فما يجعل الرجل مصدرا للحكمة هو علمه الذي اكتسبه فقط، وليس كونه رجل، وكما قال علي بن أبي طالب:" يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال." لذا فإن كل أمور الدنيا من سياسة وقتصاد وشؤون المجتمع التي لم يرد فيها نص حرفي محدد في القرآن والسنة تركها الإسلام لإرادة المجتمع وظروفه، وللعقل الإنساني ليقدرها وفق مصلحة الناس، بحيث يتوخى الخير لكل الناس دون ضرر ولا ضرار.[2] وأخيرا تذكر الباحثة بأن اختلاف العلماء رحمة للمسلمين (والمسلمات)، طالما أن ذلك في مجال الاجتهاد، لعدم وجود تحريم حرفي، وأن الإسلام دين يسر لا دين عسر.

---

[1] البوطي، **المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني**. مرجع سابق.ص 76- 80.

[2] الرميحي، محمد، (2005). من عصرنة الشريعة إلى تشريع العصرنة. **حوار العرب**، السنة الأولى (6)، لبنان:مؤسسة الفكر العربي. ص 6- 7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

المشاركة السياسية للمرأة على المستويين العربي والعالمي

علق أحد أعضاء البرلمان البريطاني في يوم من أيام 1867 قائلا : " لو منحت النساء حق التصويت يجب أن تمنح الأبقار الحق ذاته"[1] لا أعتقد أن هذا الدبلوماسي قد فكر بأمه حين قال هذه الكلمات. إن كان هذا قد حدث في إحدى الدول التي نشأت منذ مئات السنين، ولم تحصل فيه المرأة على حقوقها السياسية في بريطانيا حتى عام 1918، رغم أن النساء حاولن منذ 1792، فما الذي يمكن أن تحصل عليه المرأة في الدول حديثة النشأة؟ نعم إن رجال العرب والمسلمين لا يمكن أن يقللوا من شأن المرأة التي كرمها الإسلام، إلا أن بعضهم لا يزال ينظر لها نظرة دونية.

لنعد إلى الواقع, كيف تسنى لهذا الدبلوماسي أن يجري مقارنة بين النساء والبقر، رغم أن النساء والرجال خلقوا من أصل واحد؟ والأسوأ في الأمر؛ أنه ليس الوحيد في الإساءة، فقد سبقه فلاسفة غربيون يُضرب بهم المثل لرجاحة عقولهم، أمثال أرسطو وأفلاطون، وعلماء الأغريق والرومان، والديانات الوثنية والهندية واليهودية والمسيحية، جميعهم أوصلوا المرأة إلى أحط الدرجات.[2]

وفي مواقع أخرى، أحسن فلاسفة آخرون إلى المرأة، فيقول الفرنسي فولتير: "تقدر النساء على كل ما نقدر عليه، وما بينهن وبيننا من الاختلاف إلا أنهن أكثر منا لطفا." ويقول المنفلوطي: "علموا المرأة لتجعلوا منها مدرسة يتعلم فيها أولادكم قبل المدرسة، وأدبوها ليتربى في حجرها المستقبل العظيم للوطن الكريم"[3]

على المستوى العالمي:

منذ ما يزيد على 100 عام لم يكن هناك في العالم سوى دولتين منحت نساءها حق الانتخاب. وكل نساء العالم كن محرومات من هذا الحق ولا يعرفنه حتى بدأت بعض النساء الرائدات بالمطالبة بهذا الحق. أما المرأة البريطانية فقد منعتها المرأة نفسها من الوصول إلى أي منصب، حيث منعت الملكة فيكتوريا مبدأ تصويت المرأة حتى عام 1918. وقد تكون اسكتلندا هي أولى من منحت

---

[1] **كل الأسرة**، السوفراجيت.. العنف النسائي ينتزع للبريطانيات حقوقهن السياسية، دبي، (عدد 438). 6 مارس 2002. ص63.

[2] الخطيب، **الحجاب وحقوق المرأة التي انتقصها بعض المسلمين**، مرجع سابق، ص 8- 11.

[3] نافع.**المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود**. مرجع سابق، ص 26- 27.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النساء حق التصويت عام 1881, تلتها نيوزلندا عام 1893، ثم أستراليا عام 1902، ففنلندا عام 1906، والنرويج عام 1913، وتلتها دول العالم مختلفة كل تبعا لظروفها وتنظيمها السياسي.[1]

كما شاركت المرأة لأول مرة في العالم في الانتخابات العامة في فنلندا من نفس العام 1906، تلتها المرأة في النمسا عام 1918، وفي أسبانيا عام 1931، ثم فرنسا 1944. ورغم أن الأمريكية هي أول من حصلت على حق الترشيح لعضوية البرلمان عام 1788، إلا أن حقها فيالانتخاب تأخر حتى عام 1920، ولم تدخل البرلمان فعلا حتى عام 1924. ثم تتابعت بقية الدول في مشاركة المرأة في البرلمانات، وزادت في الفترة من 1975 وحتى 1987، وخاصة في الدول المتقدمة والدول الأفريقية جنوب الصحراء.[2]

شكلت السويد في عام 1995 أول مجلس وزراء في العالم يضم عددا متساويا من الرجال والنساء. ومن بين 185 دبلوماسيا رفيعي المستوى في الأمم المتحدة يوجد ثماني نساء فقط.[3] وحتى نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الدول المتقدمة ليست نسبة تدعو للفخر، فنسبة مشاركة النساء في البرلمانات في اليونان 10.9%، وفي فرنسا 11%، أما دولة الديمقراطيات – الولايات المتحدة – فنسبة مشاركة النساء 12%، وفي البرتغال وأسبانيا وبلجيكا 14%.[4]

وقد وجد الاتحاد البرلماني العالمي أن نسبة مشاركة المرأة في برلمانات العالم لا تزيد عن 15%، وتوجد أكبر نسبة للبرلمانيات في دول أوربا الشمالية وهي: فنلندا، السويد، الدنمارك، أيسلند والنرويج. وتصل نسبة النساء في برلمان السويد 50%، أما الدول الأربع الأخرى تصل 40%.[5]

على المستوى العربي:

جيبوتي هي أول دولة عربية تمنح المرأة حقها في العمل السياسي عام 1946، ولكن حتى نهاية عام 2000 لم تدخل امرأة واحدة إلى البرلمان. وحصلت المرأة اللبنانية على حق التصويت والترشيح عام 1952، ودخلت البرلمان عام 1991. أما المرأة السورية فقد حصلت على حقها عام 1953 ودخلت البرلمان عام 1973. أما أول عربية دخلت البرلمان فهي المصرية عام 1957، أي

---

[1] **السوفراجيت.. العنف النسائي ينتزع للبريطانيات حقوقهن السياسية.** مرجع سابق، ص 62–66 .

[2] الخطيب، ميرفت، أول الغيث قطرة، **الخليج**، الشارقة، 9 أغسطس 2002، ص 3.

[3] حبايب، حزامة، **8 مارس يوم المرأة العالمي**، كتيب زهرة الخليج، أبوظبي،عدد 989، 1997/3/7.

[4] منصور، أحمد. حقوق المرأة العربية بين الإفراط والتفريط، **برنامج بلا حدود**، قناة الجزيرة، 2002/12/15 الساعة 7:35.

[5] نافع، **المرأة والسياسة في مصر**، مرجع سابق، ص 19– 20.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد حصولها على حق التصويت والترشيح بعام واحد. ونجحت المرأة الجزائرية في الحصول على حقها ودخول البرلمان في نفس العام 1962. واستطاعت العراقية أن تنال حقها السياسي وتفعله في نفس العام 1980.[1]

ومع ذلك فقد تتعارض المقولات حول التاريخ الفعلي لبداية الحصول على الحقوق ودخول البرلمان فعليا، حيث تقول د. فتحية محمد قوراري أستاذة القانون الجنائي المساعدة في كلية القانون بجامعة الشارقة، أن اللبنانية هي أول عربية تحصل على حق الانتخاب عام 1926، وحصلت على حق الترشيح عام 1937، ودخلت البرلمان فعليا عام 1947. ثم تحصل السورية على حق الانتخاب عام 1949، وأصبحت عضو برلمان فعليا عام 1958. وحصلت المصرية على حق الترشيح عام 1956 ودخلت البرلمان في العام التالي 1957.[2]

وبالنسبة للمعايير الدولية في الديمقراطية؛ فإن المغرب هي الأكثر ديمقراطية في مجموعة الدول العربية، حيث تتيح المبادئ العائلية في المغرب المرأة من نيل حقوقها، وهناك منافسة حقيقية بين الأحزاب، وتتم مراقبتها، وتقوم لجنة العدالة والتصالح في المغرب بمتابعة أي انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي واحدة من ثلاث دول تنطبق عليها معايير الولايات المتحدة في الديمقراطية مع الأردن والبحرين.[3]

وتستغرب الباحثة من جدوى منح المرأة حقها السياسي قانونيا وإبقائها ما يقارب الخمسين عام دون أن تحصل عليه فعليا كما في جيبوتي. كما تلاحظ الباحثة أن المرأة المصرية والجزائرية سباقتان في الحصول على حقوقهما فعليا بعد فترة بسيطة جدا من الاعتراف بهما.

أما أول عربية وصلت لمنصب وزيرة فكانت عراقية عام 1959 حيث عينت د. نزيهة الدليمي كوزيرة للبلديات.[4] وحصلت المرأة العربية على مناصب وزارية عام 1990 في ثمان دول عربية، وهي مصر، الأردن، الجزائر، جزر القمر، موريتانيا، السودان، تونس وسوريا. وحتى عام

---

[1] منصور، **برنامج بلا حدود**. مرجع سابق. للمزيد حول بقية الدول العربية، يرجى العودة للبرنامج على موقع قناة الجزيرة في الإنترنت

[2] الخطيب، ميرفت، أول الغيث قطرة، **الخليج**، الشارقة، 9 أغسطس 2002، ص 3.

[3] سمايلي، زان. الديمقراطية في العالم العربي بين بشائر متعددة وواقع محبط. **ملحق البيان 2005**، دبي، 2يناير 2006. ص77.

[4] **كل الأسرة**، الوزيرة العربية الأولى وحديث الذكريات، دبي،(عدد 438)، 2002/3/6. ص 52.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2003 زاد عدد الوزيرات في كل من عمان واليمن، وعينت وزيرة للتعليم في قطر. أما في فلسطين فتوجد وزيرتان من بين 25 وزيرا.[1]

رغم حرص لبنان على تحقيق الديمقراطية في جميع جوانبها في الدولة، بين النساء والرجال، إلا أن اللبنانية تأخرت في الحصول على منصب وزيرة حتى عام 2004 بتعيين وزيرتين للمرة الأولى في تاريخ لبنان، هما ليلى الصلح وزيرة للصناعة، ووفاء حمزة وزيرة الدولة.[2]

وتوجد في السودان خمس وزيرات، وفي العراق ست وزيرات، وثلاث وزيرات عمانيات. وباستخدام نظام الكوتا أو الحصة الثابتة، عينت المغرب 30 سيدة لعضوية البرلمان، والأردن 6 سيدات، ووصلت 35 امرأة إلى البرلمان السوداني، و30 في البرلمان السوري. ومن أهم أسباب ضعف مشاركة المرأة العربية هو الأوضاع السياسية التي مرت بها المنطقة العربية منذ بداية التسعينات، وقد تأثرت بها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها للمرأة والمجتمع العربي ككل، وسببت في تأخيرها عن سواها.[3]

وتصل نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات العربية إلى 3.5%، حيث توجد أعلى نسبة في تونس 11.5%، ثم سوريا بنسبة 10.7%، فالعراق 6.4%، فالسودان 5.3%، فالجزائر 3.8%. وتصل أعلى نسبة لتمثيل المرأة في البرلمانات في في جنوب أفريقيا بنسبة 30.5%، وموزمبيق وجزر السيشيل 25.5%.[4]

ورغم أن دساتير الدول العربية قد أنصفت معظمها المرأة وساوتها بالرجل من حيث الحقوق والواجبات، دون تمييز بين الذكور والإناث، إلا أن التطبيق جاء مختلفا عن ما نصه الدستور، فقد تضاربت القوانين مع نصوص الدستور، ولم تلتزم بعض الدول بنص الدستور، فوضعت قوانين أخرى، وبعض القوانين كانت اجتهادات شخصية همشت المرأة العربية، وحرمتها من المشاركة في التشريع وصنع القرار في معظم الدول العربية.[5]

---

[1] **تقرير تقدم المرأة العربية 2004**. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، (ط1) جمهورية مصر العربية. ص 273.

[2] بانوراما 2004، نساء 2004. **زهرة الخليج**، الإمارات، (عدد 1345). 1 يناير 2005. ص 58.

[3] سليمان، عبد الملك (2004). من بكين إلى بيروت..حقوق المرأة إلى أين. **شؤون خليجية**. (عدد 39). ص 144.

[4] نافع، **المرأة والسياسة في مصر**، مرجع سابق. ص 20.

[5] المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، **الأسبوع الإعلامي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بروكسل، بلجيكا، 2- 7 أكتوبر 2001. قطر: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ص 26.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قد يكون أعلى منصب سياسي حالي يتم انتخاب المرأة له هو منصب المحافظ، محافظ المدينة أو كما يُسمى في السودان بالمعتمد، فقد انتخبت حكمات حسن أحمد كمحافظة أو معتمد الخرطوم في مارس 2003 من بين مجموعة من المرشحين للمنصب، بعد ممارستها وتقلدها عدة مناصب سياسية، ومنحها هذا المنصب صلاحيات تنفيذية واسعة وليست فقط صلاحيات سياسية، فأصبحت هي الحاكم الفعلي للخرطوم. كما أن هناك سيدتان تشغلان منصب مستشار رئيس الجمهورية.[1]

في نهاية التسعينات من القرن الماضي كان هناك ثلاث سفيرات عربيات لدى اليونسكو، وهن من المغرب ومصر وفلسطين، ومع بداية القرن الحادي والعشرين زادت عدد سفيرات الدول العربية في اليونسكو لتشمل لبنان وجزر القمر. هذا فضلا عن النساء المتقلدات منصب سفير في الدول الغربية مثل سفيرات سوريا والبحرين وتونس والأردن ولبنان وفلسطين في دولة فرنسا.[2]

لقد اعترفت معظم الدول العربية بالحقوق السياسية للمواطنين ذكورا وإناثا، وأقرت ذلك في قوانينها، ولكنها نادرا ما طبقتها على أرض الواقع. ثلاث دول عربية فقط لم تعترف بحق المرأة في الانتخابات، اثنتان منهما ليس فيها انتخابات أصلا وهي دولة الإمارات والسعودية، أما الكويت التي كانت أقرت في قانون الانتخابات أنه للذكور فقط، فقط منحته مؤخرا لنسائها. جميع الدول العربية – عدا دول مجلس التعاون – اعترفت بحقوق المرأة السياسية في نفس الوقت مع الدول الديمقراطية المتقدمة. ومع ذلك ففي بداية عام 2003 كان عدد النساء في الكونجرس الأمريكي أقل من 14%، أي أن المساواة الرسمية لم يتم ترجمتها فعليا حتى في الدول التي تطالب العرب بالإصلاح.[3]

ويبين الجدول رقم (1) نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية في كل من العامين 1995، و2003، ويُلاحظ من الجدول أن بعض الدول العربية تراجعت نسبة تمثيل المرأة فيها عام 2003 بدل أن تزيد، مثل الجزائر واليمن، وتفترض الباحثة أن السبب وراء ذلك هو الظروف الداخلية التي مرت بها هذه الدول. بينما دول أخرى زادت نسبة تمثيل المرأة فيها بصورة واضحة مثل المغرب وتونس. ومع ذلك يبقى عدد مقاعد المرأة في كل البرلمانات العربية لا يصل إلى ربع مجموع عدد المقاعد.

---

[1] ثلاث نماذج ناجحة للمرأة العربية، **زهرة الخليج**. الإمارات، (عدد 1358)، 2 أبريل 2005. ص 62.

[2] آل خليفة، الشيخة هيا بنت راشد، (2003).المرأة الخليجية والعمل الدبلوماسي.**ندوة المرأة والمشاركة السياسية**، السلسلة1. المعهد الدبلوماسي، أبوظبي– الإمارات، ص 74–75.

[3] Ottaway, Marina (2004).Women's Rights and Democracy in the Arab World. **Carnegie Papers, Middle East Series** (42).Washington: Carnegie Endowment for International Peace. (4,8).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم(1)

نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية (1995- 2003)

الدولة	عدد المقاعد	% المرأة 1995	% المرأة 2003	عدد مقاعد المرأة 2003
سوريا	250	8.4	12	30
تونس	182	6.8	11.5	21
المغرب	325	1	10.8	35
السودان	360	8.2	9.7	35
الجزائر	389	7	6.2	24
الأردن	110	2.5	5.5	6
مصر	454	2.2	2.4	11
لبنان	128	2.3	2.3	3
اليمن	301	1	.35	1
موريتانيا	81	0	3.7	3

المصدر: تقرير تقدم المرأة العربية 2004، اليونيفيم. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ص 296

- **مؤتمرات واتفاقيات حقوق المرأة**

ساندت مجموعة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المشاركة السياسية للمرأة ونظمت العمل السياسي الدولي، بما يكفل للمرأة حقوقها، أول هذه الاتفاقيات كانت عام 1952 باسم الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979، مؤتمر نيروبي الدولي عام 1985، ومؤتمر السكان والتنمية الدولي في القاهرة عام 1994، والمؤتمر المنعقد في كوبنهاجن باسم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام 1995، ثم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة 2000.[1]

تسمى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضا باتفاقية كوبنهاجن أو "سيداو" وقد تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وصارت جزء من قانون حقوق الإنسان بعد تفعيلها عام 1981. وتشترط هذه الاتفاقية جعل المساواة الاجتماعية جزء من قانون الدول، وبناء مؤسسات تحمي حقوق المرأة، وتقديم تقارير كل أربع سنوات عن ما تم تحقيقه في شؤون المرأة. كما تشمل

[1] سليمان، سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟ **شؤون خليجية**، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.(عدد 39) خريف 2004، ص 69.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتفاقية مواد أخرى تضمن للمرأة المساواة في صناعة القرار وتمثيل الدولة والمشاركة في المؤتمرات والجمعيات والمنظمات وغيرها.

في عام 1995 عقد في بكين (بيجين) في الصين مؤتمر المرأة العالمي الرابع من أجل تحديد برنامج تمكين المرأة لتصبح مؤهلة للمناصب القيادية ولتمكنها حكوماتها من الوصول لهذه المناصب والمشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل. وحرص هذا المؤتمر على تقدير جميع أوضاع المرأة، حتى الطفلة. ووضع شروط تلزم الحكومات، وأخرى لمنظمات لتحقيق الأهداف المعنية.[1]

وكان مجلس الأمن قد أقر في أكتوبر 2000 القرار (1325) الخاص بالمرأة والسلام والأمن، وبدأ تنفيذه فورا في عمليات حفظ السلام في مناطق النزاع، وفي القرارت الصادرة عن مجلس الأمن. وشاركت في هذا القرار منظمات المرأة غير الحكومية واليونيفم التابع للأمم المتحدة، وجهات أخرى.[2]

مؤتمر "10 سنين بعد بكين: دعوة إلى السلام" عقدته منظمة الأسكوا التابعة للأمم المتحدة في بيروت عام 2005. وكان مؤتمر بكين قد طالب برفع مستوى التمثيل السياسي للمرأة في كل البرلمانات حول العالم بنسبة 40%، ليكون مقاربا لنسبة النساء حول العالم 50%. ومع ذلك فإن النسبة هذه لم تتحقق لا عربيا ولا عالميا، فنسبة تمثيل المرأة في البرلمانات عالميا تتراوح بين 10% إلى 20% فقط. هذا بالإضافة إلى المبادرة الدولية لوقف ممارسة العنف ضد النساء، والإعلان العالمي بشأن حماية النساء والأطفال. ولكن التطبيق ضعيف، فقد نشرت الصحيفة الفرنسية (لوموند) أن هناك تمييز في حقوق العمل بين المرأة والرجل في أوربا، وأن راتب الرجل أعلى من راتب المرأة التي تعمل في نفس الوظيفة، فالسويدية لا تحصل على نفس راتب الرجل إلا بعد 60 عاما تقريبا، حيث تحصل الأستاذة الجامعية في السويد على 80% من راتب الأستاذ الجامعي في نفس المجال والخبرة، وهذا ليس فقط في السويد، بل في ألمانيا وأمريكا وإيرلندا، بنسبة فارق تصل إلى 30%. [3]

---

[1] أبو غزالة، هيفاء. (2003).استراتيجية الأمم المتحدة للمشاركة السياسية للمرأة.**ندوة المرأة والمشاركة السياسية**، السلسلة1. المعهد الدبلوماسي، أبوظبي- الإمارات. ص27-32.

[2] أبو غزالة، استراتيجية الأمم المتحدة للمشاركة السياسية للمرأة. المرجع السابق. ص 32-34.

[3] سليمان. من بكين إلى بيروت.. حقوق المرأة إلى أين. مرجع سابق.ص 144، 146.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسبقهم مؤتمر المرأة العالمي في المكسيك الذي نظمته الأمم المتحدة عام 1975. وأصدرت منظمة العمل العربية عام 1979 اتفاقية خاصة بالمرأة ضمن الاتفاقية العربية.[1] أما استراتيجية النهوض بالمرأة التي تم وضعها عام 2000، فقد أكدت على أهمية زيادة مشاركة المرأة السياسية ومشاركتها في مواقع صنع القرار.[2]

ومن المؤتمرات العربية مؤتمر القمة الاستثنائي للمرأة الذي عقد في القاهرة في نوفمبر 2001، ثم المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية الذي عقد في عمان- الأردن في نوفمبر 2002. وقد طالبت هذه المؤتمرات والورشات التي تضمنتها والمؤتمرات التالية لها مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكدت على حق المرأة في العلم والعمل، وحقها في الحصول على أجر متساوي مع الرجل، وطالبت بتحرير المرأة فكريا، وإطلاق إبداعاتها لمزيد من التقدم لصالح المجتمع، ودعت المؤتمرات إلى تعديل قوانين الجنسية والأحوال الشخصية بما يكفل للمواطنة وأطفالها حق مساوي للمواطن الرجل، وإلى ضرورة توفير الظروف الملائمة لتسهيل مشاركة المرأة، سواء بتخصيص مكان لها في كافة القطاعات، أو تسهيل ظروف مشاركتها بتوفير حضانات في أماكن العمل، وفتح المجال لمشاركتها في النقابات المهنية والجمعيات وغيرها، والقضاء على أمية النساء المعرفية والتقنية، وتزويدها بالمهارات والخبرات اللازمة لتنشئة أبنائها تنشئة إيجابية، وللمشاركة بنجاح في الانتخابات وتمكينها من مراكز صنع القرار.[3]

- **منظمات المرأة**

تقوم مجموعة من المنظمات الدولية والعربية بمتابعة قضايا المرأة وشؤونها، ومحاولة حماية حقوقها، وتتطلب هذه المنظمات من الدول المنضمة لها الالتزام بأهدافها ومعاييرها.

من هذه المنظمات واللجان لجنة المرأة في الأمم المتحدة، المنظمة العربية للمرأة، وزارات ومجالس تابعة للمنظمة العربية ومتخصصة بشؤون المرأة.[4] وللأمم المتحدة صندوق يسمى بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهو جزء من المكتب الإقليمي للدول العربية، يتابع أوضاع المرأة العربية – فضلا عن الغربية- ويصدر حولها التقارير والدرسات والمقترحات.

---

[1] المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجية، **الأسبوع الإعلامي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص 16.

[2] شعبان، فاطمة. الكوتا النسوية تمييز إيجابي لصالح النساء. **جريدة الاتحاد**، أبوظبي، الإمارات، دنيا الاتحاد. 1 مايو 2005، ص3.

[3] وحدة دراسات المرأة الخليجية. المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية. **شؤون خليجية**، البحرين، (عدد 32). شتاء 2003. ص219-224.

[4] سليمان. من بكين إلى بيروت.. حقوق المرأة إلى أين. مرجع سابق. ص 144.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

افتتح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أول مكتب إقليمي في الدول العربية في عمّان في الأردن عام 1994، ويشمل برنامج الدول العربية سبع عشرة دولة عربية؛ الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، العراق، اليمن، السعودية، الكويت، البحرين، عمان، قطر، دولة الإمارات، مصر، تونس، ليبيا، الجزائر، والمغرب.

ويتضمن نشاط هذا الصندوق مجموعة من البرامج لتطوير المرأة مثل: "برنامج التمكين الاقتصادي، برنامج إدارة الحكم ومشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والمرأة والأمن والسلام، برنامج حقوق المرأة الإنسانية، برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[1]

أما اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ فقد تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق اتفاقية 1979 الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بموجب المادة 17 من الاتفاقية، مهمتها مراقبة مدى التزام الأعضاء بتطبيق الاتفاقية، والإشراف عليهم، بالاستعانة ب 23 خبيرا من الدول الأعضاء، يتغيرون كل 4 سنوات، وعلى الدول الأعضاء أن تقدم تقاريرا إلزامية إلى اللجنة كل أربع سنوات، وتقوم اللجنة بدورها برفع تقرير شامل سنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر المجلس الاقتصادي الاجتماعي.[2]

نشأت المنظمة العربية للمرأة عام 2000 في إطار جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة حكومية ذات شخصية مستقلة، مقرها في نفس دولة مقر الجامعة، تهدف إلى تحقيق تضامن المرأة العربية، وتنمية الوعي في المجتمع بقضايا المرأة في جميع المجالات، دعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في ما يخص تحسين وضع المرأة، جعل قضايا المرأة من أولويات التنمية الشاملة، وتطوير قدرات المرأة للمساهمة في ميادين العمل ومؤسسات المجتمع، وأخيرا النهوض بالخدمات لتعليمية والصحية للمرأة. وللمنظمة أن تتخذ كافة التدابير والوسائل التي تحقق لها الأهداف السابقة. وتتكون المنظمة من المجلس الأعلى الذي يمثل السيدات العربيات الأوائل، والمجلس التنفيذي من ممثلي الدول الأعضاء، والإدارة العامة.[3]

ثم ظهرت مجموعة كبيرة من المنظمات الأهلية غير الحكومية في الدول العربية ودول مجلس التعاون، مثل المجلس الأعلى للمرأة أو الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، والمجلس القومي للمرأة،

---

[1] أبو غزالة، استراتيجية الأمم المتحدة للمشاركة السياسية للمرأة، مرجع سابق. ص 34-35.

[2] سولنييه، فرانسواز بوشيه، (2005). القاموس العملي للقانون الإنساني. ترجمة أحمد مسعود.(ط1) لبنان: دار العلم للملايين. ص 478.

[3] article retrieved 12 Feb 2006, www.mowaten.org/agreements/agreement-02.htm

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومهمة هذه المنظمات الاهتمام بقضايا التنمية، وركزت مجموعة منها على قضايا وشؤون المرأة، ومحاولة تمكينها سياسيا، ومثل هذه المنظمات موجودة في مصر والأردن والمغرب، ومثلها حكومية في لبنان، ومعظم دول مجلس التعاون. تسعى هذه المنظمات إلى الوصول إلى نساء المجتمع ومحاولة تعريفهن بأوضاع المجتمع ومشاكله والأسرة، وذلك لتثقيفهن ولإشراكهن في إيجاد حلول قابلة للتطبيق لهذه المشاكل. وساهمت هذه المنظمات في التأثير على الرأي العام والقرار السياسي بشكل غير مباشر، لذا كان لها أثرها الإيجابي على المرأة وإمكانية إشراكها المستقبلي.[1]

أما مركز دراسات المرأة العربية الذي أنشأ عام 1997 في باريس كمؤسسة بحثية غير حكومية تختص بمواضيع التنمية الاجتماعية، تهتم بدراسة شؤون المرأة والمجتمع والأسرة، وتهدف هذه المؤسسة إلى رصد التحولات الاجتماعية الناتجة عن العولمة والثقافات الغربية وتحديد آثارها على الأسرة ، وتحليل أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي – أو ثالوث الفقر والجهل والمرض– وتأثيره على المرأة والأسرة، وتسعى إلى العناية ببرامج التأهيل المعرفي وتنمية مهارات المرأة. وقد أنشأ هذا المركز فرع آخر له في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم بعقد محاضرات ومؤتمرات ويصدر بحوث ودوريات، فضلا ع البرامج التدريبية التي يقدمها للمرأة.[2]

أنشأ في القاهرة عام 2000 المجلس القومي للمرأة بقرار جمهوري، ويتبع رئيس الجمهورية، يقوم باقتراح السياسات التي تنمي من شأن المرأة وتمكنها من المشاركة في التنمية الشاملة، يضع خطة قومية لحل المشكلات التي تواجه المرأة، يتابع القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة، ويبدي التوصيات حولها، يقوم بعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي تهم المرأة، ويساعدها على المشاركة في المحافل الدولية، فضلا عن إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بها.[3]

لقد طالبت المنظمات والمؤتمرات الدولية حكومات العالم والقادة وصناع القرار والمنظمات الأخرى والأحزاب السياسية والمراكز البحثية بضرورة الأخذ بكل ما من شأنه دعم مشاركة المرأة في المجال السياسية، باعتباره جزء من حق المواطنة، مساواة لها بالرجل.[4]

---

[1] **تقرير تقدم المرأة العربية 2004.** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق. ص 274– 275.

[2] Women research enter on the website retrieved 12 Feb 2006, www.wresearchc.org

[3] المجلس القومي للمرأة. ,http://www.ncw.gov.eg/arabic/pres_dec.jspRetrieved September 5, 2005

[4] **المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، المرأة العربية والمشاركة السياسية، ندوة المرأة العربية والمشاركة السياسية الحاضر والمستقبل.** القاهرة: منظمة المرأة العربية. 11 أكتوبر 2004. ص 3

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

• نظام الكوتا

كان من الصعب على كثير من الدول المتقدمة والنامية أن تحقق من المساوة بين الجنسين دون الاستعانة بنظام الكوتا أو نظام الحصص، ونظام الكوتا يتم بوضع نص دستوري في الأنظمة المنتخبة يحفظ للمرأة حصتها الخاصة فضلا عن إمكانية الانتخاب. وهذا ما حدث في السويد وبنجلاديش، أو يتم حفظ حصة النساء بتعديل قانون الانتخابات كما حدث في الأردن، أو من خلال تبني الأحزاب السياسية لنسبة معينة من المرشحات بين مرشحيها كما حدث في ألمانيا، أو بتبني سياسة معينة تجذب النساء وتدعمهن لضمان فوز الحزب نفسه، كما فعل حزب العمال البريطاني عام 1997.

والنرويج من أوائل الدول التي استخدمت نظام الكوتا في السبعينات لتحقيق المساوة بين الرجل والمرأة، تبعتها بقية الدول الأوربية. واستخدمت فرنسا نظام الكوتا في الأحزاب، فخصصت 50% من قوائم الأحزاب للنساء. ومع ذلك لم تصل نسبة البرلمانيات في أوربا إلى نسبة مساوية لعدد النساء في السكان، وكانت أعلى نسبة برلمانيات في السويد 45.3%.

أما في أسيا، فقد وصلت نسبة البرلمانيات في باكستان باستخدام نظام الكوتا إلى 21% من الجمعية الوطنية، و17% في مجلس الشيوخ. وفي عام 2004 طبقت أندونيسيا نظام الكوتا فحصلت المرأة على نسبة 11.1% في البرلمان. وعدلت الهند في دستورها لتحصل المرأة على نسبة 33% في المجالس التشريعية المحلية فقط، ولكن جهود النساء مكنتهن من الحصول على 8.3% في مجلس النواب، و9.1% في مجلس الشيوخ، فضلا عن المجالس المحلية بنظام الكوتا.

استخدمت بعض الدول العربية نظام الكوتا لتضمن نسبة من مقاعد البرلمان لنسائها، فحددت تونس 20% من لوائح الترشيح للنساء، وخصصت المغرب 30 مقعدا للنساء في البرلمان، فضلا عن 5 تم انتخابهم، أي ما مجموعه 35 مقعدا من 325 مقعد. وعدلت الأردن قانون الانتخابات عام 2003، وخصصت 6 مقاعد للنساء في البرلمان خاصة بها، فضلا عن تنافسها على بقية المقاعد. وحصلت المرأة العراقية بنظام الكوتا على ثلث مقاعد البرلمان.[1]

[1] شعبان، الكوتا النسوية تمييز إيجابي لصالح النساء. مرجع سابق.ص3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم أن الأردن مجتمع محافظ وتقليدي، مجتمع رجالي لا يتخلى فيه الرجال عن مناصبهم للنساء بسهولة، إلا أن نظام الكوتا حفظ للنساء حقوقهن، فعين الملك في نهاية 2003 في مجلس الأعيان 7 سيدات من أصل 55 عضو. هذا فضلا عن 6 نساء في مجلس النواب من أصل 100 عضو. وعيّن الملك إمرأة وزيرة متحدثة باسم الحكومة، فضلا عن الحقائب الوزارية التي مسكتها المرأة الأردنية سابقا.[1]

لقد تبنت 77 دولة حتى عام 2003 نظام الكوتا لتضمن تخصيص نسبة من المناصب القيادية ومقاعد البرلمان لنسائها. ورغم أن قرار مؤتمر بيجين حدد نسبة الكوتا بـــ 30% إلا أن متوسط تمثيل المرأة السياسي بلغ حتى عام 2003 16.8%. واستطاع المجلس النيابي في مقاطعة ويلز في 2 مايو 2003 تحقيق المناصفة التامة بين الذكور والإناث في عضوية المجلس، فبلغ عدد كل منهما 30 عضو.[2]

وحتى عام 2005 وصل عدد الدول المطبقة لنظام الكوتا 80 دولة، وجاءت رواندا الأولى عالميا، حيث خصصت 49 % من المقاعد للنساء. ويفسر د. عبد الحميد الأنصاري الكوتا بأنها نوع من التمييز الإيجابي لصالح المرأة، وكذلك فكرة التعيين للمرأة في مناصب قيادية، وأنها لا تخالف مبدأ المساواة للرجل، لأن المرأة الخليجية العربية يصعب عليها أن تحصل على فرصها في البرلمان والوظائف القيادية بالصورة الطبيعية، لذا كان لزاما على صانع القرار أن يلجأ لفكرة الكوتا أو التعيين لإحقاق الحق، وإعطاء المرأة فرصتها في مبدأ تكافوء الفرص الذي تنص عليه أغلب الدساتير. واعتبر الكوتا نوع من المساواة الرافعة، أو المساواة بالتمييز لصالح المرأة.[3]

- **نماذج نسائية**

❖ النماذج النسائية الناجحة في القرون الماضية كثيرة، وصلن لمناصب رئاسية، لن تتسع الدراسة لذكرهن، أما في العصر الحالي فالقياديات وصلن بجهودهن إلى مناصبهن، ومثال على ذلك بنازير بوتو التي نجحت في الانتخابات، وتولت رئاسة الوزراء في 1988، فيتصدى لها غريمها

---

[1] جافلاك، ديل(9 فبراير 2004). آفاق إشراك المرأة الأردنية في العمل السياسي. بي بي سي نيوز أونلاين. طُبع في 25 أبريل 2005. من موقع: http://news.bbc.co.uk/go/pr/-/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3472000/3472785.stm

[2] المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، المرأة العربية والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 20.

[3] الأنصاري، عبد الحميد. تمكين المرأة الخليجية في البرلمانات..كيف؟ولماذا؟.صحيفة البيان. عدد(9119).دبي، 6 يونيو 2005. ص25.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الذي خسر الانتخابات نواز الشريف، ليدّعي بإسم الإسلام أن ما تقوم به بنازير بوتو غير جائز. ثم تدخل بنازير الانتخابات الثانية عام 1993 وتفوز فيها باسم حزب الشعب للمرة الثانية.[1]

- ❖ سونيا ستيفانو الإيطالية الأصل الهندية الجنسية والأسرة، تزوجت من راجيف غاندي رئيس وزراء الهند وزعيم حزب المؤتمر وابن زعيمة الهند انديرا غاندي، حملت الجنسية الهندية بعد زواجها منه بخمس عشرة سنة. قتل زوجها عام 1991 على يد المتمردين، بقيت بعدها سبعة سنوات بعيدة عن الأوضاع السياسية، واهتمت بتربية أبنائها فقط، وبعد تلك المدة طلب منها الحزب الانضمام للحزب وإنقاذه، فتم تعيينها عام 1998 رئيسة حزب المؤتمر المعروف. ورغم أنها إنسانة صامتة غالبا، إلا أنها قادرة على التأثير بقوة في من حولها، فاشتهرت في الولايات الهندية بسرعة.

هذه السيدة الغريبة عن الهند كانت أكثر ولاءا لها من أبنائها الأصليين في الحزب المعارض وهو وهو حزب بهارتيا جاناتا الحاكم، والذي أتهم أعضائه ورئيسه بأخذ رشاوي وفضائح مالية أخرى، لم تفعلها الغريبة ولا حزبها. لقد أكدت سونيا أن الهند صار وطنها، وأنها أصبحت هندية بزواجها وستبقى كذلك حتى تموت، وأن وطنها هذا أغلى من حياتها. رغم انقطاع هذه السيدة عن الأوضاع السياسية وعن العمل عموما لمدة سبع سنوات، ورغم أنها أم، ورغم خسارتها لزوجها، ورغم أنها ليست مواطنة أصيلة، إلا أنها كانت قادرة على تولي رئاسة الحزب، وقيادته بنجاح والوصول إلى قلوب الناس بسهولة.[2]

- ❖ من قلب الدولة الإسلامية، ومن قلب التيار المحافظ، تأتي سيدة ملتزمة ترشح نفسها في انتخابات الرئاسة في الجمهورية الإيرانية عام 2001. فرح خسروي إنسانة ذات شخصية قوية، وثقتها بنفسها عالية جدا، فحين خسرت في الحصول على مقعد بعد ترشيح نفسها مرتين للبرلمان عام 1992، وعام 1996، تُقدم هذه السيدة بكل ثقة لترشيح نفسها لانتخابات الرئاسة وهي واثقة من فوزها! قد يكون اعتمادها على تشجيع الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي دعا إلى تشجيع المرأة للمشاركة في الحياة السياسية عام 1997. ومع ذلك فالرئيس لم يستطع أن يخدم

---

[1] المرنيسي، فاطمة، (1998). السلطانات المنسيات نساء رئيسات دولة في الإسلام. (ترجمة عبد الهادي عباس). (ط2) دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع. ص 11-12، 149- 176.

[2] المنهالي، السعد عمر، (2002). العالم امرأة.. رؤى في سير وأحداث 1. (ط1). أبوظبي: بدون دار نشر. ص 13- 16.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دولته كما كان يتمنى بسبب ضغط التيار المحافظ، وبكى الرئيس الرجل في خطابه الذي ألقاه بعد نهاية مدة ولايته بسبب ذلك.[1]

وتركز الباحثة الضوء على هذه الصورة، حين ترى أن الرجل لم تمنعه رجولته ولا سلطته ولا منصبه ولا دينه من أن يبكي أمام الجمهور ويعترف بأنه عجز عن إيفائهم حقهم، وبالتالي فإن وصف المرأة بالضعف وأنها إنسان عاطفي تحكمه عواطفه غير صحيح مئة بالمئة، لأن الرجل فعل ذلك أيضا، أظهر ضعفه وقلة حيلته وبكي أمام شعبه، وهي صورة إنسانية تظهر مدى رقة هذا الرئيس أكثر من أن تكون مظهر من مظاهر الضعف الذي تُدان به المرأة.

❖ خرجت زبيدة خان من بلدها بنجلاديش الذي لم ينصفها، إلى دولة أخرى، السنغال، حيث يكتشفها أهلها، ويقدرون مهاراتها وقدراتها، ويتم تعيينها كأول إمرأة- منذ بداية تأسيسها- ومسلمة، في منصب أمين عام منظمة العفو الدولية. كانت زبيدة قد تخصصت في دراسة القانون العام والقانون الدولي وحقوق الإنسان، ومن ثم عملت في اللجنة الدولية للحقوقيين في جنيف، ثم عملت كمستشارة لحماية اللاجئين في المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة عام 1980، في كل من بريطانيا وجنوب شرق أسيا وايرلندا وباكستان. في عام 1995 أصبحت رئيسة المفوضية في الهند، ثم مساعدة لمدير هيئة الحماية الدولية عام 1999. وحين لم تنصفها دولتها واعتبرت منظمة العفو الدولية مخربة للمجتمع والنساء؛ أنصفتها السنغال ومنحتها المنصب الأخير.[2]

• الأسباب التي تحول من مشاركة المرأة في العمل السياسي

هناك مجموعة من العوامل المتداخلة بصورة كبيرة تشكل عوائق لمشاركة المرأة السياسية وانضمامها للعمل السياسي ومناصب صنع القرار عموما، بعضها خف مع الزمن، وبعضها لا يزال مستمرا، وهي تختلف من دولة لأخرى، وتختلف هذه العوامل بين تأثير المجتمع بموروثه التقليدي والثقافي، والعادات والتقاليد وقيم المجتمع، وبين عوامل التعليم والخبرة والمهارات والعامل الاقتصادي، والأمان المالي والوظيفي ونظرة المجتمع للمرأة بشكل عام، ونظرة المرأة لنفسها.

---

[1] المنهالي، السعد. العالم امرأة.. رؤى في سير وأحداث 1، مرجع سابق، ص 25- 28.

[2] المنهالي، السعد. العالم امرأة.. رؤى في سير وأحداث 1، المرجع السابق، ص 63- 66.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبسبب ارتباط هذه العوامل ببعضها فضلا عن التأثيرات الجانبية كان من الصعب تصنيفها أوفصلها عن بعضها.

1. تأثير العادات والتقاليد، فالدول ترغب أن تظهر بمظهر المحافظ على التقاليد، لتتجنب دائرة الشك، والمجتمع أيضا لا يساعد في مساندة المرأة، بل يكاد يكون أكثر تشديدا على التزام المرأة تشدد الدول نفسها وحكوماتها.
2. "الاختلاف والتناقض الحاصل في الأفكار وقلة الوعي بين المواطنين في أسلوب إشراك المرأة في مختلف جوانب الحياة التنموية"[1].
3. المجتمع الذي تعيش فيه المرأة مجتمع يناقض نفسه بين الحديث والتقليد، فالمتغيرات الخارجية تمنعه من الانعزال والثبات على حاله، خاصة في ظل العولمة بأبعادها المختلفة، مما يجعله عاجزا عن التقرير بين منع المرأة أو السماح لها بشروط.
4. نظرة المجتمع إلى المرأة، ونظرتها إلى ذاتها وإلى غيرها من النساء، مكانتها في المجتمع، مستواها التعليمي، وطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، من حيث محدودية المشاركة السياسية، والقوانين المنظمة لحقوق المرأة، كلها يمكن أن تكون ضد المرأة أو معها تبعا لطبيعة كل مجتمع.
5. عدم وعي المرأة الخليجية العربية بأهمية مشاركتها أو مشاركة أختها في السياسة.[2] وهو ما أثبتته تجارب الخليج العربي وآخرها تجربة البحرين. ومع ذلك فما ينطبق على كل نساء الخليج العربي، قد لا ينطبق على دولة الإمارات، لأن النظم تختلف وإن تشابهت الظروف.
6. الاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع من الجنسين بأن المرأة لا تستطيع أن تقوم بدور قيادي، لافتقارها المؤهلات اللازمة، ولأنها تحكم بعاطفتها أكثر من عقلها، حتى إن المرؤوسين – من الجنسين – في جهات العمل المختلفة يفضلون القائد الرجل أكثر من المرأة. [3] وترى الباحثة أن الكثير من الاعتقادات السائدة، هي خاطئة، مثل خوف الناس من الذهاب إلى طبيب مواطن حديث التخرج.

---

[1] المحياس، عائشة. المرأة الإماراتية غائبة عن السياسة.. لماذا؟. **آفاق المستقبل**. الأمارات. (عدد 7) مايو 2000، ص29.

[2] سليمان، سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية. **شؤون خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين (عدد 26) صيف 2001. ص 12، ص17–19

[3] الشامسي، ميثاء. ندوة المرأة الخليجية إلى أين؟. **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان (عدد 273).2000/11 ص 95.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البرنامج؛ أن كل مجالات العمل بها مشاكسات، أما إذا كان الحديث عن المسؤوليات، فالجميع يدرك أن المرأة حتى وإن لم تكن تعمل، فهي تحمل مسؤوليات أكبر، مثل المنزل، الأبناء، التعليم، الغذاء، الزوج، الأهل، وغيرها، بينما يعتمد الزوج على زوجته في كل شؤون الأسرة، حتى وإن كانت تعمل.

12. أكثر ما يعيق حركة المرأة هو التراث الثقافي للمجتمع العربي، والصورة النمطية لوظيفة المرأة الأساسية في الأسرة، رغم أن الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية واحتياجات الرجل تتطلب مشاركة المرأة في عملية التنمية.[1]

13. الخلط المستمر والدائم بين عادات وتقاليد ومواريث المجتمع وبين العقائد الإسلامية، بحيث أن الشخص المتمسك بكل التقاليد وموروثات الأجداد سواء كانت إيجابية أو سلبية لا يحتكم إلى مدى صحتها، وأهمية إبقائها أو تحديثها بما يتفق مع التحضر والتنمية، فيُرجع رفضه لأي جديد بأنه يخالف شرع الله. وأغلب شعوب دول مجلس التعاون من أصول بدوية، وتجري في عروقهم الدماء البدوية التي لطالما عُرفت بالأنانية، إلا أن هذه الأنانية كانت تزول أمام كل ما يخص القبيلة، فيقاتلون لحمايتها، ولطالما دار الصراع في بداية الإسلام بين معتقدات الإسلام ومعتقدات القبيلة، وحرص الإسلام على التدرج في التعامل معها لشدة تمسك العرب بها.[2]

14. تقول الكاتبة خيرية السقة في كتابها أضواء على الحريم السياسي، في تبريرها لصعوبة مشاركة المرأة، ومشاركة الفرد عموما، بأن الفرد في الوطن العربي كله محروم من التعبير عن رأيه تماما، وأن هذا الواقع تم رغم وجود الحركات الليبرالية وغيرها في داخل الدول العربية.[3] ولا تؤيد الباحثة الكاتبة في ما بررته، لأنها عممت الوضع على الوطن العربي ككل، وهذا يخالف واقع بعض الدول العربية، حيث يستطيع الفرد أن يعبر عن رأيه بطرق كثيرة، إن لم تكن مباشرة، فوسائل الإعلام والاتصال المتعددة فتحت له هذا الباب، والمرأة أيضا في كل مكان رفعت صوتها وطالبت بحقوقها منذ عشرات السنين.

15. عدم ثقة الأحزاب وقياداتها وصناع القرار بقدرات المرأة التنظيمية والاتصالية والقيادية والسياسية.

---

[1] حسن، نجاح، (أبريل 2000). المشاركة السياسية للمرأة العربية، **المجتمع المدني**، مركز ابن خلدون للتنمية، أبريل 2000، ص 20.

[2] السقة، خيرية، (1997). **أضواء على الحريم السياسي**. (ط1). دمشق: دار الفكر. ص 178- 179.

[3] السقة، خيرية. **أضواء على الحريم السياسي**. المرجع السابق، ص 147- 148.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

16. قلة الوعي القانوني لدى كثير من النساء.
17. عدم إشباع بعض الجوانب السياسية لاحتياجات المرأة الأساسية من مال وتعليم للأبناء وتأمين مستقبلي، وتأمين وظيفي.
18. تعارض طبيعة العمل السياسي مع الصورة النمطية عن المرأة الرقيقة، فإذا ما كانت حازمة وشديدة ستتهم بأنها صارت كالرجل، وأن ذلك لا يليق بها.
19. عدم وجود دعم كافي ولا بيئة مناسبة ولا قوانين تساعد المرأة على المشاركة السياسية.[1]
20. عدم منح الحرية التامة للمرأة للتصويت لمن تشاء في الانتخابات في بعض الدول العربية، أو حتى ترشيح نفسها، حيث يُستخدم العنف أحيانا، أو الضغوط العائلية والقبلية، أو التهديد أو منعها من الوصول، أو العنف وعدم التنظيم، أو إحراجها والإساءة لها ولأسرتها، أو إتهامها والتشكيك بها وبنزاهتها، كل هذا قد يجعل المرأة تتعفف وتحجم عن المشاركة.[2]
21. طبيعة المجتمعات الخليجية العربية، وطبيعة الموروثات الاجتماعية والثقافية فيها، تجعل التغيير الاجتماعي فيها لا يواكم التقدم الاقتصادي، رغم وجود التعليم ونقص نسب الأمية بصورة كبيرة، والتغيير السياسي والإصلاحي بشكل عام، إلا أن تأثير قيم المجتمع التقليدية لا تزال قوية، فلم تحصل المرأة على فرصتها الداعمة من قبل المجتمع نفسه أولا وأخيرا، إذ لاتزال فئات كثيرة من النساء والرجال لا تثق بها في مواقع صنع القرار.
22. ضعف دور الجمعيات النسائية في دعم وجود النساء في مناصب صنع القرار وفي التصويت للنساء في الانتخابات التي دخلتها.[3]
23. دور الشركات العابرة للقارات، وخاصة الأمريكية في تشويه وتهميش صورة المرأة، والإساءة للمجتمعات وخاصة الإسلامية العربية، من خلال القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، مما يزيد من إبعاد المرأة عربيا خوفا عليها من التأثير الغربي. خاصة وأن هذه الشركات تدعم فقدان الهويات الوطنية والثقافات الأصيلة، لتحقيق التوحيد الثقافي الغربي عالميا.

---

[1] **تقرير تقدم المرأة العربية 2004**.مرجع سابق. ص 277- 279

[2] **تقرير تقدم المرأة العربية 2004**. المرجع السابق. ص 280

[3] سليمان، سماء، (شتاء 2003). المشاركة السياسية للمرأة الخليجية مع التركيز على تجربة البحرين. **شؤون خليجية**. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (عدد 32) ص 120- 121

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

24. عدم وجود تقاليد مجتمعية مرنة جديدة تحل محل القديمة المتشددة غير المناسبة للعصر والزمن الحالي بما فيه من تدخل غربي إجباري في كل نواحي الحياة، خاصة وأن القيم الغربية التي تحاول بثها وسائل الإعلام والفضائيات تمحي الهوية العربية، ولا تتناسب مع زماننا ومكاننا ومجتمعنا، ولا يمكن أن تحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي للدول العربية. ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق الاستقرار في المجتمع يتطلب من الحكومة الاستجابة لرغبات الفرد والفئات المتماثلة وجماعات الضغط في جميع أنحاء الدولة، وعليها مشاورتهم، واتخاذ القرار السياسي دون إغفال احتياجاتهم.[1]

25. دور التنشئة الاجتماعية في توعية كل من الشاب والفتاة بأهمية مشاركة كل منهما بصورة متساوية في تنمية المجتمع، دون تمييز الذكر عن الأنثى في التنشئة أو في الفصل بينهما في الحقوق والواجبات في المنزل، لأن ذلك من شأنه أن يخلق هذا التمايز في أعماقهما حتى الكبر ويستمر الأمر عندما يكونان أسرهما في ما بعد. كما أن التنشئة تلعب دورا في دعم الفتاة في المستقبل للمساهمة،من خلال تشجيع أسرتها لها للمشاركة في أنشطة مختلفة في المجتمع، أو دفعها للعمل الطوعي أو غيره، أو يكون الأمر معاكسا فتبتعد عن ميدان المشاركة والتنمية نتيجة ما نشأت عليه، وعدم ثقتها بذاتها.[2]

26. "الانتماءات القبلية والفئوية والمذهبية قد ساهم بشكل أساسي في تكريس النظرة التقليدية للمرأة في مجتمعنا وحرمانها من الاستقلالية في الرأي وطرح رؤيتها للقضايا العامة، حتى وإن وصلت إلى مستوى علمي متميز.[3]

27. التغيرات الاجتماعية لا تحدث بنفس سرعة التغيرات الاقتصادية، الطبيعة البشرية لا تتقبل التغييرات الاجتماعية التي تدخل في دائرة تقاليد وعادات وقيم نشأوا عليها بسهولة، وإن كانت خاطئة، هذه تحتاج وقت أكبر لتقبلها وللتدرج فيها، لذا لا يمكن تغيير وضعية المرأة بين ليلة وضحاها دون استعداد مسبق.

---

[1] ثابت، أحمد، (2004). **العرب بين الحوار الثقافي والانعزال.** (ط1). دمشق: الدار الوطنية الجديدة. ص 53-54، 93،106.

[2] سليمان، المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 75- 76.

[3] العثمان، لمى، المطيري، منال، الشاهين، ياسمين. ممارسة المرأة لحقها السياسي تساهم في تطوير الحياة السياسية والبرلمانية.**الوطن الكويتية**، الكويت.(10180)، 8 يونيو 2004. ص 24.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

28. هناك شخصيات نسائية ترفض العمل في مواقع قيادية أو مواقع تحمل مسؤولية، ولا ترى نفسها ولا غيرها مؤهلة لاتخاذ قرار، وهذا الأمر قد ينطبق على الرجل في نظرته لنفسه أيضا، ولكن هذه المجموعة من النساء متمسكة بشدة باعتبارت تراثية تقليدية مهما كانت غير عقلانية، وتحافظ عليها، وترفض تغييرها. وهناك من النساء – كما حتما في الرجال – من تجد نفسها غير مؤهلة لتولي مناصب قيادية، وأن هذا ليس عملها، وقد تعتقد أن غيرها من النساء غير قادرات أيضا، وهذا نتيجة تربية وتعليم معين رسّخ هذا الاعتقاد لديها، ولكنها ستتجاوزه مع الزمن كما تجاوزته المرأة الغربية التي مرت بنفس المشاعر في السابق.[1]

29. خلط العرب بين الثقافة الغربية التي تنادي بتحرر المرأة وبين الغرب المستعمر، فيرفضون كل ما يأتي به الغرب المستعمر من مستجدات اجتماعية ويتقبلون المستجدات الصناعية والاقتصادية، ورفضوا كل مايطالب به الغرب في النواحي الاجتماعية والإصلاحية والسياسية، حتى وإن كان بعضها مطاب شرعية ضرورية.[2]

- **العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة**

رغم العوامل السابقة التي أعاقت المرأة كثيرا عن مجالات صنع القرار، إلا أن هناك عوامل محددة تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة سلبا وإيجابا، سبق الإشارة إلى بعضها في تعريف المشاركة السياسية، ولكنها هنا أكثر تفصيلا وتحديدا، خاصة وأنها ليست عوامل صغيرة بل عناصر تشمل كثير من المؤثرات في جوانبها، وكل منها قد يكفي لدراسة كاملة لن يتسع لها المجال هنا.

1. تأثير العولمة

للعولمة دور سلبي واضح؛ إذ تتطلب العولمة من المجتمعات وتدفعها إلى نوع من التجانس والتشابه الفكري والثقافي، مع تجاهل حضارة وطبيعة وخصوصية كل مجتمع منها وعاداتها وقيمها، فتتجاهل حدود الزمان والمكان، لتجعل الدول وكأنها عالم واحد، وبالتالي تلغي التقاليد المرتبطة بالعنصر المكاني، وهو من الأمور الجوهرية التي يقاتل كل مجتمع للحفاظ عليها. وطالما أن شبكة الإنترنت – وهي أحد عناصر العولمة – تتخطى حدود الزمان والمكان والقيود وتصل إلى كل شخص، وأساس شبكة الإنترنت موجود في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة

---

[1] آل خليفة، الشيخة هيا بنت راشد.المرأة الخليجية والعمل الدبلوماسي.مرجع سابق، ص 72-73.

[2] آل خليفة، الشيخة هيا بنت راشد.المرأة الخليجية والعمل الدبلوماسي. مرجع سابق، ص76.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكية تتحكم في تأثير العولمة وتفرض هيمنتها على العالم بطرق مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي تفرض مفاهيمها وقيمها وأفكارها.[1]

وقد يكون من أفضل التعبيرات الممثلة لهذا الوضع ما قالته سفيرة البحرين في فرنسا سابقا:

> "لا يمكن النظر إلى وضع المرأة بشكل مستقل عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، كما أنها ليست معضلة المرأة في الخليج العربي فقط، ربما هي أزمة فكر العالم العربي والإسلامي المعاصر، الذي يعيش مرحلة انتقالية صعبة، بين موروث يعيش به أصبح مرتبكا في الإجابة على التساؤلات المطروحة عليه في العالم، وبين تكنولوجيا تلغي كل الفواصل والحدود بينه وبين العالم. ربما أصبح الإنسان العربي الذي يمتلك قدرا من الوعي كم يُفاجأ برؤية نفسه في مرآة لأول مرة، ويجد أن هيئته ليست لها علاقة بالعالم الذي يراه حوله."[2]

وهذا يدفع البعض – كرد فعل – إلى التقوقع على الذات، أو محاربة هذا التدخل، وهو ما تراه الباحثة أنه قد يسبب أيضا لبس لدى فئة من النساء، فيتجهن إلى التحرر الشكلي والفكري بدعوى التحضر والانفتاح على الغرب، فيمنحن فئة من الرجال المتشددين دينيا وتقليديا الحجة لرفض دخول المرأة إلى أي من مجالات الحياة السياسية والتي تتضمن صنع قرار. وهو ما قاله فعلا البعض في عدة مواقف – وسائل الإعلام – أن المرأة في هذا الزمن تطالب بالمساواة والحقوق لتفتح باب من أبواب الفساد الأخلاقي. ولكن هذا لا يعني التعميم، والنماذج النسائية والرجالية العاقلة والرزينة في تفكيرها وقراراتها وعطائها أكثر بكثير من تلك التي أساءت للبقية.

وقد يكون من المفيد لطلبة العلم أن يتوسعوا في هذا المجال، لدراسة تأثير العولمة ووجود الآخر في أعماق الشعوب العربية المسلمة على سعي المرأة والمنظمات النسائية لمنحها حقوقها.

2. الضغوط الداخلية والخارجية

تعرضت دول منطقة الخليج العربي جميعا بشكل عام لمجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، منها الصعوبات الاقتصادية وارتفاع الأسعار والذي حولها من دول تحرص على رفاهية

---

[1] ثابت، العرب بين الحوار الثقافي والانعزال، مرجع سابق، ص90 –91.

[2] آل خليفة، الشيخة هيا بنت راشد.المرأة الخليجية والعمل الدبلوماسي.ص77.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أفرادها إلى دول غير قادرة على الحفاظ على مظاهر الرفاه، ولا الإنفاق، مما قلل الفوائد الاقتصادية التي كان يتمتع بها المواطنون، فجعلهم يتذمرون، ويبدأون بمطالب الإصلاح والتغيير والمحاسبة وعدالة التوزيع وغيرها. وصادف هذا وجود الطبقة المتعلمة القادرة على توجيه طلباتها وتوجيه الرأي العام لصالحح المواطن، خاصة وأن المصالح الاقتصادية مرتبطة كثيرا بالاجتماعية والسياسية ككل.

تصادف أيضا الأحداث الدولية بدءا من أحداث سبتمبر 2001 والتي أثرت على جميع الدول العربية وعلى أوضاع المنطقة كلها، فتوجهت الأضواء نحو المنطقة العربية ودول مجلس التعاون لإحداث تصليحات شاملة تمنع نمو الخلايا الإرهابية.

الحرب على العراق، واستغلالها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا والضغط على مصالح المنطقة ككل، ووضعها أمام مطالب دولية وإقليمية. ومعها تزايدت المطالب الأمريكية بإجراء إصلاحات عاجلة في جميع دول المنطقة بداية من النظام التعليمي والديني وإنتهاء بالنظام السياسي ككل، واستمرار الضغوط الأمريكية وبشدة على جميع الدول العربية، كل هذا جعل كثير من الدول العربية تتحرك من نفسها لإجراء تغييرات وتعديلات في أنظمتها لتثبت للغرب تحقق الديمقراطية والآمان في دولها، ولتتجنب الضغط الأمريكي العلني على كل الدول العربية.[1]

لقد كان التدخل العسكري الأمريكي في العراق خصوصا أكبر الأثر على التغييرات السياسية التي قامت بها كثير من الدول العربية، سواء الأردن ومصر والبحرين والكويت والإمارات، وغيرها، وفي مقدمتهم العراق، التي تحاول الولايات المتحدة أن تقدم فيها النموذج الديمقراطي المطلوب في المنطقة العربية، والذي تقريبا تود فرضه وتطبيقه فيها،[2] دون الأخذ بالاعتبار ثقافة وحضارة وطبيعة هذه المجتمعات، وباسم الديمقراطية المفتعلة تحرص الولايات المتحدة الضغط بصورة مباشرة وغير مباشرة على جميع الدول، فإن لم تغير الدول أنظمتها، فهي التالية في التدخل العسكري، كما تفعل مع سوريا وإيران الآن.

تشمل الضغوط الخارجية أيضا دور المؤتمرات الدولية والمنظمات في تكرار التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة في المجال السياسي، حيث أكدت هذه المنظمات والمؤتمرات على أن حق

---

[1] المزروعي، محمد سالم، (2004).الانتخابات والاستفتاءات. **التقرير السنوي الأول الخليج في عام 2003. 1(ط1)**. دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص 47-48.

[2] المزروعي، الانتخابات والاستفتاءات، مرجع سابق، ص 62.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرأة في المشاركة السياسية ليس منحة من الدولة لنسائها، وإنما حق مفروض على الدول ضمان توفيره للمواطنات، والفائدة التي تعود من مشاركة المرأة لا تعود على المرأة بكثر ما تعاود على الدولة نفسها ومجتمعها ورجالها ونسائها والمجتمع ككل.[1]

إحدى النقاط المشتركة بين وسائل الإعلام والضغوط الخارجية والعولمة والتأثير على المجتمع هي النتيجة الغريبة لكل ذلك؛ حيث أدت إلى زيادة انغلاق المجتمع على نفسه وخصوصيته، واعتقاد المجتمع العربي المسلم بأنهم في صراع مع العالم الخارجي حول العقيدة والوجود والديمقراطية والأنظمة السياسية، فصار العرب وكأنهم مستهدفين من العالم الغربي بسبب تأثير العولمة والضغوط الخارجية، التي تفرض وجودها بكل أدوات الاتصال. بل أن هذا التأثير العكسي كان عنيفا في بعض الأحيان في أن البعض تعصب في التقوقع على ذاته إلى درجة التطرف الديني. واعتقد بعضهم أن ما يملكونه كمسلمون ويميزهم عن الغرب هو الأخلاق، وبالتالي عليهم أن يحافظوا عليها بشدة، حتى وإن مزجوا العادات بالدين الإسلامي، للحفاظ على بعض هذه العادات والتقاليد.[2]

تخالف الباحثة اعتقاد كثيرين ممن يرون أن تأثير الضغوط الخارجية جاء لصالح المرأة، إذ أن المجتمع العربي والخليجي له خصوصيته، وله ثقافته، ولكل دولة عاداتها وقيمها وموروثاتها، حتى إن كانت بعضها خاطئة، فلا يجب أن يكون التدخل خارجي أجنبي، لا يدرك طبيعة وثقافة المجتمع، ويفرضه عليه بالصورة الغربية، وهو ما نتج عنه أن البعض فعلا أخذ الظاهر الأجنبي في مسألة التحضر وترك الأساس، وآخرين كانت ردة فعلهم عكسية، فاعتبروا الأمر مخالفا للدين الإسلامي تماما، ويدخل في دائرة الحرام، فرفضوا بشدة منح المرأة حقوقها، كما حدث مع التيار الإسلامي في الكويت، وآخرين في دول أخرى. وبالتالي بدل أن يأتي الأمر تدريجيا من الداخل مع التعليم والعمل وإثبات الذات في المواقع التنفيذية، جاء وكأنه مفروض نوعا ما خارجيا، ولا ينبع من الذات الخليجية العربية وبرضاها.

3. دور المجتمع

يندرج تحت تأثير المجتمع عوامل ونقاط كثيرة؛ مثل نظرة المجتمع إلى المرأة ودورها فيه، وضعية المرأة في المجتمع، نظرة المرأة لذاتها ودورها، المستوى التعليمي للمرأة ودرجة استقلالها

---

[1] المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، المرأة العربية والمشاركة السياسية، مرجع سابق. ص 3

[2] ثابت، العرب بين الحوار الثقافي والانعزال، مرجع سابق، ص 66-67.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادي عن الرجل، القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة وطبيعة الثقافة السياسية في المجتمع، درجة الوعي السياسي للمرأة، والقوانين المنظمة لحقوق المرأة. سيتم تفصيل بعض النقاط في هذه الجزئية، ونقاط أخرى ستتناولها الدراسة في الفصل الثاني.

للتنشئة الاجتماعية دور في رسم صورة المرأة عن ذاتها وعن المجتمع الذي تعيش فيه والأدوار المتاحة لها، وتكون هذه التنشئة عبر الأسرة والمدرسة والمنطقة ووسائل الإعلام، أي البيئة المحيطة بالفتاة منذ صغرها، فتتشكل لديها ملامح المجتمع الثقافية والسياسية التي تتناسب مع العرف السائد، وتزرع في أعماقها ما لها وما عليها، وما يمكنها الوصول إليه.

ولكن مع التطور وانتقال المجتمع من بيئة مغلقة على ذاتها إلى مجتمع منفتح على جميع الثقافات؛ ظهر نوع من الصراع الداخلي بين ما يمكن أن تصل له المرأة، وبين الحدود التي رسمها لها المجتمع طوال سنوات تنشئتها، وبعض هذه الحدود أو العادات غير منطقية، ولا إسلامية، ولكن تعارف عليها المجتمع، فتحاول المرأة تجاوزها، لتثبت وجودها. وعادات أخرى هي من أساس الدين الإسلامي، تحفظ لها كرامتها، فتحافظ المرأة عليها، وتستفيد منها لصالح مجتمعها. هذا إن كان تأثير هذا الصراع بين القديم والحديث إيجابي على المرأة، ولا يدفعها إلى التخلي عن مبادئها وقيمها الأصيلة باسم التحضر والتحرر.

تؤثر التنشئة أيضا على الفتى في نظرته لذاته ولدوره المستقبلي ولدور المرأة في المجتمع، خاصة وأن الأسرة أحيانا تزرع روح التسلط لدى الفتى منذ طفولته، وتمنحه الأفضلية في كل الأمور على حساب شقيقته، مما قد يؤثر على تفكيره سلبا في المستقبل.[1] وسيتم تفصيل مدى هذا التأثير في الاستبيان الذي أعدته الباحثة في هذه الدراسة في الفصل الأخير.

أدت طبيعة العلاقة بين القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة وطبيعة الثقافة السياسية في معظم الدول العربية إلى وضع تصور معين عن طبيعة دور المرأة في هذه المجتمعات، فتم حصرها في إطار يتناسب مع طبيعتها الفسيولوجية، وهذا وفق المفهوم السائد في المنطقة، وقد ظهر ذلك في طبيعة الوظائف التي تقلدتها المرأة العربية عموما والخليجية خصوصا، حيث عملت في مجالات معينة لم تحيد عنها لفترة من الزمن، حتى بدأت المجتمعات العربية تتطور تدريجيا، فيطال التحضر بعض الجوانب الاجتماعية كما الاقتصادية والثقافية، وبدأت تدخل مجالات جديدة عما اعتادته.

---

[1] السويدي، وضحى علي، (2001). التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية، **مؤتمر مستقبل المرأة السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي**. المجلس الوطني للثقافة والفنون وجمعية الخريجين وجمعية المحامين، الكويت.22-24 ديسمبر2001. ص 10-11

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كان عمل المرأة ولا يزال في بعض المجتماعات الخليجية العربية أمرا هامشيا، لأن كثير من الأعراف والتقاليد لم تتغير، فينتهي عمل المرأة حالما تكوّن أسرة، فتترك عملها لتنتقل إلى الإطار التقليدي المرسوم وهو الاهتمام بأسرتها (زوجها وأبنائها).[1] ورغم أن الباحثة تعتقد أن هذا (الاهتمام بأسرتها) لا يقل عن ذلك (العمل) أهمية، ولكن هناك نساء كثيرات استطعن الجمع الاثنين دون التقصير في أي منهما، ويعطين بذلك حق المجتمع عليهن، وحق أسرهن عليهن.

وفي تقرير المكتب المرجعي للسكان الموجود في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتخصص في تقديم تحليلات موضوعية عن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوصل تقرير أكتوبر 2003 إلى أن دول المنطقة العربية تعاني نساءها عموما من انخفاض مستوى التعليم وانخفاض مشاركتهن في قوة العمل بمقارنة هذه الدول بالدول الأخرى ذات دخل مماثل، ويضع دولة الإمارات في الجدول الإحصائي حول قوة المرأة في العمل وفي نسبة وجودها في التعليم الابتدائي والثانوي، وهي إحصائيات حصل عليها المكتب المرجعي للسكان من منظمة اليونسكو، وبنى عليها تقريره، حيث يبين أن نسبة المرأة الإماراتية في العمل هي 12%. ويقول التقرير أن المرأة في المنطقة العربية تعتمد كثيرا على الرجال في الأسرة من الناحية الاقتصادية، وأن المهن المقبولة اجتماعيا وخاصة في دول مجلس التعاون هي الطب والتربية للإناث.[2]

تخالف الباحثة النتائج التي توصل لها التقرير وعممها على جميع الدول العربية، فمن حيث الإحصائيات؛ فالأرقام لم تكن دقيقة حول دولة الإمارات، وهو ما ستوضحه الدراسة في الفصل الثاني، ومن حيث النتائج فالأوضاع لم تعد كذلك، لا في الدول العربية ولا في منطقة الخليج العربي، خاصة وأن هذا التقرير صدر في عام 2003، وليس 1995. قبل عشرة أعوام كان يمكن قول ذلك نوعا ما، لقد خرجت المرأة الخليجية العربية عن إطار مجالي العمل في التربية والطب منذ أكثر من عشرة سنوات، ولم تعد تعتمد اقتصاديا على ذكور الأسرة منذ تعلمت ودخلت قطاع العمل وأصبحت موظفة، حالها حال الرجل، لها راتب مساوي، فلما تعتمد على رجال الأسرة؟ إلا إن كان المقصود هو نفقة الوالد على ابنته غير المتزوجة، ونفقة الزوج على زوجته، فهذا جزء من

---

[1] السويدي، وضحى، التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية،مرجع سابق. ص 6-7.

[2] تقرير تمكين النساء وتنمية المجتمع 2003، **المكتب المرجعي للسكان**، أكتوبر 2003. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. موجز (5). ص 2، 5.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطبع العربي الإسلامي الذي ألزم الأب بالاهتمام برعيته، والزوج بالنفقة على زوجته، وإن كانت موسرة، إلا إن رفضت ذلك من نفسها.

دور الجمعيات النسائية ومجالس المرأة والأسرة والمنظمات النسائية هو أيضا جزء من دور المجتمع المحلي في كل دولة في دعمه أو إهماله للمشاركة السياسية للمرأة، فبعض هذه المجالس والجمعيات في بعض الدول العربية لها تأثير واضح على مساندة المرأة في جميع المجالات التنموية، وفي تحصيل حقوقها، ودمجها في المجتمع كجزء لا ينفصل عنه. وسيتم التطرق إلى دور هذه الجمعيات في الفصل الثاني.

ويرتبط طبيعة الدور الذي تلعبه المرأة بطبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، من حيث القيم والأفكار والمعتقدات التي تحكمه، فرغم التغييرات الاقتصادية والتعليمية التي جرت في المنطقة العربية ككل، إلا أن هذه التغييرات كانت أبطأ كثيرا من الناحية الاجتماعية، فبقيت كثير من التقاليد كما هي، ولا تتغير بعضها إلا بوجود قانون أو دستور أو تشريع يجبرها على تقبل التجديد فيها.

رغم التقنيات العلمية التي ظهرت في جميع مجالات الحياة في منطقة الخليج العربي؛ إلا أن مجتمع دول مجلس التعاون وبعض الأقطار العربية لا تزال مرتبطة بالنظام القبلي، وهو الإطار التقليدي للمجتمع، حيث يكون المجتمع كأسرة واحدة ويكون الحاكم أبا للجميع ورب الأسرة. وقد تربت المرأة الخليجية العربية على هذه القيم التي نشأ عليها المجتمع الخليجي العربي، وهي القيم التي تحدد سلوك المواطن الخليجي العربي بشكل عام. وتحاول المرأة الخليجية العربية التوفيق بين قيمها وعاداتها وبين عملها وأسرتها وزوجها، فضلا عن رغبتها بالحصول على حقوقها في العمل والمساواة بالرجل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو الحق الذي أقره القانون العام، كإنسان كامل، دون أن تنكر الدور الذي رسمته لها العادات والتقاليد العربية الإسلامية من حيث أنها الجنس الرقيق الذي يجب معالمته بالرفق. ولكن المرأة الخليجية العربية حصلت في مجتمعها الخليجي أيضا على مناصب قيادية كثيرة، فهي سفيرة، ومديرة جامعة، وقاضية وسيدة أعمال، ومستثمرة، وهو ماضمنه لها القانون العام لتحقيق المساواة.[1]

كما أن الرجل الشرقي والخليجي العربي خصوصا يرفض دخول زوجته أو أخته أو ابنته إلى مواقع قد تتعرض فيها لمضايقات أو تعليقات أو نظرات أو حتى الازدحام الذي يحصل في أوقات

---

1 المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجية، **الأسبوع الإعلامي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق. ص 22

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتخابات وطبيعة النقاشات في المجالس، والتي قد تحرج أهله ومن يحمل أسمه، فلا يرى أن هذا الأمر يستحق الإحراج. ثم أنها بدخولها هذا المجال ستصبح شخصيتها قوية ومستقلة، وستعتمد على ذاتها، وسيكون لها آرائها التي قد تتمسك بها، وهو ما سيؤثر – برأي الرجل– على قوامته داخل الأسرة وعلى مكانته. وقد لا يشجع الرجل المرأة سواء كانت من أسرته أو زميلة عمل على الترقي لمنصب قيادي أو دخول المجال السياسي، بل قد يحبط بعض الرجال المرأة عن ذلك.[1]

وهناك من يمنع المرأة من المشاركة السياسية ويعارضه منعا لاختلاطها بالرجال، لأن الزمن تغير، وأخلاق المجتمع تغيرت، واختلاط المرأة بالرجل يؤدي لانتشار الفساد والوقوع في المحظور. بينما يرى آخرون أن التشدد هو الذي قد يؤدي إلى الفساد، وأن تغير الزمن له متطلبات تستوجب مشاركة المرأة لأنها ستفيد المجتمع بقدرتها على الحوار والنقاش ومجادلة الرجل في ما يهم الدولة، وتنوع الآراء خير، ثم إن الإسلام لم يكن دين تشدد، بل دين لين ويسر، ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية مع الرجال هو من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم.[2] وقد تم التطرق لرأي الإسلام في الدراسة سابقا.

تثبت الوقائع أن وجود المرأة في المجلس يهذب النقاشات، ويخلق نوع من المنافسة الشريفة بين الجنسين لتحقيق الأفضل للمجتمع، ثم أن الأماكن التي تجري فيها الانتخابات للنساء منفصلة في دول الخليج العربي وبعض الدول العربية عن أماكن الرجال، وبالتالي فهي لا تدخل في مزاحمات. أما عن استقلالية شخصيتها؛ فتعتبرها الباحثة نقطة إيجابية، وهي ضرورة من ضرورات العصر، كي لا تعتمد المرأة دائما على الرجل من أسرتها لينجز شؤونها، التي هي أدرى بها، وهو غالبا غير متفرغ لها. ثم أنها تعلمت وعملت لتعتمد على نفسها، فما الفرق إن كان العمل قيادي وفي منصب صنع قرار؟ الزوجة ستبقى مطيعة لزوجها وإن كانت رئيسة دولة، وكذلك الابنة لأبيها.

هناك جزء من المسؤولية تتحمله الطبقة المثقفة المتأثرة بالغرب والتي تطالب بمساواة المرأة بالرجل، وتزرع ذلك في داخلها بكل الطرق دون أن توضح حقيقة المطلوب، مما خلق نوع من الصراع بين الرجل والمرأة. ونسي هؤلاء أنه حتى الرجال غير متساويين، وأنه لابد من وجود

---

[1] نافع، نهى محمد. المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود، مرجع سابق. ص 287-289.

[2] الخطيب، عبد الرحمن. الحجاب وحقوق المرأة التي انتقصها بعض المسلمين. مرجع سابق. ص200-201.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فروقات طبيعية. وكان عليهم بدلا من ذلك أن يطالبوا بالتكامل بين المرأة والرجل، أي الاستفادة من الاختلافات بينهما لما فيه مصلحة المجتمع، فهذه الاختلافات هي الميزة في التعاون بينهما.[1]

بعد تناول المدخل النظري للدراسة والخلفية الإسلامية والواقع الراهن عالميا للمشاركة السياسية للمرأة وعواملها، سيخصص الفصل الثاني وضع المرأة في دول مجلس التعاون بشكل عام، وتاريخ مشاركتها تحت النظام القبلي، والتغيير الذي حصل بعد اكتشاف البترول في كل دولة.

[1] طه. **المرأة العربية في منظور الدين والواقع**.مرجع سابق. ص16.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

رؤية تحليلية للمشاركة السياسية للمرأة

في دول مجلس التعاون الخليجي العربي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

الإطار السياسي والقانوني للمشاركة السياسية للمرأة

قبل الدخول في تفاصيل الأوضاع السياسية لكل دولة من دول الخليج العربي؛ لابد من إلقاء نظرة عامة على طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي، تاريخها، أنظمتها، المجتمع القبلي، الأنظمة السياسية في بداية تكوينها، الأعمال التي امتهنوها، ودور المرأة قبل اكتشاف البترول. لأن هذه العوامل وغيرها كان لها أثر كبير على وضع المرأة في دول مجلس التعاون، وأثرت على تقدمها في دولة دون أخرى، أو حصولها على حقوق غير معلنة، ولكنها كانت ترضيها حتى وقت قريب.

- **النظام الأبوي والقبلي في المجتمع الخليجي العربي**

"القبيلة هي شكل من أشكال التجمع والانتظام السياسي والاجتماعي للشعوب القديمة أو للشعوب التي لم تندمج بعد حتى اليوم في إطار الحياة الوطنية. وتخضع القبيلة لسلطة الزعيم نفسه، ويعيش أعضاؤها عادة في منطقة واحدة. وينتسب أعضاء القبيلة إلى أصل واحد أو جد واحد بعيد، بغض النظر عن كون هذا النسب صحيحا من الزاوية التاريخية أم لا، المهم هو الشعور بالانتماء الواحد وليس حقيقة هذا الانتماء."[1]

يرتبط النظام السياسي لأي دولة بطبيعة النظام الاقتصاي فيها، وقد كانت الأنشطة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي قبل اكتشاف البترول بسيطة ومحددة، فهي إما بحرية تعتمد على الغوص، وإما برية مرتبطة بالري والزراعة وبعض الحرف اليدوية البسيطة، فضلا عن التجارة. وكان أساس المجتمع هو القبيلة، فالقبيلة هي التي تشكل سياسة واقتصاد وطبيعة الحياة الاجتماعية للمجتمع الخليجي العربي.

وكان كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية يطبع العاملين فيه بسمات معينة، وعادات وتقاليد وثقافة وأحيانا لهجة تنعكس عليهم وأسرهم. بل أن نوع الانتاج شكل أيضا طبيعة النظام السياسي، حيث كان يحدد مدى قوة ونفوذ القبائل، وكانت القبيلة أو العشيرة هي التي تحدد شكل السلطة، فكانت القبيلة ذات النفوذ الأكبر هي التي تمسك مقاليد الحكم في المنطقة، ومن ضمن القبيلة تكون

---

[1] ذيبان، سامي. **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر. ص 359.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هناك عائلة بارزة هي الحاكمة. يكون كبيرهم الحاكم، ثم يتوارثونها، أو يجتمع كبار الأسرة الحاكمة لاختيار الحاكم التالي.[1]

ونتيجة لانتشار هذه الطريقة بين إمارات الخليج العربي، فقد كان هناك نوع من الاستقرار السياسي، حيث ارتبط مفهوم الشرعية بالقبيلة أو العشيرة، وقد نشأت المجتمعات الخليجية العربية قبل أن تتشكل السلطات فيها، أي أن القبائل التي عاشت في الخليج العربي كانت مترابطة، في داخلها، متفقة على رئيس القبيلة، راضية بالاختيار الجماعي لحاكم القبيلة، وبالتالي مطيعة له، وتتشارك معه في الرأي، فلا يكون حكمه فردي بحت.

أما على مستوى حاكم الإمارة أو المدينة أو المنطقة، فكان الحاكم من القبيلة الأكثر نفوذا يتم اختياره برضا القبائل الموجودة في نفس المنطقة، وكان لكل قبيلة نوع من الاستقلال الذاتي في داخلها وفي تصريف شؤونها الخاصة. وإن حدث أن لم ترض إحدى القبائل عن أداء حاكم المنطقة؛ كانت تنتقل إلى إمارة أخرى دخليا، أو دولة أخرى إن لم تستطع المقاومة. ولكن في الأوقات المعتادة؛ كانت تتعاون القبائل فيما بينها مع الحاكم في تمويل احتياجات المدينة، وفي الدفاع عنها، وفي تحمل الأعباء العامة، من خلال تواصل رؤساء القبائل مع الحاكم.

تطورت سلطات حاكم المدينة فيما بعد وتوسعت، ولكن بقت هناك قيود في الدولة والمدينة لا يمكنه تجاوزها إلا بالاجتهاد أو رضا الجماعة، أهمها قواعد الشريعة الإسلامية في شؤون الحكم والمجتمع والمعاملات وغيرها، فهذه لا يمكن تغييرها في ما ورد فيه نص واضح، وإلا يلجأ لاجتهاد الفقهاء. كذلك الأعراف والقيم الاجتماعية التي نشأت عليها القبائل وتوارثتها في الشؤون التجارية والحياة اليومية، وكانت ملتزمة بها تماما. فكانت هذه الأعراف مصدرا للقوانين أحيانا، ولا يمكن للحاكم أن يتخطاها إلا بالسلطة لما فيه مصلحة المجتمع ككل.[2]

كثيرا ما يرتبط مصطلح النظام القبلي بالأبوي، لأن كلاهما يحمل فيه رب الأسرة ورب القبيلة المسؤولية الأبوية تجاه رعيته وأبنائه، والاهتمام الأبوي في القبيلة يتم توارثه عبر الأجيال، فيهتم رئيس القبيلة بأفرادها وكأنهم أبنائه – هذا ما يُفترض دائما – ويحرص أفراد القبيلة على طاعة أب القبيلة والرضا باختياراته في ما يخص مصالحهم جماعة أو فرادى، وكل ذلك عن محبة تامة، لأنه

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل،(2002).**تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور إسلامي**. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي. ص 9-12

[2] الأنصاري، **تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور إسلامي**.مرجع سابق. ص 9-12.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كبيرهم وأدرى بمصالحهم. من هنا جاء ارتباط النظام الأبوي بالدور السياسي لأب القبيلة، حتى أنه يصبح جزء من الأخلاق العامة أن يذعنوا ويحترموا رئيس القبيلة، دون أن يطالبوا بأن يشاركوا في صنع القرار أو حرية التعبير أو المشاركة السياسية، لأنهم على ثقة بأن قائدهم يقوم بذلك عنهم.[1]

ثم أن رئيس القبيلة يعرف أفرادها، يعرف عائلاتهم، يعرف أبنائهم وبناتهم، يدرك كفاءاتهم، وأحيانا يعرف عن الجميع أكثر مما هم يعرفون، خاصة إن كان أكبرهم سنا، لذا فإنه أدرى بحقوقهم التي يسعى للحفاظ عليها أو المطالبة بها. وقد يكون هذا السبب هو وراء عدم وجود نقابات عمالية أو أحزاب أو اتحادات في بعض دول مجلس التعاون، لاعتقاد بعض الدول أحيانا بأن هذه الأحزاب قد تشكل تفرقة ومنازعات داخل الدولة، ولأن رؤساء القبائل يقومون بهذا الدور نيابة عن قبائلهم، والقبائل تعترف لرؤسائها بقدراتهم، ولن تخرج عن طاعتهم بل تمنحهم الولاء الكامل، مما يمنح الاستقرار للدولة. ولكن هذا لا يمنع أن دول أخرى كان بها تكتلات وحركات وطنية.

أحيانا يفضل أبناء القبيلة وبناتها أن يبقون تحت حماية واهتمام ورعاية أب القبيلة، رغم محاولات العولمة لإفساد هذه العلاقة، ولكن رئيس القبيلة قد يحقق لأفرادها ما قد لا يستطيعون تحقيقه بأنفسهم، فيلجأون إليه، حتى في الوظائف.

ورغم التحضر والتمدن ومظاهر التحرر، وانتقال القبيلة إلى شكل دولة، إلا أنها بقيت كما هي في داخلها من حيث العادات والسلوك والقيم والإرث الثقافي. قد يختلف ذلك من قبيلة لأخرى، ومن إمارة لأخرى، وتبعا للمواقع الجغرافية ومدى تأثرها بالتنوع السكاني في المنطقة. لذا لا تزال كثيرا من القبائل تتبع راعيها، لأنه من واجبه الاهتمام بهم، ومن واجبهم الانصياع له والامتنان لعطائه. هذا النظام القبلي الأبوي لا ينحصر فقط في دول مجلس التعاون، فالدول العربية جميعها أصلها قبائل، ولكن هذا الإرث يتفاوت من دولة لأخرى، تقلص كثيرا في بقية الدول العربية بفعل العوامل الخارجية والتعليم والاحتكاك بالغرب، ولكنه لا يزال ثابتا بقوة في دول مجلس التعاون، وإن طاله بعض التطور لصالح المجتمع ككل.[2]

تؤكد الباحثة على أنه بعكس ما يظهره الغرب من إساءة الصورة للنظام الأبوي بأنه نظام سلطوي، ففي منطقة الخليج العربي كثيرا ما كان أب القبيلة أو الأسرة هو السند الذي يعتمدون عليه دائما سواء في مشاكلهم وهمومهم أو أفراحهم ومناسباتهم، ولا يرد الأب غالبا طلبات أبنائه، ويقدم

---

[1] عبد الرحمن، أسامة (2000). **النفط والقبيلة والعولمة**. (ط1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 46.

[2] عبد الرحمن. **النفط والقبيلة والعولمة**. مرجع سابق. ص47

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لهم كل المساعدات اللازمة، خاصة في القضايا الاجتماعية والمالية والتراخيص وإثبات لقب القبيلة، لمن لا يحملونها أو فقدوها لأي سبب، وغيرها من الأمور التي يودون رفعها للحاكم.

والدليل على ذلك أن السلطة التي يملكها شيخ القبيلة يستمدها من الولاء الذي يمنحه إياه أفراد القبيلة، فالنظام القبلي قائم أساسا على حرية الرأي والمشاركة، وخضوع أفراد القبيلة لرئيسها هو خضوع إرادي، غير مجبرين على الاستجابة له، وإن لم تعجبهم أيا من ممارساته يمكنهم بسهولة الانتقال إلى مكان آخر أو تحت لواء قبيلة أخرى تستقبلهم. ثم أن سلطة شيخ القبيلة كانت تتم بالاجتماع مع كبار رجال القبيلة في مجلس شيخ القبيلة للتشاور والخروج بأفضل القرارات لصالح القبيلة. أي أن التنظيم القبلي كفل مبدأ الشورى المستمد من الإسلام كنظام حكم، وكفل حرية المشاركة من خلال أعمدة القبيلة.[1]

يقول الكاتب هشام شرابي أن النظام الأبوي كان له تأثير سلبي على حركة التمدن في المجال الاجتماعي، أعاقها وحرّفها عن مسارها، فنتج عنها البرجوازية ومجتمع ذو تركيبة ذكورية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المجتمع الذكوري يكون دور المرأة فقط في الأسرة، باعتبار أن الأسرة هي أساس المجتمع. وهو ما ركز عليه الدين الإسلامي بالاهتمام بالأسرة، لأنها اللبنة الأساسية لتكوين مجتمع ناجح، ومنه تتكون الأخلاق والمبادئ، وهذا الدور منوط بالمرأة.

أي أن الإسلام عظّم مكانة المرأة بجعلها المسؤولة عن تكوين أساس المجتمع، وبجعلها العامل الصانع للقيم العائلية، وزرعها في جيل المستقبل، وأنها بدورها الأسري تساهم في أهم جزء من التنمية. دون نكران مساهماتها الأخرى في الحياة العامة.[2]

لقد وضع الإسلام القواعد العامة لأنظمة الحكم، وترك لكل مجتمع بخصوصيته وثقافته حرية التصرف تحت إطار هذه القواعد بما يناسبهم. وحاول الإسلام أن يتغلب تدريجيا على الأنانية القبلية، دون أن يحاربها مباشرة، بل ربطها بمصلحة الجماعة ككل، فإن كانت القبلية تسعى لمصلحة الجماعة، فلا بأس، ولكن إن كانت أنانية وعنصرية لصالح القبيلة فقط دون ما حولها، فهو ما رفضه الإسلام. ثم جاءت الحضارة الغربية لتربط الجانب السلبي في النظام القبلي بالإسلام، ودعت إلى ضرورة تحرر الفرد من كل القيود المجتمعية والدينية والقبلية ليحقق مصالحه هو، ورغم أن هذه

---

[1] لوتاه، مريم سلطان (2003).نحو مشاركة سياسية فاعلة: تشخيص للحال وبحث في التدابير. ندوة المرأة والمشاركة السياسية. أبوظبي: المعهد الدبلوماسي. 2003/12/22. ص135.

[2] Kazemi, Farhad(Summer 2000).Gender, Islam and Politics. **Social Research** (Vol. 67) No. 2. New York University, US. 455,458.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هي قمة الأنانية مقارنة بالأنانية القبلية، الإ أن الغرب لم يرى هذه الصورة واستمر في دعوة الفرد إلى التحرر.

ويقول الفيلسوف الفرنسي غارودي: " على النقيض من تلك الفردية المؤدية إلى سيادة شريعة الغاب، ينظر الإسلام إلى الإنسان لا على أنه كيان منعزل، بل على أنه جزء من كل أكبر ألا وهو الجماعة، وهذه الجماعة تتوجه صوب غايات وأهداف تسمو على غاياتها نفسها." وبالتالي فالمساوة في الإسلام لا تجعل الإنسان يفكر بنفسه فقط بمعزل عن الآخرين؛ بل يفكر في الأنظمة القائمة بصورة محايدة لما فيه مصلحة الجماعة.[1]

إن التعمق في مدى تأثير المجتمع الأبوي على تحصيل المرأة لحقوقها السياسية يحتاج إلى دراسة أخرى، تتناول الجانب النفسي والاجتماعي، والتغييرات الدولية وتأثير العولمة والاحتكاك بالغرب على تحضر المجتمع الأبوي. لو كان الأمر يقتصر على المجتمع الأبوي في الأسرة الصغيرة وليس القبيلة، لكان من السهل دراسته ميدانيا، لأن تجربة الباحثة الشخصية، وتجارب من حولها؛ أكدت أن الأب في الأسرة الصغيرة، مهما كان تقليديا، إلا أنه يتقبل التغيير والتطوير لصالح أبنائه وبناته، وإن خالف بعض تقاليد القبيلة ككل. لأن المجتمع العام يتغير، ظروف الحياة تتغير، متطلبات المعيشة تتغير، رغبته في توفير الأمان المستقبلي لبناته – خاصة – تجعله يقتنع بإتاحة الفرصة لهن لدخول مجالات جديدة، شرط أن تلتزم باحترامها وزيها ودينها.

- **المشاركة التي كانت تقوم بها المرأة الخليجية العربية قبل النفط**

بتنوع الأعمال الاقتصادية لأهل الخليج العربي، شاركت المرأة الرجل في أعماله، فحين كان أهل البحر يعتمدون على الغوص على اللؤلؤ؛ امتلكت المرأة أيضا القوارب التي تخرج بأمرها لصيد اللؤلؤ وتتاجر المرأة به، أي تستعين بالرجل في الغوص وتقوم هي بالبيع، وامتلكت المال واشترت الأراضي. أما المرأة البدوية فقد عملت بتجارة المواشي، وقامت ببيع الملابس التي تغزلها والعسل، فكانت تحقق أحيانا أرباحا أكثر من تلك التي يحققها الرجل.[2]

---

[1] السقة، أضواء على كتاب الحريم السياسي، مرجع سابق، ص 181–183.

[2] القاسمي، هند عبد العزيز (1993).**المرأة في الإمارات تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار**.سلسلة الرسائل العلمية (3) الشارقة: جمعية الاجتماعيين. (ط1). ص 34.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كان للمرأة دور كبير في التنمية قبل ظهور البترول، وكانت لها نشاطات إنتاجية وحرف منزلية كالخياطة والطحن وصناعة الألبان والسجاد والمواد الغذائية، وكانت تشارك في نقل المياه إلى المدينة وفي أعمال زراعة الأرض وريها وجني المحصول والبناء، مما جعلها إمرأة صلبة ذات خبرة وقدرة ورغبة في العمل والعطاء. وحين كان يغيب الزوج شهورا عن المنزل كانت تتحمل الزوجة كافة مسؤوليات المنزل، بما فيها تلك الخاصة بالرجل، سواء العمل لإيجاد مصدر للدخل أو استقبال الضيوف واتخاذ القرارات حتى يعود الزوج. ورغم الدور الكبير الذي كانت تقوم به في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ إلا أنها بقيت أسيرة العادات والتقاليد التي حرمتها من حقوق أخرى.[1]

أما بعد اكتشاف البترول؛ فقد تراجع دور المرأة لأسباب كثيرة، منها أن الأنشطة والحرف التي كانت تقوم بها أو تساعد بها زوجها لم يعد لها مكان على الساحة، فلم يعد المجتمع مكتفي ذاتيا بالمنتجات المحلية، بل اتجه إلى المنتجات المستوردة، وبالتالي استغنى عن خدمات المرأة. أما طبيعة العلاقات في السوق الجديدة فقد أدت إلى تكون مجتمع طبقي – وهو ما ورد على لسان هشام شرابي في الفقرات السابقة- وهذا المجتمع الطبقي مرتبط بصلات القربى والعلاقات العائلية والقبلية، فتغيرت أيضا القوانين الاقتصادية والاجتماعية نوعا ما وصارت معتمدة على سلطة السوق السائدة. كل هذا أبعد المرأة عن الساحة وعن قوانين السوق المسيطرة.[2]

هناك عوامل أخرى لم تتطرق لها الباحثة في الدراسة لكثرة تفاصيلها، ولدخولها في جوانب تاريخية ودينية لا تتسع هنا. أحد هذه العوامل التي كان لها تأثير كبير على تراجع دور المرأة هو امتداد آثار الثورة الإسلامية من ايران إلى دول المنطقة. أما العامل الآخر الذي دفع المرأة للمطالبة بحقوقها فهو الحركات الإصلاحية السياسية في المنطقة، وهي أيضا متشعبة لتشملها الدراسة.

• طريقة تكوين وعمل المجالس في دول الخليج العربي:

أخذت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بنظام الشورى في تكوين مجالسها النيابية أو الشورية، ولكنها اختلفت في عدد المجالس وطريقة ضم الأعضاء، حيث لجأت معظمها – عدا الكويت- إلى أسلوب التعيين في بداية تأسيسها، لأن صنّاع القرار كانوا يرون أنه الطريقة الأمثل

---

1 القاسمي، هند. المرأة في الإمارات تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار. مرجع سابق.ص 97.

2 القاسمي، هند. المرأة في الإمارات تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار. مرجع سابق. ص 35.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في اختيار أعضاء المجالس، وأنهم أدرى بمؤهلات الأشخاص القادرين على تمثيل المجتمع، ولأن ذلك يناسب ما اعتادت عليه القبائل في اختيار قائدها، ثم أن أغلب الناس لا تملك القدرة على اختيار ممثليها، لنقص الثقافة العامة في ذلك الوقت، فكان تعيين الأعضاء من قبل الحاكم مناسب في عملية التدرج في التنمية السياسية.

ولكن تلك الطريقة كان لها سلبياتها أيضا، فالإسلام منح المؤمن الحق في اختيار من ينوب عنه، باعتبار أن هذا حق من حقوق الشعب، لأن من سيمثله سيتحدث باسمه وعن احتياجاته، وبالتالي فيجب أن يكون من اختيار الشعب ليعبر عن إرادته، وهو ما يعني الانتخاب العام وليس التعيين.[1]

تعارض الباحثة ذلك، وتأخذ دولة الإمارات كمثال، حيث يعتبر الشعب الإماراتي قائده بمثابة والده، ولطالما رضي باختياراته لأعضاء المجلس، منذ تأسيسه. وإن كان هناك تقصير في المجلس الوطني الاتحادي، فهو ليس بسبب الأعضاء، وإنما نتيجة ضعف فعالية المجلس نفسه كسلطة. وقد توصلت الباحثة إلى ذلك وفق لقاءات مع كثير من المواطنين، سواء من العامة أو في مناصب قيادية، على فترات زمنية متباعدة، فضلا عن قراءاتها لتغطية وسائل الإعلام للأوضاع.

ومع ذلك يرى البعض أن أسلوب تعيين الأعضاء له سلبيات؛ إذ تحرم الشعب من فرصة تعلم كيفية المشاركة السياسية، لأن المشاركة الناجحة لا تتم بدون خبرة وتجارب سابقة، ولن يكون الشعب مؤهلا لخوض تجربة الانتخابات بسهولة مستقبلا إذا لم يبدأها من اليوم. ورغم أن الشعب يعتبر الحاكم ولي أمره الواجب طاعته، والحاكم مسؤول عن رعيته، إلا أن التعيين يجعل من الحكام أوصياء على الشعوب وكأنهم غير قادرين على اختيار من يمثلهم. وهذا يخالف بعض المبادئ السياسية التي تقول أنه من الأفضل للشعب أن يخطئ ويتعلم من أخطائه، على أن يُفرض عليه قرار يحتمل الصحة والخطأ، فالثانية تضعه تحت ضغوط تجعله يرفض سياسة الأمر الواقع، وإن كانصحيحا، ولا يتقبله بسهولة.[2]

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل،(2001).**العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية**.(ط1)القاهرة:دار الفكر العربي.ص13-14

[2] الأنصاري، **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية**، مرجع سابق. ص 13-14

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع ذلك، فدول المنطقة اتخذت من هذا الأسلوب خطوة مبدئية قائمة على أساس ثقة أفراد القبيلة بقائدها، لتتدرج حتى الوصول إلى مرحلة الاقتراع العام، بحيث تؤهل الشعب تدريجيا له. وهو ما قامت به كل الدول الخليج العربي تقريبا، والبقية في الصدد إليه.[1]

أما عن الاختصاص التشريعي والرقابي لمجالس الشورى في دول مجلس التعاون، فقد كان دورها محدودا نوعا ما حتى فترة قريبة، قبل أن تبدأ التغييرات الدولية في تحريك هذه المجالس الخليجية. تناقش المجالس مشاريع القوانين التي تصلها من الحكومة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ولكن القرارات التي تخرج بها غير ملزمة، بل يُؤخذ منها ما هو مناسب. ويشمل الدور الرقابي التحقيق في بعض المصالح الحكومية وحق توجيه السؤال للوزير المعني بالقضية لتوضيح المسائل.2 وكذلك الأمر بالنسبة لدور الرقابة المالية للمجالس، إذ تناقش مشاريع الميزانيات للجهات العامة، وتبدي الملاحظات والتوصيات، دون إلزام أيضا، رغم أن المجلس مسؤول عن المال العام، وعليه مراقبة طرق إنفاقه، وكيفية استغلال موارد الدولة، إلا أنه لا يفعل كل ذلك.[3]

ولكن بشكل عام؛ بقيت الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي محدودة نوعا ما، لا تسمح بكثير من المشاركة الشعبية، حتى الكويت- أولى الدول الديمقراطية في المنطقة- حددتها على الذكور دون الإناث طوال السنوات الماضية، نعم أن هذه الأنظمة تغيرت واتجهت بعضها إلى نظام الانتخابات، ولكن بعضها حدد أعداد المواطنين المسموح لهم بالانتخاب، أو المدعوين للانتخاب بحيث لا يتجاوز نسبة معينة من الشعب مثلا، كما حدث في عمان في انتخابات عام 2000، حيث كان عدد الناخبين 175 ألف ناخب وناخبة من عدد السكان البالغ 2 مليون نسمة.[4] وقد كانت اختصاصات هذه المجالس استشارية أساسا، والحكومة غير مجبرة على الأخذ بها، وبالتالي فالإطار التأسيسي للنظم السياسية في المنطقة لم يكن يعطي المرأة بيئة مساعدة لدخول الحياة السياسية، وهذا وحده كان يمثل تحديا أمام المرأة الخليجية العربية، لولا دعم القيادات العليا.[5]

---

[1] الأنصاري، **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية**، مرجع سابق. ص 13-14.

[2] الأنصاري، **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية**. المرجع السابق. ص 14-15.

[3] الأنصاري، **تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور إسلامي**. مرجع سابق. ص 61.

[4] سليمان، سماء. **المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟** مرجع سابق. ص 74.

[5] السويدي، وضحى.**التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية**. مرجع سابق. ص 9.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **أهمية مشاركة المرأة الخليجية العربية سياسيا**

1. عدد الخريجات والملتحقات بالتعليم يفوق عدد الذكور في الإمارات والسعودية والبحرين، فقد بلغت نسبة الخريجات المواطنات من جامعة الإمارات ضعف عدد الخريجين المواطنين، فبلغ عدد الخريجات 10725 مقابل 5441 من الخريجين حسب تقديرات 1997/1996.[1] وتبرر الباحثة ذلك، بأن بعض الشباب يتجهون إلى جامعات أخرى.
2. ان مشاركة المرأة في متطلبات التنمية ليست بدعة مستحدثة على مجتمعنا كما يقول بعض أصحاب المفاهيم، الذين يتحججون بالدين، رغم تعارض أحكام الدين الإسلامي مع مقولاتهم، ولكنه نظام اعتاد عليه أجدادنا وجداتنا في الماضي. وقد ذكرت الباحثة في هذا الفصل كيف كانت المرأة تحمل كل الأعباء في غياب زوجها.
3. هناك قضايا وتحديات يواجهها المجتمع، هي أصلا من اختصاص المرأة، حيث لها قدرة أكبر على مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، لأنها معنية بها، وبالتالي، لكي يكون القرار الصادر قرارا رشيدا يجب أن يصدر عن المرأة التي هي أدرى به. ولا تكفي هنا إنابة الرجل عنها ما دامت المرأة قادرة على التعبير عن إرادتها، فلا يقضى وصاحب الحق غائب. والأمثلة كثيرة مثل: قضايا المرأة، قضايا الأسرة، الطفولة، الشئون الاجتماعية، التوعية دينية والصحية، وشؤون اقتصادية – عرفت المرأة بقدرتها على تنظيم مصروف المنزل – وغيرها.
4. ما حققته المرأة عالميا وما وصلت إليه من مكانة ووجود في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والرياضية، وأصبح التسليم بالثقة فيها وفي إمكانياتها وفي ضرورة الاعتماد عليها من مستلزمات الأخذ بأسباب التطور.
5. أن مشاريع التنمية لن تنجح دون مشاركة فعالة من كافة الأفراد (رجالا ونساء)، ثم أن هذا ينمي روح الولاء والاعتزاز الوطني والقومي لدى الأفراد، لأنهم يشاركون في تنمية وتطوير مجتمعاتهم.[2]

---

[1] الشامسي، ميثاء(نوفمبر 2000) ندوة المرأة الخليجية إلى أين؟.**المستقبل العربي**،(عدد 273) لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية.ص 84،86.

[2] سليمان، سماء، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 69.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

6. وصلت نسبة المرأة في قطاع العمل في دول الخليج العربي عام 2003 إلى 40% في دولة الإمارات، و37.8% في الكويت، و34% في البحرين، و31% في عمان، و11% في السعودية. أما في قطر فقد كانت نسبتها عام 2000 26%. وحققت المرأة النجاح في التعليم والعمل في دول المنطقة.[1]
7. وظائف المرأة، فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في دولة الإمارات مثلا من 2.3% عام 1975 إلى 21.5%عام 1995 وبلغت نسبة الوظائف التي تشغلها الإناث في الوزارات الاتحادية عام 1996 47.8% مقارنة مع 34.01% للذكور، وبلغت نسبة الذكور المواطنين الموظفين بالوزارات الاتحادية عام 1995 58.9% بينما بلغت نسبة المواطنات 8% وبالتالي فإن المرأة العاملة بحاجة لأن تعبر عن احتياجاتها وآرائها في البرلمانات ومواقع صنع القرار. [2]
8. وترى الباحثة أنه بما أن المرأة تمثل نصف المجتمع، وعدد الإناث والذكور في دول الخليج العربي متقارب تقريبا، فلا يحق أن يتخذ قرار دون وجود جميع الأطراف فيه، ثم إنه لمن الإجحاف عدم استغلال هذه الطاقة التي يحتاجها المجتمع.
9. "اتساع مجالات وسائل الإعلام والفضائيات التي حتمت على المرأة معاصرة مجريات الأحداث الجارية، فلا يوجد امرأة في المنطقة ليس لديها أدنى فكرة عن الحياة السياسية، سواء محليا أو عالميا."[3] وتعتقد الباحثة أن الكاتبة بالغت في مقولتها الأخيرة، فلا يمكن الجزم بأن كل النساء العالم على اطلاع بالسياسة. وهذه المبالغة ليست في صالح النساء، حتى الرجال، ليسوا كلهم على علم بالسياسة.
10. أزمة الخليج الثانية، والظروف السياسية، دفعت بالمرأة الخليجية العربية إلى الانخراط في المجال العسكري، للقيام بواجب الدفاع، فضلا عن الإسعافات الأولية والإطفاء، وكل ما قد

---

1 سليمان،سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق . ص 68.

2 النبوي، مصطفى (1997).**اليوبيل الفضي والنهضة النسائية**.أبوظبي:شركة أبوظبي للطباعة والنشر. ص57-74, ص625

3 المحياس، عائشة (2000) المرأة الإماراتية غائبة عن السياسة.. لماذا؟. **مجلة آفاق المستقبل**. العدد (7) أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص 30.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يحقق النصر في الحرب، أي أن المرأة لا يقتصر تفكيرها على الأمور الاستهلاكية والجمالية فقط.[1]

11. أن مشاركة المرأة في المجال السياسي يؤدي إلى التنوع في الآراء والحلول المطروحة لحل المشكلات المجتمعية، فقد ترى المرأة ما قد لا يراه الرجل، كم أن مشاركتها ستحقق التكامل، ثم إن " المجالس الاستشارية تعكس عادة الأمور التي تهم الشارع والمواطنين، فاختصار عضوية المجلس على الرجال سيعكس ما يتم تناوله خارج المجلس بين الرجال فقط، وبذلك لا يقوم المجلس بدوره كاملا."[2]
12. كما تظن الباحثة أن المناصب التي وصلتها المرأة الخليجية العربية حتى الآن- كالحقائب الوزارية التي تمسكها في معظم دول الخليج العربي – تؤكد نجاح المرأة في هذه المواقع، وأن هذا حافز لترتقي المرأة لمناصب أعلى وتساهم في دولتها.
13. أن أساليب القيادة النسائية تختلف عن أساليب القيادة الذكورية، فالرجل اعتاد على إصدار الأوامر والتعليمات، ويتوقع تنفيذها بالضبط، ولكنها ليست الطريقة الوحيدة الناجحة في القيادة، فأسلوب الرجل هرمي، أما أسلوب المرأة فهو تفاعلي، أي تشجع العاملين على المشاركة في المعلومات واتخاذ القرارات، فتشعرهم بقيمتهم الإنسانية، وبحب العمل نتيجة تعاونهم فيه، وتنمي لديهم الشعور بالانتماء. هذا ما ذكرته دراسة قام بها الملتقى الدولي للنساء، في جامعة هارفرد. صحيح أن الباحثة ذكرت سابقا في القيود أن الموظفين يرفضون أن ترأسهم امرأة، ولكن ليست كل النساء سواسية، أي أحيانا غيرة المرأة من امرأة ترأسها قد تؤثر على حكمها عليها، وكذلك بعض الرجال الذين يرفضون أن ترأسهم امرأة.
14. كما جاء في نتائج الدراسة ذاتها أن الرجل يعتمد على قوة موقعه في تحفيز أو عقاب الموظفين ماديا، أما المرأة، فلأنها أبسط، فقد خلقت لها استراتيجية خاصة في التعامل، غير الأسلوب المادي، فتحفز المجموعة من خلال فلسفتها الخاصة.[3]
15. سيساعد وجود المرأة في المجالس الشورية والبرلمانية في دول مجلس التعاون في تحسين صور هذه الدول ديمقراطيا، خاصة بعد التقارير والبيانات التي تصدرها مكاتب الأمم المتحدة

---

1 المحياس، عائشة. المرأة الإماراتية غائبة عن السياسة.. لماذا؟. مرجع سابق ص 30.

2 سالم بن محمد العويس، عضو المجلس الاستشاري في الشارقة، (2002) "اتصال شخصي".

3 هندية، سهى (2000). **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات.ص 100

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن ضياع حقوق الإنسان والمرأة في دول مجلس التعاون، وعن الوضع المتردي الذي تعيشه، وهي أغلبها تقارير مغلوطة.

16. طبيعة المرأة الهادئة التي تسعى للسلم قد يساعد في إيجاد حلول سلمية للأزمات والصراعات الدولية، والمشاكل التي قد تواجه دولها، فتكون أقدر على إعطاء مقترحات تساعد في حل الأزمة بدل تعقيدها.

17. تعويد المجتمع الخليجي العربي على تغيير نظرته للمرأة تدريجيا، وتمكينه من رؤية الأدوار الأخرى للمرأة غير دورها الأسري، خاصة أن عملها البرلماني سيجعلها في لقاء مباشر مع الجمهور، فسيتعود عليها ويكتشف قدراتها.[1]

18. أثبتت الدراسات أن تجارب الأمهات في الحقل السياسي يجعلهن أكثر قربا من الناس وفهما لظروفهم ومشاكلهم، وأكثر قدرة على حلها، ومنحهم الأمان، وخاصة كبار السن ووي الاحتياجات الخاصة والأطفال والمراهقين.[2]

سينتقل المبحث الثاني إلى دراسة تفاصيل كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي العربي من حيث المدى الذي وصلته المرأة في تحصيل حقوقها السياسية، ومساعيها إلى ذلك.

---

[1] سليمان، سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 76.

[2] الخطيب، ميرفت. أول الغيث قطرة.. د.فتحية الكواري: المرأة في استشاري الشارقة خطوة أولى. صحيفة الخليج.الشارقة. 2002/08/09. ص 3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

التجربة السياسية للمرأة العربية الخليجية

بعد دراسة طبيعة المجتمع الخليجي العربي من حيث الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل عام، ومدى مشاركة المرأة في كل منها سابقا، والأسباب التي تحتم عليها المشاركة بفعالية أكبر الآن، ستقدم الباحثة نبذة قصيرة عن واقع المرأة الخليجية العربية اليوم سواء في تعداد السكان أو في التعليم، ثم تنتقل إلى تفصيل ظروف كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، للمقارنة بينها، ولمعرفة الظروف التي منحت الأسبقية لبعض نساء الخليج العربي قبل غيرهن في المشاركة السياسية، والأسباب التي منعت البقية أو أخرت مشاركتهن.

بلغ عدد الإناث عام 2003 في الكويت 50.2% من مجموع السكان، وفي الإمارات بلغ 50%، وفي البحرين بلغ 49.55%، وفي عمان 49.5%، وفي السعودية 49%، 43.4% في قطر. أي أن المرأة بلغت نصف تعداد السكان في دول الخليج العربي، ونصف القوة التي تملكها هذه الدول، بعضها يتم الاستفادة منه، وبعضه لا.

أما عن التعليم فقد بلغت نسبة الإناث الجامعيات عام 2003 في الكويت 12.4% مقابل 7.7% من الذكور، وفي البحرين وصلت نسبة الفتيات في مراحل التعليم 50.8% مقابل 49.2% من الذكور في العام 2003/2002. وكانت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الجامعي في قطر 73% عام 2001، أما في عمان فقد بلغت النسبة 50% عام 2003 من الدارسين المسجلين للشهادة الجامعية. وفي عام 1995 كانت نسبة الطالبات الجامعيات في الإمارات 72%. وبلغ عدد الطالبات عام 1997 في السعودية 2,1 مليون طالبة، و300 ألف طالبة جامعية عام 2003.[1]

الدعم الحكومي والقانوني:

بعض الحكومات الخليجية العربية ساعدت المرأة على الحصول على حقوقها السياسية، وبعضها أخرت وصولها، ولكنها جميعها بشكل عام تتجه نحو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتحقيق الديمقراطية. فقد منحت عمان المرأة حق التصويت وترشيح نفسها عام 1997، تبعتها قطر

---

1 سليمان، سماء. المرأة الخليجية والعمل الواقع والتحديات. **شؤون خليجية**، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.(عدد 39) خريف 2004، ص 79.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السيادة وفق الدستور الكويتي للأمة التي هي مصدر السلطات، ويتولى الأمير ومجلس الأمة السلطة التشريعية، بحيث يقر المجلس القانون ويصدّق عليه الأمير. قام المجلس بسلطاته التشريعية والسياسية والمالية والرقابية كاملة في تلك الفترة. مرت الكويت بعدها بظروف داخلية وخارجية كثيرة أدت إلى حل المجلس وإعادته عدة مرات، حتى توقف عام 1986، ثم عاد مرة أخرى بمرسوم أميري في أكتوبر 1992. وكان في عام 1990 قد تم إنشاء المجلس الوطني من 75 عضوا، 50 منهم يتم انتخابهم بنفس الطريقة السابقة، و25 عضوا يعينهم الأمير ممن يعرفهم من الأكفاء، وبعض الوزراء، ويقوم بنفس الاختصاصات تقريبا.[1]

ورغم أن النظام الكويتي منح الشعب حرية الانتخاب العام المباشر؛ إلا أنه حرمه على النساء، وجعله للذكور فقط. ورغم أن الكويتية من أولى النساء المتعلمات في دول المنطقة، والأولى في الوصول إلى مناصب قيادية؛ إلا أن الأمر لم يتجاوز ذلك إلى حق المشاركة السياسية، وهو ما يثير دهشة المجتمع الخليجي العربي، لأن هذا يعتبر خللا في الدستور، وتناقض واضح، فغيرها من نساء الخليج العربي سبقنها في الحقوق السياسية رغم أنها سبقتهن في التعليم والعمل.

لقد صارعت المرأة الكويتية كثيرا لأجل حقوقها، وكانت تساعدها في ذلك الجمعيات النسائية وبعض الجماعات السياسية، ولكنها قوبلت جميعها بالرفض. وكان بعض الأعضاء من الجماعات الإسلامية يبررون رفضهم بادعاءات دينية، وخوفا عليها، ولكن حتى الجماعات ذوي التفكير الليبرالي عارضوا أيضا عضوية المرأة.[2]

و كانت المكرمة الأميرية قد صدرت من قبل أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح التي تمثلت في المرسوم بقانون 9 الصادر عام 1999 حول منح كامل حقوقها السياسية.[3] وكن خمس نساء قد رشحن أسماءهن للمجلس، ولم يتم تسجيلهم، فلجأن للقضاء، ولكن المحكمة الدستورية حكمت في 2001/1/16 بعدم قبول الدعوى، مما حال دون حصول المرأة الكويتية على حق الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة وأعاد حقوق المرأة إلى البداية.[4]

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 25-30.

[2] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص69 -71.

[3] محمود، شوقي. "حقوق المرأة السياسية في ميزان العدل الثلاثاء" **الأنباء**، عدد 8859، 2001/1/13.

[4] محمود، شوقي. "المحكمة الدستورية تعيد حقوق المرأة إلى البداية" **الأنباء**، عدد8863، 2001/1/17

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حاول مجموعة من النواب الكويتيين (5 أعضاء) تعديل قانون الانتخاب في نفس العام 1999 لصالح المرأة، ولكن محاولتهم باءت بالفشل أيضا. تكرار معارضة مشاركة المرأة في البرلمان؛ أثار غضب النساء، فرفعن قضية للمحكمة العليا ضد رئيس مجلس الأمة، يعترضن فيها على قرار رفض المرسوم الأميري ومحاولة النواب الخمس لعام 1999، ولكن حتى المحكمة رفضت الأخذ بالدعوى لأسباب مختلفة. واستمرت اللجان المعارضة في مجلس الأمة الكويتي منع كل محاولات التعديل لصالح النساء في عام 2000، وفي عام 2002. وفي مايو 2004 رفع مجلس الوزراء الكويتي مشروع قانون يسمح للمرأة بالتصويت وترشيح نفسها للانتخابات إلى الأمير، لتأكيد دعم الحكومة لحقوق المرأة الكويتية. وكانت المرأة الكويتية قد وصلت إلى مناصب قيادية كسفيرة ورئيسة جامعة ووكيلة وزارة حتى ذلك العام.[1]

ولكنها في عام 2005 حصلت على الوزارة، فكانت د. معصومة المبارك أول وزيرة كويتية تحصل على حقيبة وزارية، وصادفتها صعوبات وحملات كثيرة من الجماعات المتشددة، ولكنها استطاعت إثبات وجودها.

• قطر

تكون أول مجلس للشورى في قطر من الحاكم ونائبه و15 عضوا من العائلة الحاكمة، وذلك عام 1964، ولكنه كان مجلسا مختصا بشؤون الأسرة الحاكمة تقريبا. أما أول مجلس نيابي فقد تكون من 20 عضوا بالانتخاب، والوزراء، وثلاث أعضاء يعينهم الحاكم، وكان لهذا المجلس صلاحيات تشريعية وسياسية ومالية. ولكن كلا المجلسان لم ينجحا في مهامهما. أما المجلس الثالث، فقد أنشأ عام 1972 وتكون من 20 عضوا معينيين، لأن الحاكم فضل ذلك لقلة عدد السكان وحداثة تجربتهم. وكان لهذا المجلس أيضا الصلاحيات الاستشارية والمالية والتشريعية والرقابية.[2]

أما بالنسبة لوضع المرأة القطرية؛ فقد وصلت القطرية إلى منصب نائب رئيس المجلس الأعلى للأسرة بدرجة وكيل وزارة، ووكيلة وزارة التربية والتعليم، ورئيسة لمجموعة من أقسام

---

[1] سليمان، سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 70-71.

[2] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 30-34.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجامعة القطرية، ونائب رئيس الجامعة والأمين العام المساعد لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، أي ما نسبته 33% من الوظائف العليا في قطاع التربية والتعليم. [1]

وكان أول مقعد لامرأة خليجية في لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة قد حصلت عليه الدكتورة غالية آل ثاني. وفي الأمم المتحدة أيضا عُينت الشيخة حصة بنت خليفة مقررة خاصة للجنة التنمية الاجتماعية المعنية بالإعاقة من عام 2003 وحتى 2005. وتقلدت منصب الوزيرة لأول مرة في نوفمبر 2003 كوزيرة للتربية والتعليم.

وكان المجلس الأعلى لشؤون الأسرة قد أنشأ عام 1998 للعناية بشؤون المرأة، وأتاح المرسوم الأميري رقم (17) لنفس العام لجميع المواطنين القطريين من الذكور والإناث الحق بالترشح والانتخاب لعضوية المجلس البلدي. مما دفع 6 نساء لترشيح أنفسهن للانتخابات عام 1999، ثم رشحت نفسها مرة أخرى عام 2003، ولكنها هذه المرة فازت بالتزكية. وشاركت في نفس العام إلى جانب الرجل في الاستفتاء على الدستور القطري الدائم، والذي كفل لها حق الانتخاب والترشيح.[2]

- **عمان**

أقيم المجلس الاستشاري عام 1981 من 45 عضوا من القطاعين الحكومي والأهلي، واقتصرت اختصاصاته على إبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات في مختلف الشؤون. أنشأ بعد ذلك مجلس الشورى العماني عام 1991 من 59 عضوا، كل منهم يمثل ولاية من الولايات، حيث يرشحهم وجهاء الولاية. كان لهذا المجلس صلاحيات تشريعية ومالية ورقابية.

في الفترة الثانية للمجلس عام 1994 زاد عدد العضاء إلى 80 عضوا، ومنحت أول إمرأة في الخليج العربي الحق في الترشيح والتصويت، وتوسعت سلطة المواطنين في اختيار مرشحيهم. أما الفترة الثالثة عام 1997، فقد تقدمت فيه 27 إمرأة مقابل 709 من الرجال لشغل 83 مقعدا، وفازت اثنتان بالعضوية.[3]

---

[1] سليمان، سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 72-73

[2] سليمان،سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 72-73.

[3] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 40- 45.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في نهاية عام 1997 صدر مرسوم بإنشاء مجلس الدولة كمجلس أعيان، يتكون من 41 عضوا، بينهم 5 سيدات، يتم تعيينهم من ذوي الخبرات والكفاءات، ليشكل مع مجلس الشورى ما يسمى بمجلس عمان، يناقش مسائل معينة يحددها السلطان.[1]

استطاعت المرأة العمانية أن تتبوأ العديد من المناصب القيادية أكثر من أخواتها في دول الخليج العربي، ربما بسبب ظروف الانفتاح الاجتماعي والسياسي الذي سهلته لها القيادة العليا، مستبقة بذلك بقية دول المنطقة. تقلدت خديجة اللواتي منصب أول سفيرة عمانية في هولندا عام 1999، واستطاعت أن تؤدي دورها بنجاح، ووصلت ليوثا المغيري إلى منصب رئيس المراكز الإعلامية للأمم المتحدة في يوليو 2003، وهناك القاضية وقائدة طائرة، ووكيلات وزارة، وثلاث وزيرات عام 2004 للتعليم العالي، والسياحة، والهيئة العامة للصناعات الحرفية. كما تم تعيين 5 عضوات في نفس العام في السلطة القضائية ضمن 29 عضوا وعضوة، للاهتمام بقضايا المرأة.

أما من ناحية المشاركة السياسية؛ فقد ضم المجلس البلدي العماني على فترتين من 1994 وحتى 2000 سيدتان كأعضاء بالانتخاب، وأربع سيدات عضوات بالتعيين في مجلس الدولة عام 1997 مع أول افتتاح له بأمر من السلطان قابوس، ثلاثة منهن وصلن لمنصب مستشارة الآن. ووصل عدد عضوات مجلس الدولة في الفترة الثالثة 2004-2006 إلى 8 عضوات بالتعيين أيضا، ضمن 57 عضوا. وفي مجلس الشورى؛ فازت امرأتان من ضمن 15 إمرأة بالانتخابات للفترة من 2004 وحتى 2006، وهو ما يدل على تقبل المجتمع العماني لضرورة إشراك المرأة في المجالس والاستفادة من خبراتها والثقة بها.[2]

• البحرين

صدر المرسوم الأميري لإنشاء المجلس الوطني عام 1972، بحيث يتكون من 10 أعضاء بالتعيين، 22 عضوا منتخبين انتخابا عاما، بالإضافة إلى الوزراء. استمر المجلس في اجتماعاته حتى عام 1973 حين صدر مرسوم آخر بانتخاب 30 عضوا للمجلس بالانتخاب السري المباشر. ونص الدستور البحريني على أن السيادة للشعب، ونظام الحكم ديمقراطي، وللشعب التمتع بجميع

---

[1] الأنصاري، تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 40- 45.

[2] سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 73-75.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحقوق السياسية والمشاركة في إبداء الرأي. زاد عدد الأعضاء في الفصل التشريعي التالي إلى 40 عضواــ وتم تحديد عدد الوزراء بحيث لا يزيدون عن 14 وزيرا.

كان لهذا المجلس الصلا حيات التشريعية والسياسية والمالية، ولكنه لم يستمر كثيرا بسبب تداخل السلطات، وعدم انسجام الأعضاء، فتم إيقافه عام 1975.[1]

تولى الأمير والوزراء الصلاحيات حتى عام 1992 حين أنشأ مجلس الشورى من 30 عضوا معينيين من ذوي الخبرة. جرت عدة تعديلات على المجلس حتى عام 2000، حيث زاد عدد الأعضاء إلى 40 عضوا معينيين، بينهم 4 سيدات، وبذلك تكون البحرين ثاني دولة بعد عمان في منح المرأة هذا الحق. كما تم تشكيل مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا ومباشرا، يباشر صلاحياته مع مجلس الشورى.[2]

بدأت المرأة البحرينية التعليم عام 1928، ودخلت كافة مجالات العمل، وترقت، حتى وصلت نسبة البحرينيات في الوظائف العليا 7% عام 2003. فشغلت 4 سيدات منصب وكيل وزارة مساعد، و 52 سيدة تتقلد منصب مدير عام في القطاعات الحكومية، و4 سيدات وصلن لمنصب رئيس تنفيذي ومدير عمومي في القطاع الخاص، كما تم تعيين 3 نساء كوكيلات نيابة عام 2003، فضلا عن السفيرة ورئيسة الجامعة. وفي عام 2001 تم تعيين سيدة بدرجة وزير كأمين عام للمجلس الأعلى للمرأة، وأول وزيرة للصحة عربية تم تعيينها في أبريل 2004 في البحرين.

كانت أول مشاركة سياسية للمرأة البحرينية عام 1951 حين صوتت في انتخابات المجلس البلدي. ثم في عام 1955 تم إنشاء أول جمعية نسائية، ووصل عددها عام 2004 إلى 16 جمعية. ولم تكتف البحرينية بالجمعيات النسائية التي كان أغلب اهتمامها خيري تطوعي، بل شاركت في الجمعيات المهنية أيضا مثل جمعية الأطباء، والاجتماعيين، والمهندسين، والمحامين.

وكان الملك حمد بن عيسى قد أعلن في نهاية 1999 إعطاء المرأة البحرينية حق الانتخاب والترشح لانتخابات المجالس البلدية التالية. وتم تعيين 4 نساء كأعضاء في مجلس الشورى مع 36 رجلا عام 2000. واستطاعت البحرينية أن تشارك أيضا في التصويت على الاستفتاء العام لميثاق

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق.ص 45-51.

[2] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق.ص 45-51.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العمل الوطني في فبراير 2001، فكانت هناك ست سيدات من ضمن 46 شخصية من أصحاب العلم والخبرة. كما تم إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في نفس العام.

وحين بدأت الانتخابات البلدية فعلا في 2002؛ ترشحت 31 إمرأة للعضوية مع 306 من الرجال، ولكن لم تفز ولا إمرأة. ثم دخلت الانتخابات النيابية 8 نساء في نفس العام، ولم تنجح أيضا ولا واحدة، ثم تم تعيين 6 سيدات عضوات في مجلس الشورى عام 2002.[1]

- **المملكة العربية السعودية**

جاءت السعودية في الترتيب الثاني بعد الكويت في الاهتمام بإقامة مجلس للشورى وكان ذلك عام 1924 باسم مجلس الشورى الأهلي، وكان الأعضاء فيه من الأعيان والتجار والعلماء. ثم تم تعديله عام 1925 بحيث يتكون من 15 عضوا ينتخبون من المدت الرئيسية في المملكة، وتجدد هذا المجلس في الأعوام التالية سنويا حتى عام 1952 حين تم إيقافه.[2]

تأخر مجلس الشورى السعودي في الإنشاء حتى عام 1992، حيث صدر المرسوم الملكي بتكوينه من 60 عضوا معينيين من أهل العلم والكفاءة. وكان للمجلس صلاحيات استشارية ورقابية وتشريعية.[3]

اهتمت السعودية بتعليم الإناث، ودخلت النساء سوق العمل، واستطاعت أول سيدة سعودية أن تصل إلى منصب المديرة التنفيذية لصندوق المنظمة الدولية للسكان، وهي ثريا عبيد، حين اختارها كوفي عنان عام 2002 لهذا المنصب. وانتشرت الجمعيات النسائية في السعودية بصورة واسعة لتقوم بتوعية النساء بأدوارهن في الأسرة والمجتمع، وكيفية التعامل مع مختلف القضايا، حتى وصل عدد الجمعيات النسائية 20 جمعية.

أما بالنسبة للدور السياسي للمرأة، فلم يكن لها مشاركة واضحة في هذا الشأن حتى قام 43 من رجال الأعمال السعوديين المعروفين عام 1990 برفع مذكرة إلى الملك فهد بن عبد العزيز فيها مجموعة من الطلبات الإصلاحية، منها منح المرأة فرصة المشاركة بصورة أكبر في الحياة العامة.

---

[1] سليمان سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 71-72.

[2] المبارك، معصومة (2002) **مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون؛الواقع والاستشراف المستقبلي.**(غير منشورة) قطر: الدوحة.21-23 أبريل 2002. ص 9.

[3] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 51-54.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي نهاية عام 1999 سمحت الحكومة لعشرين سيدة بحضور جلسات مجلس الشورى، والاستماع للنقاشات لأول مرة، ورحب رئيس المجلس بوجودهن، ودعا إلى ضرورة الاستفادة من خبراتهن. وفي أكتوبر 2003 أتاح لها مجلس الشورى المناقشة في الجلسات المتعلقة بالشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان ومشاكل غلاء المهور والعنوسة والزواج من أجنبيات.[1]

بعد مناقشة الوضع الراهن للمرأة الخليجية العربية بشكل عام في كل دولة من دول مجلس التعاون، والظروف السياسية والمناصب التي وصلتها كل منها، تدرس الباحثة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة بالتفصيل في المبحث الثالث.

[1] سليمان،سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟، مرجع سابق. ص 71.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

دولة الإمارات العربية المتحدة

لا تختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة كثيرا عن دول مجلس التعاون، بل تكاد تكون جميعها مشتركة، وذات أصول واحدة ترحلت القبائل من أرض إلى أخرى عبر السنوات، واستقرت كل منها في إحدى الأراضي وأنشأت دولتها ونظامها ومجتمعها عليها. فالأساس التاريخي واحد، والظروف واحدة، وكذلك الطبائع، والأعراف. قد تكون بعض دول الخليج العربي سبقت غيرها في التعليم والانفتاح على العالم الخارجي، وساعدت أخوتها تدريجيا في التعليم والاقتصاد، لذا فقد سبقت الأولى الأخيرة في تطوير النظام السياسي لديها، تبعا لاحتياجاتها.

قد يكون أحد أهم ما يميز الإمارات عن بقية دول مجلس التعاون، أن كل إمارة تحت الحكم الفيدرالي تتمتع بنوع من الخصوصية والحرية في أدارة شؤونها، ويدين الجميع بالولاء التام للحاكم والدولة، ويراعي كل حاكم أن يحكم وفق الشريعة الإسلامية، وبما يرضي شعب إمارته. كما أن المواطنين يستطيعون إيصال آرائهم وطلباتهم إلى الحكام مباشرة عبر سياسة الباب المفتوح. ولا تتدخل الحكومة كثيرا في حرية وسائل الإعلام، كما أنها لا تمنع تشكيل نقابات أو الحرية الدينية. مما يمنح الدولة نوع من الاستقرار السياسي الداخلي نسبيا، مقارنة ببقية دول مجلس التعاون، فلا توجد اتجاهات معارضة أبدا. [1]

وهو ما تؤمن به الباحثة أيضا، إن المجالس المفتوحة التي يقيمها الحكام للمواطنين أسبوعيا أو أكثر، للاستماع إليهم والنظر في مطالبهم، سواء منهم مباشرة أو عبر رئيس القبيلة، فضلا عن روح الأبوة الصادقة لدى الحكام وأولياء العهود، ومبادراتهم الطيبة مع المواطنين، ومحاولتهم إرضائهم، سواء للمواطنين أو المواطنات، كل هذا يخلق نوع من الأمان والرضا لدى المواطن الإماراتي، فلا يشعر بالحاجة للقيام بمظاهرات أو معارضات، لأنه يستطيع إيصال صوته.

---

[1] سيف، أحمد عبد الكريم (يناير 2004).قوى المعارضة السياسية وأنماط علاقاتها بالنظم الحاكمة.تقرير الخليج في عام 2003. (عدد1). (ط1). دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص 83.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **النظام السياسي في الدولة**

قام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971 بجهود حاكمي أبوظبي ودبي، وكانت الدولة تسير بخطى بطيئة متدرجة في عملية التنمية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، وانتقل مجتمع إمارات ساحل عمان من قبائل متفرقة إلى مجتمع تحت نظام فيدرالي اتحادي. مع نشأة الاتحاد قامت مؤسسات تشريعية وتنفيذية بدورها كمقوم أساسي لأي دولة، وكان هذا على المستوى الاتحادي ككل وفق الدستور المؤقت للدولة، وكذلك في بعض الإمارات داخليا على المستوى المحلي للإمارة. وأنشأ تبعا لذلك المجلس الوطني الاتحادي عام 1971.[1]

أما على المستوى المحلي؛ فقد سبق قيام الاتحاد قانون إنشاء المجلس الوطني الاستشاري الخاص بإمارة أبوظبي في 1 يوليو 1971، على أن يتكون من 50 عضوا يعينهم الحاكم من ذوي الخبرة والمكانة، وممن أدوا خدمات للإمارة، من الأعيان من مواطني أبوظبي أو مواطني الإمارات الأصليين. وتكون مهمة هذا المجلس مساعدة الحاكم والوزراء على أداء مهامهم. وله صلاحيات استشارية، فيقدم مقترحات وتوصيات إلى مجلس الوزراء بما يراه مناسبا، ويتابع مع مجلس الوزراء المعاهدات والاتفاقيات، يناقش المواضيع العامة، وله حق توجيه السؤال للوزير، كما يرفع أية شكاوي للجهات المختصة لمتابعتها.[2]

نظم دستور دولة الإمارات السلطة التشريعية فيه على أساس نظام المجلس الواحد، وهو المجلس الوطني الاتحادي، تبعا للمادة (67) من الدستور.[3]

تبعا لتعريفات العمل السياسي والمشاركة السياسية والحق السياسي التي تعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة ودستورها، وبما أن مذهب دستور دولة الإمارات يكاد يكون منفردا عن غيره من النظم السياسية المعتادة، فقد كان هناك اختلاف في الآراء حول ما إن كان هناك مشاركة سياسية أصلا في الدولة حتى للرجل، أم أنها مجرد عمل سياسي ودور مرسوم يقوم به الرجل في الدولة. فالدولة لا يوجد فيها نظام انتخابات للمجالس المحلية والاتحادية، وإنما يتم الأمر بالتعيين من قبل حاكم كل إمارة، وبالتالي قد يعتبر عضو المجلس يؤدي عملا سياسيا وليس مشاركة

---

[1] المبارك، معصومة. المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون. مرجع سابق. ص 17-18.

[2] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 35-37.

[3] الملا، شيخة محمد (2005). المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. المنتدى العربي:التعليم وآفاق الشراكة في ضوء الأهداف الإنمائية الألفية. القاهرة. 8-16 مايو 2005. ص 7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسية هو اختارها. ومع ذلك فإن بعض الأعضاء وربما جميعهم يقومون بأدوار في الدولة، تجعل عضويتهم مشاركة سياسية، من خلال حرصهم على تمثيل شعب الدولة بصورة صادقة.

وهذا لا يعني أنه لا يوجد أي نوع من المساهمة السياسية للمرأة، في الدولة سواء كان عملا أو مشاركة أو حقا سياسيا، خاصة أن دستور الإمارات لا يفرق بين المرأة والرجل، بل لها دور فعال واضح من خلال ما تقوم به حرم صاحب السمو رئيس الدولة، والاتحاد النسائي، ومشاركة المرأة الإماراتية في المؤتمرات العالمية، وأهم المناصب العليا التي وصلت إليها حتى الآن، ومن خلال عضوية المرأة في المجلس الاستشاري في الشارقة، والحقائب الوزارية.

- **المجلس الوطني الاتحادي**

المجلس الوطني الاتحادي أو القبة الزرقاء كما تسميه وسائل الإعلام هو البرلمان الاتحادي في الدولة، تم افتتاحه لأول مرة يوم 12 فبراير 1972، ويتجدد الفصل التشريعي كل عامين. ويتشكل المجلس من 40 عضوا يتم اختيارهم من مواطني دولة الإمارات وذلك على النحو التالي :

إمارة أبو ظبي	8 أعضاء
إمارة دبـــــي	8 أعضاء
إمارة الشارقة	6 أعضاء
إمارة رأس الخيمة	6 أعضاء
إمارة عجمان	4 أعضاء
إمارة أم القوين	4 أعضاء
إمارة الفجيرة	4 أعضاء

وقد ترك الدستور لكل إمارة حرية اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس تبعا لظروفها وأوضاعها الداخلية . وتم اختيار الأعضاء منذ أول تشكيل بطريقة التعيين من قبل حاكم كل إمارة. أما عن شروط عضوية المجلس فهي كالتالي :

- أن يكون من مواطني إحدى إمارات الاتحاد، ومقيما بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس. ويبين القانون أن العضوية في المجلس الوطني مقصورة على المواطنين الأصليين، وحرم المتجنسين من حق العضوية أو الترشيح أو الانتخاب أو التعيين في أي هيئة من الهيئات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النيابية أو الشعبية، واستثني القانون من ذلك المواطنين من أصل عماني أو بحريني، فمنحهم تلك الحقوق بعد مرور 7 سنوات على اكتسابهم الجنسية .

- ألا يقل سنة عند اختياره على 25 سنة ميلادية .
- أن يكون متمتعا بالأهلية المدنية، محمود السيرة، وحسن السمعة، لم يسبق الحكم علية في جريمة مخلة بالشرف، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره طبقا للقانون.
- أن يكون لدية إلمام كاف بالقراءة والكتابة.

ولم يشترط الدستور في عضو المجلس الوطني أن يكون من الذكور، لذا يرى البعض أن الباب مفتوح أمام الإناث للمشاركة في الحياة السياسية.[1]

وللمجلس الوطني الاتحادي وظيفتان هما التشريعية تتمثل في مناقشة مشاريع القوانين، والرقابية تتمثل في توجيه الأسئلة للوزراء، والرقابة المالية.[2]

ويمكن تفصيل اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي في ما يلي:

1. مناقشة القوانين القادمة من مجلس الوزراء قبل رفعها للمجلس الأعلى للاتحاد لتصديقها. وقد يجري المجلس الوطني بعض التعديلات عليها قبل إعادتها، وقد يقبل المجلس الأعلى للاتحاد المصادقة عليه أو يطلب تعديله.
2. الاختصاص المالي من خلال متابعة الميزانية العامة للاتحاد سنويا والحساب الختامي، وإبداء الملاحظات عليه ثم رفعه للمجلس الأعلى.
3. إبداء الملاحظات على المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ترد للمجلس من الحكومة.
4. طرح أي موضوع متعلق بالاتحاد في المجلس لمعرفة سياسة الحكومة فيه، ومناقشته وطرح توصيات حوله.
5. الطلب من الوزراء تقديم توضيح حول الشكاوي التي تصل إلى المجلس عن أي من الوزارات.
6. في حالة صدور مراسيم، فقط يتم إخطار المجلس به في أول اجتماع له بعد صدور المرسوم.[1]

---

[1] شاهين، عبد الرحيم (1997). **نظام الحكم والادارة في الإمارات العربية المتحدة**. (ط1) رأس الخيمة: مطبعة جلفار. ص 125-126

[2] المجلس الوطني الاتحادي (بدون تاريخ)، **لمحة عن المجلس الوطني الاتحادي**، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **دستور وقوانين الإمارات الخاصة بالمرأة**

يقوم دستور دولة الإمارات بناءا على تشريعات الدين الأسلامي الخاصة بالمساواة واحترام المرأة وخصوصيتها وحقوقها، فقد نص الدستور صراحة على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة، كما نص الدستور على المساواة في توفير التعليم والصحة والعمل للجميع، فضلا عن كفالة الحريات للرجال والنساء دون تمييز، وتحقيق المساوة في الأجر وفرص الترقي بالنسبة للعمل. هذا فضلا عن المساوة في توفير الآمان المادي من حيث تشريعات الضمان الاجتماعي التي تحمي المطلقة والأرملة والمتزوجة من أجنبي والفتاة غير المتزوجة.

قد يكون تفعيل قوانين الدستور بطيئا في بعض المجالات، وكان متأخرا في مجالات أخرى، ولكنه يتم تفعيله بصورة أقوى في الوقت الحالي وخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا لأسباب كثيرة أهمها بطء النمو في البنى الاجتماعية مقارنة بالاقتصادية وعلاقتها بالوصول إلى صناعة القرار.[2]

تنص المادة (25) من دستور دولة الإمارات على " جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد؛ بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي."[3] ونصت المادة رقم (35) من الدستور الصادر في 28 نوفمبر 1976 على "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف، ووفقا للقانون".[4]

لقد أدركت دولة الإمارات منذ بداية نشأتها أن دعم عملية التنمية بكافة جوانبها لن يتحقق بالرجال فقط، بل يجب إشراك المرأة في كافة الجوانب، فحرصت على جعلها شريكا كاملا في الواجبات المفروضة عليها وفي الحقوق التي لها، ودمجها في القوة البشرية للدولة وتطوير مهاراتها للاستفادة منها. وسعت إلى توفير الظروف الملائمة لها قدر الإمكان لتحقيق مشاركتها التنموية،

---

[1] الأنصاري، عبد الحميد. تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. مرجع سابق. ص 38-39.

[2] **الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.** (2002). أبوظبي: الاتحاد النسائي العام. ص 51-53.

[3] الكتبي، ابتسام.(ديسمبر 2003). واقع المشاركة السياسي للمرأة في دول مجلس التعاون بين الإشكاليات والتمكين. **ندوة المرأة والمشاركة السياسية**. أبوظبي: معهد الإمارات الدبلوماسي. ص 105.

[4] سليمان،سماء. المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟. مرجع سابق. ص 70.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فوضعت كثير من القوانين التي تحفظ لها حقوقها، وقد تم ذكر بعضها سابقا، بالإضافة إلى ما سيرد فيما بعد.[1]

كما حرصت القيادة العليا على توفير السكن الملائم لأبناء الدولة (ذكور وإناث)، فيحق لكل أسرة مواطنة الحصول على أرض أو سكن، وهذه لا تُعطى للرجل فقط، فالمرأة المطلقة والأرملة التي لم ترث أرض زوجها، والمتزوجة من أجنبي، والفتاة غير المتزوجة من تجاوزت الثلاثين الحق في الحصول على منحة أرض أو سكن، بحيث يكون لكل أسرة هذا الحق، ولكل فرد غير متزوج وتجاوز السن، أو فقد زوجه. قد يتأخر تفعيلها للفتيات غير المتزوجات، باعتبار الأولوية لمن يملك أبناء ولا يملك سكن، وأن الفتاة لا تزال في منزل ولي أمرها.

لقد وضعت دولة الإمارات التشريعات الدستورية التي تكفل للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في كافة المجالات، ومن ذلك:

1. المساواة في العمل والضمان الاجتماعي والتملك وضمان تكافؤ الفرص في كل المجالات.
2. المساواة في التمتع بحقوق التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية.
3. قانون الخدمة المدنية من حيث تنظيم ساعات العمل للمرأة، وتساوي الأجر مع الرجل، امتيازات إجازة الوضع، ورعاية الأطفال.
4. تشريعات تسمح لأبناء المواطنات الأرامل والمطلقات من أجانب الحصول على جنسية الأم.
5. تعديلات سبتمبر 2005 حول منح المواطنة الموظفة علاوة أبناء وبدل سكن مساواة بالرجل.[2]

- **بحث تأثير محددات المشاركة السياسية على المرأة الإماراتية**

لقد سبق الإشارة إلى العوامل التي تساعد أو تعرقل المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام، لذا وجب دراسة تأثير بعض هذه العوامل على المرأة الإماراتية بالتحديد، ومدى مساهمتها في تحصيل المرأة الإماراتية لحقوقها السياسية.

---

[1] الشامسي، ميثاء سالم، (2000).المشاركة الاجتماعية لمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، **ندوة المرأة الخليجية والمشاركة السياسية**، مركز قطر لدراسات استشراف المستقبل، قطر، 5 مارس 2000، ص17.

[2] **الإمارات تؤكد أمام الأمم المتحدة تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار**، صحيفة الاتحاد، الإمارات (عدد 11199)،4 مارس 2006. ص2.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ. **الموقف الرسمي من مشاركة المرأة**

يتضمن الموقف الرسمي في الدولة موقف الحاكم، والقيادة السياسية، ووسائل الإعلام، فضلا عن الطبقة المثقفة في المجتمع، وذوي المراكز الاجتماعية، وعامة المجتمع. ولكن الدراسة هنا ستركز على القيادة السياسية.

➢ **موقف المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان**

كان المغفور له – بإذن الله – قد أعلن في ديسمبر عام 1997 أن لا شئ يحول دون مشاركة المرأة الإماراتية في العمل السياسي، وأنه سبق له أن أيد فكرة انضمام المرأة إلى العمل البرلماني لتكون عضوا في المجلس الوطني الاتحادي[1].

وأعلن سموه أن المرأة الإماراتية شريك كامل للرجل في كافة أوجه الحياة وأن لها الحق الكامل في المشاركة السياسية واتخاذ القرار. وأنه على الحكومة أن تحول هذا التوجيه إلى واقع. وأكد المغفور له – بإذن الله – أن لا فرق بين المرأة والرجل في الإمارات إلا بالعمل مشيراً إلى أنها أصبحت ذات وجود حقيقي وملموس على خارطة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وكان سموه ينتقد معارضة بعض التنظيمات الإسلامية لعمل المرأة ودخولها مجال العمل السياسي، ويقول أن من يسمون أنفسهم بالمسلمين المحافظين ويعارضون عمل المرأة ووصولها إلى أعلي الدرجات الوظيفية ومشاركتها في بناء مجتمعها فإنهم في الواقع يعارضون شرع الله جل شأنه .. إن هؤلاء المدعون لا يعرفون الإسلام الحقيقي، لقد أساءوا إلى سمعة الدين الإسلامي، لأن الشرع يعطي المرأة والرجل الحق في العمل والمساهمة في بناء المجتمع، لا فرق بين الرجل والمرأة.[2]

وقال: "إن ما حققته المرأة في دولة الإمارات خلال فترة زمنية وجيزة يجعلني سعيداً ومطمئنا بأن ما غرسناه بالأمس بدأ يؤتي ثماره، ونحمد الله أن دور المرأة في المجتمع بدا يبرز ويتحقق لما فيه خير أجيالنا الحالية والمقبلة." ثم دعا المغفور له – بإذن الله – وزراء التخطيط بدول مجلس التعاون عند لقائه بهم في يونيو 1999 بأبوظي أن يعملوا على تهيئة الظروف أمام المرأة لتقوم بدورها في خدمة وطنها لأنها أثبتت أنها ناجحة وقادرة على العطاء في كل مواقع العمل.[3]

---

[1] الشيخ زايد يتبنى فكرة إشراك المرأة في الحياة البرلمانية، **الشرق الأوسط**، (عدد6962) 1997/12/20

[2] الإماراتية تحصل على موافقة القيادة السياسية في حقها بالعمل السياسي، **الخليج**، (عدد 7853)، 2000/11/18

[3] الإماراتية تحصل على موافقة القيادة السياسية في حقها بالعمل السياسي، المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كان المغفور له الشيخ زايد يشجع المرأة على المشاركة في كل مجالات التنمية منذ نشأت الدولة، بل أنه جعل التعليم إجباري لمراحل معينة كي يضمن عدم منع المتحفظين لبناتهم من الحصول على هذا الحق، كما أنه جعله مجانيا في جميع إمارات الاتحاد، تحقيقا لتنمية الإنسان. فقد نص القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972 في المادة رقم (1) على ما يلي: "التعليم الزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني في مراحله داخل الاتحاد وذلك بالنسبة لمواطني الدولة من ذكور وإناث".[1]

- **موقف أم الإمارات**

لقد حرصت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك دائما على إعطاء المرأة حقها وإنصافها، من خلال دفعها إلى خوض كل مجالات العلم والعمل، لتواكب النقلة التي تمر بها الدولة اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وسياسيا، ولتقوم بدورها الوطني في بناء المجتمع، كما أنها باعتبارها رئيسة الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية، فقد ساهمت في دفع الاتحاد النسائي للقيام بدوره على أكمل وجه في خدمة ابنة الإمارات، وكذلك في تمثيل المرأة الإماراتية في المحافل الدولية. [2]

كما أعلنت سموها – رئيسة الاتحاد النسائي – في لقاء مهم مع قيادات العمل النسائي في يناير 1997 أنه لا يوجد ما يمنع من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودخول المجلس الوطني الاتحادي، وقالت أن ابنة الإمارات أثبتت أنها على قدر المسئولية الملقاة على عاتقها بتوليها المناصب القيادية في الكثير من الوزارات والمؤسسات بالدولة، ومساهمتها العالمية في المؤتمرات العربية والدولية، ودافعت عن حقوق المرأة في كل مكان.[3]

كما أشارت سموها إلى عدم وجود معوقات تحول بين المرأة والعمل في المجال الدبلوماسي والمشاركة السياسية، مؤكدة أن الأبواب مفتوحة أمامها، وأن الدستور لم يحرمها هذا الحق.[4] وأكدت سمو الشيخة فاطمة في حديثين لصحيفتي الشرق القطرية والحياة اللندنية في 30 يناير 1999 أنه لن يمضي وقت طويل حتى تأخذ المرأة في الإمارات دورها في المجال السياسي بعد أن تتم

---

[1] القاسمي، هند عبد العزيز،(1993). **المرأة في الإمارات**، (ط1) الشارقة: جمعية الاجتماعيين. ص 136.

[2] "زايد والدعم المتواصل لقضايا المرأة" **مجلة درة الإمارات**، (عدد 129)، يوليو 2001، ص6

[3] الإماراتية تحصل على موافقة القيادة السياسية في حقها بالعمل السياسي. **الخليج**. (عدد 7853)، 2000/11/18.

[4] الشيخة فاطمة: مكتسبات المرأة الإمارتية أصبحت نموذجا في المنطقة بأسرها. **الخليج**. (عدد 7748)، 2000/8/5

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الترتيبات اللازمة لذلك. وقالت: إن المرأة الآن في دولة الإمارات تشارك مشاركة فعالة في شؤون المجتمع وفي رسم ملامح الحاضر والمستقبل.[1]

وذكرت سموها في حوار خاص مع صحيفة أخبار العرب عام 2001 أن الوقت حان لدخول المرأة المجلس الوطني، لافتة إلى أن الاتحاد النسائي سوف يرشح عددا من القيادات النسائية المتميزة في أبوظبي، ورفع هذا الترشيح إلى رئيس الدولة ومخاطبة سموه بإمكانية تعيين سيدتين ضمن أعضاء المجلس الوطني عن إمارة أبو ظبي.[2]

وتذكر الباحثة أنها وقفت إلى جانب فتيات الإمارات لإبعاد بعض الظلم عنهن في عدة مواقف مثل ما حدث عندما حدد التعليم العالي عام 2001-2002 شرط نسبة الدخول لجامعة الإمارات للطالبات أعلى من نسبة التي حددها للطلاب، لأسباب هم أعلم بها، وتم إعلان ذلك في الصحف، فأصدرت قرارها أمرا بمساواة نسبة الطلاب مع الطالبات، وتم ذلك فعلا. كما أنها وقفت إلى جانب المرأة فيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية حول إجازة المرأة الحامل، حيث رفعت فترة الإجازة من شهرين إلى ستة شهور، واستمر هذا القرار عدة سنوات، ثم تعديله بعد فترة بما يناسب الطرفين المرأة والحكومة.

وقد أشاد أحد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بحقوق الإنسان بدور سمو الشيخة فاطمة في مساندة المرأة الإماراتية للوصول إلى المجلس الوطني الاتحادي، من خلال دفعها لحضور جلسات المجلس كمتابعة، كي تكتسب الخبرة المطلوبة في المجال السياسي وتؤهلها لعضويته. كما تطرق التقرير إلى ما تعلنه سموها عبر وسائل الإعلام بأن المرأة الإماراتية تساهم فعلا في إعداد التشريعات الخاصة بالشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم توصياتها للاتحاد النسائي والذي يرفعها بدوره إلى رئيسته سمو الشيخة فاطمة لأخذ قرار حولها.[3]

> وفي لقاء لسموها مع صحيفة الخليج في 2001/1/17 قالت سموها: (أود بداية أن أسجل حقيقة مؤكدة، وهي أن طموحات المرأة مهما بدت كبيرة ، فهي ليست مستحيلة في ظل المساندة الدائمة لصاحب السمو رئيس الدولة، وإخوانه أعضاء المجلس

---

[1] الإماراتية تحصل على موافقة القيادة السياسية في حقها بالعمل السياسي, الخليج، مرجع سابق.

[2] الاتحاد النسائي يعتزم ترشيح امرأتين للمجلس الوطني,**الاتحاد**, أبوظبي (عدد 9317), 2001/1/7

[3] توفيق، هدى .الخارجية الأمريكية تشيد بجهود الشيخة فاطمة لدعم حقوق المرأة السياسية، **الاتحاد**، أبوظبي(عدد 9740)، 2002/3/6 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأعلى حكام الإمارات، ومن هنا فإن أفكارنا تجئ ضمن فكر ومبادئ القيادة السياسية التي وضعت أسس التعامل مع المرأة، باعتبارها فردا له كامل الحقوق وعلية أيضا كامل الواجبات، ولذلك حين نقول: آن الأوان لمشاركة المرأة السياسية، ولدخول المجلس الوطني، فأننا لا نقول أمرا فيه غرابة، بل نقرأ ونستلهم توجيهات القائد، وندرس بوعي وحكمة وقوف سموه سندا للمرأة، وهي الحكمة التي تجعلنا اليوم بفخر واعتزاز نقول: إن الوقت مناسب إلى حد كبير لنسمع صوت المرأة الإماراتية هادئا وواعيا، ولا أبالغ إذا قلت جريئا في المجلس الوطني إلى جانب خبرات برلمانية من إخوانها الرجال المشهود لهم بالدراية والمسؤولية، وهو ما سيسكبها خبرة أكبر في موقع طالما حلمت به، واستعدت له، وصارت أقرب إليه من ذي قبل. وأقول مرة أخرى أنني لا أبالغ إذا ذكرت أن عضوية المجلس الوطني ليس أخر طموحات المرأة الإماراتية، بل أن لديها من الرغبة في خدمة وطنها الكثير، ولديها من العمل والحماس والجدية ما يؤهلها لأن تقول وزيرة تحمل في فكرها وقلبها عطاءا لوطنها، اقتداء بما أخذته وتعلمته وترسخ في وجدانها من القائد حفظه الله.[1]

- **موقف رئيس الدولة**

في كلمة بمناسبة العيد الوطني في الثاني من ديسمبر 2005 أعلن سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة؛ تفعيل عمل المجلس الوطني الاتحادي ليكون سلطة تشريعية فعلية مساندة للسلطة التنفيذية، وذلك من خلال زيادة صلاحياته، زيادة فترة عمله، وزيادة عدد أعضائه.[2]

---

[1] الشيخة فاطمة للخليج وكل الأسرة: لدى المرأة ما يؤهلها لأن تكون وزيرة وأتمنى رؤيتها في المجلس الوطني. الخليج. الشارقة. (عدد 7913) 2001/1/17، ص8.

[2] عابد، أحمد. خليفة يعلن تفعيل المجلس الوطني بانتخاب نصف أعضائه، **ملحق صحيفة الخليج:** ملفات 2005 وأفاق 2006.الشارقة، 31 ديسمبر 2005. ص 10-11

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأهم من ذلك قرر سموه البدء بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني وتعيين النصف الأخر، من خلال مجالس محلية في كل إمارة، تنتخب هذه المجالس نصف عدد ممثليها في المجلس، ويعين حاكم الإمارة النصف الأخر. وبذلك يكون المجلس أقرب للمواطنين وأقدر على تمثيلهم والاهتمام بقضاياهم. ووعد سموه أن تكون هذه الخطوة هي الأولى في عملية الإصلاح، وستتبعها المزيد من الخطوات لتعزيز مشاركة المواطنين في العمل الوطني العام، تكلل بإجراء انتخابات مباشرة.[1]

ب. **دور الاتحاد النسائي العام**

أنشأت الرجاحة السياسية والاجتماعية لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الاتحاد النسائي في 27 أغسطس 1975، ووفرت له الدعم المالي والمعنوي الكافي لنجاحه في تنظيم العمل النسائي التنموي. وللاتحاد النسائي أدوار كثيرة منها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية.

أما دوره السياسي فيتمثل في رفع المشكلات الاجتماعية أو القضايا التي تطالب بها النساء أو تشريعات حقوق المرأة إلى رئيسة الاتحاد – سمو الشيخة فاطمة – لاتخاذ اللازم فيها أو تقديم العون. كما أن الاتحاد ساهم في تقليل نسبة الأمية في الدولة من خلال إنشاء مراكز محو الأمية ودفع النساء للتعليم. كما أنشأ الاتحاد مكتب شؤون المواطنات لمعالجة قضايا المرأة سواء كانت إمارتيه أم عربية.[2] وقد يشكل الاتحاد النسائي نوع من جماعة الضغط لصالح حقوق المرأة.

كما أن للاتحاد النسائي دور سياسي شبه مباشر في المجلس الوطني الاتحادي والمجلس الاستشاري الخاص بإمارة أبوظبي. وكانت الشيخة فاطمة قد أكدت في إحدى المقابلات أن الاتحاد النسائي يملك قائمة بأسماء مجموعة من النساء المؤهلات وذوات الخبرة، وأنه سيرفع هذه الأسماء إلى رئيس الدولة للنظر في إمكانية تعيين سيدة أو اثنتين ضمن أعضاء المجلس الوطني عن إمارة أبوظبي في الدورة البرلمانية التالية.[3]

وبالعودة إلى مديرة الاتحاد النسائي نورة السويدي حول تأثير المجتمع على عمل المرأة في المجال السياسي، قالت: إن المجتمع سمح للإماراتية بدخول جميع المجالات، وبما أنها تؤثر على

---

[1] عابد، أحمد. خليفة يعلن تفعيل المجلس الوطني بانتخاب نصف أعضائه، مرجع سابق ص 10–11.

[2] "زايد والدعم المتواصل لقضايا المرأة" مرجع سابق، ص 6،8

[3] "سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك: القيادة السياسية تؤكد ثقتها في المرأة وتؤيد طموحاتها" **مجلة المرأة اليوم**، (عدد 16)، أبوظبي. يناير 2001

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرأي العام من خلال عملها في الإعلام، ومن خلال أنشطة تمثل محاور لدور سياسي، كما تفعل د.موزة غباش عبر رواق (عوشة بنت حسين الثقافي) فمن الطبيعي أن تغير الاتجاه العام لصالحها.

أما عن مشاورات المجلس الوطني للاتحاد النسائي، فقد أكدت السويدي أن المجلس رجع للاتحاد في قضايا عديدة مثل: حق العمل، الضمان الاجتماعي، التمتع بخدمات التعليم، الرعاية الصحية، الحصول على أجر متساو في العمل، امتيازات الوضع، ورعاية الأطفال في قانون الخدمة المدنية. وأنها مع وفد من الاتحاد النسائي قد شهدن مناقشات قانون الخدمة المدنية، وتعتبر تلك المشاركة أن المرأة منحت مكاسب جديدة.[1]

ورغم أن ذلك جزء من المشاركة النسائية في المجال السياسي، إلا أنها مشاركة غير كافية للمرأة، ويفضل وجودها إلى جانب الرجل بشكل قانوني، كما حدث في المجلس الاستشاري في الشارقة. وعندما يطلب المجلس الوطني أو الاستشاري ملاحظات الاتحاد النسائي حول أي قضية، يقوم الاتحاد بدراستها، وتحديد المشكلة الحقيقية بجوانبها، ومحاولة إيجاد حلول لها، كما حدث في قانون الخدمة المدنية. ولاحظ الاتحاد النسائي اهتمام كلا المجلسين الاستشاري والوطني بكل ما يطرحه الاتحاد من آراء.[2]

وفي 2005 وضع مجلس الوزراء قانون الحوال الشخصية الجديد بالتعاون مع الاتحاد النسائي، وتضمن 362 مادة تهتم بكافة القضايا المتعلقة بالأسرة.[3]

وينظم الاتحاد النسائي دورات وندوات خاصة بالمستقبل السياسي للمرأة في الدولة، من خلال تعريفها بالأوضاع القانونية والسياسية، ومن ثم تمكينها وتدريبها وتأهيلها للدخول إلى المجلس الوطني الاتحادي. كما وضع الاتحاد النسائي مجموعة من البرامج التدريبية للعام الحالي 2006 لتأهيل المرأة للعمل البرلماني، منها؛ دورة بناء مهارات أعضاء المجلس، دورة بناء الأهلية للنساء المرشحات للمجلس، دورة حقوق المرأة العاملة في الدستور وقانون العمل، تدريب النساء المحاميات، دورة القياديات الناجحات، ودورة توعية المرأة بحقوقها القانونية.[4]

---

[1] نورة السويدي. مديرة الاتحاد النسائي العام. أبوظبي.(2002)."اتصال شخصي"

[2] نورة السويدي. مديرة الاتحاد النسائي العام. أبوظبي.(2002)."اتصال شخصي".

[3] "الإمارات تؤكد أمام الأمم المتحدة: تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار" **جريدة الاتحاد**، مرجع سابق.

[4] نورة السويدي. مديرة الاتحاد النسائي العام. أبوظبي. 2005."اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج. **الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات**

تم صياغة هذه الاستراتيجة بتوصية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، وتبنى الاتحاد النسائي هذه الاستراتيجة، وحرص على إصدارها والخروج بها في أحسن صورة، تماشيا مع مقررات مؤتمرالمرأة العالمي في بكين 1995، وخرجت هذه الاستراتيجية عام 2002 إلى أرض الواقع وبدأ الاتحاد النسائي وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة ولدعم الجهود التي يقوم بها الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم) في النهوض بالمرأة.

تعتمد هذه الاستراتيجة على دستور دولة الإمارات بالبنود التي وردت فيه والمواد التي تحفظ حقوق المرأة في مختلف المجالات، وتحقق المساواة بين الجنسين، وكذلك النسيج الاجتماعي المترابط في المجال الأسري خصوصا. هذا مع الحفاظ على الهوية المجتمعية والتمسك بمضامين الثقافة العربية الإسلامية. وتركز هذه الاستارتيجية على تطوير وضع المرأة في النواحي التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية، والتشريعات، والصحية، والسياسية واتخاذ القرار، وفي مجال البيئة.[1]

أما مجالات اهتمام وعمل هذه الاستراتيجية؛ فهي كالتالي:

- تطوير مهارات المرأة وتحقيق الإنجازات التنموية بما يناسب المتغيرات العالمية مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية.
- النهوض بخصائص المرأة الصحية والتعليمية والفكرية والاجتماعية.
- تفعيل إنتاج المرأة بدفعها للمشاركة في القطاعات الاقتصادية الانتاجية، وتشجيع ممارستها في القطاعات الحضرية وغير الحضرية، لتدعم الاقتصاد الوطني الهادف إلى مزيد من النهضة التنموية، والمشاركة في الحفاظ على البيئة وحمايتها (المرأة والبيئة)
- توفير التشريعات الفاعلة التي تعطي المرأة حقها في ممارسة أدوارها، والتمتع بكافة الحقوق التي تحسن من خصائصها وامتيازاتها. (المرأة والتشريعات)
- تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود آليات تنفذها مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة والأهلية جميعا، لتحقيق مبدأ المشاركة الاجتماعية كشرط من شروط التنمية.

---

[1] **الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، (2002). أبوظبي: الاتحاد النسائي العام.**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- لتحقيق هذه الخصائص فهذا يتطلب تحسين الخصائص النوعية المتكافئة للمرأة من أجل تفعيل أدوارها كافة في المجتمع.[1]

د. **المرأة والتعليم**

ما حققته ابنة الإمارات في مجال التعليم من مكانة ووجود وأرقام ومستويات تفوق أعداد الذكور، لذا أصبح من الضروري التسليم بالثقة فيها وفي إمكانياتها والاعتماد عليها لكي تساهم في التنمية الأساسية للمجتمع، وفق نتائج عطائها في المستوى التعليمي. وقد أثبتت الإحصائيات جميعها منذ البداية أن عدد المنتسبات للتعليم يفوق عدد المنتسبين الذكور، ومستواهم التعليمي أعلى، وعدد الخريجات أيضا يصل إلى ضعف عدد الخريجين.

وقد بلغت نسبة الفتيات المنتسبات للتعليم الابتدائي 83%، ويشكلن 62% من المنتسبات للتعليم العالي، مع زيادة عدد الحاصلات على درجات الماجستير والدكتوراه.[2] وتوضح الجداول التالية أعداد الإناث والذكور الملتحقين بجامعة الإمارات لجميع الأعوام جدول رقم (2)، حيث كان عدد الذكور أكثر من عدد الإناث في الأعوام الأولى منذ 1977 وحتى 1982، ثم بدأ عدد الإناث الملتحقات بالجامعة يزيد سنويا عن عدد الذكور حتى عام 2005.

وكذلك أعداد الخريجين والخريجات من جامعة الإمارات في الجدول رقم (3)، حيث كان عدد الخريجين أكثر من عدد الخريجات في السنوات الأربع الأولى، وهو الأمر الطبيعي لأن عدد الملتحقين من الذكور كان أكبر، ثم منذ عام 1983 وحتى 2004 كان عدد الخريجات أكثر من عدد الخريجين. وأما بالنسبة لكليات التقنية العليا، في الجدول رقم (4)، فإن عدد الخريجين كان أكثر من عدد الخريجات في أول سنتين (1992،1993)، ثم بدأ عدد الخريجات يرتفع عن عدد الخريجين من عام 1994 وحتى عام 2005.

---

[1] **الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، (2002). أبوظبي: الاتحاد النسائي العام.

[2] "الإمارات تؤكد أمام الأمم المتحدة: تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار" **جريدة الاتحاد**، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (2)

عدد الملتحقين بجامعة الإمارات تبعا للجنس سنويا

Academic Year	Male	Female	Total
1977/1978	330	205	535
1978/1979	351	242	593
1979/1980	458	375	833
1980/1981	646	518	1164
1981/1982	854	753	1607
1982/1983	839	951	1790
1983/1984	965	890	1855
1984/1985	1188	1551	2739
1985/1986	1086	1466	2552
1986/1987	1253	1414	2667
1987/1988	1100	1542	2642
1988/1989	908	1688	2596
1989/1990	988	2251	3239
1990/1991	1011	2775	3786
1991/1992	997	2292	3289
1992/1993	915	2499	3414
1993/1994	1082	2789	3871
1994/1995	1235	3350	4585
1995/1996	1021	2782	3803
1996/1997	1032	3374	4406
1997/1998	1820	3776	5596
1998/1999	1937	3413	5350
1999/2000	1935	2870	4805
2000/2001	2015	3319	5335
2001/2002	2363	4375	6738
2002/2003	1621	3465	5086
2003/2004	1916	3679	5955
2004/2005	1663	3259	4922

www.uaeu.ac.ae

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (3)

عدد خريجين جامعة الإمارات تبعا للجنس

Academic Year	Male	Female	Total
1980/1981	278	194	472
1981/1982	290	213	503
1982/1983	304	291	595
1983/1984	361	442	803
1984/1985	452	391	843
1985/1986	605	670	1275
1986/1987	501	701	1202
1987/1988	428	774	1202
1988/1989	480	809	1289
1989/1990	415	742	1157
1990/1991	383	794	1177
1991/1992	416	891	1307
1992/1993	400	968	1368
1993/1994	382	1021	1403
1994/1995	324	1023	1347
1995/1996	272	1016	1288
1996/1997	342	1340	1682
1997/1998	445	1931	2376
1998/1999	527	1777	2304
1999/2000	565	2361	2926
2000/2001	548	2432	2980
2001/2002	575	2255	2830
2002/2003	517	2174	2691
2003/2004	512	1838	2350

www.uaeu.ac.ae

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عالمية، مثل المهرجان السينمائي الأخير في إمارة دبي 2006، كما انها درست الفندقة والسياحة وعملت فيها، فأصبحت مسؤولة علاقات عامة في الفنادق، ومنظمة مؤتمرات دولية، تمثل الدولة، وتحسن الأداء. وتبين الجداول التالية نسبة الإناث إلى الذكور في الدرجات الوظيفية العليا من درجة وكيل وزارة وحتى الدرجة الرابعة في الجدول رقم (5)، وذلك وفق تعداد سبتمبر 2005. حيث نسبة النساء لا تُذكر في أعلى درجتين في الجدول وهما وكيل وزارة ووكيل وزارة مساعد مقارنة بنسبة الرجال، ومع ذلك فنسبة الإناث أعلى في درجة الأستاذ الجامعي، والتي تعني أنها تتطلب تعليما أكثر، ثم يرتفع عدد الإناث في الدرجات الوظيفية الثانية والثالثة والرابعة عن عدد الذكور كثيرا، ليصير المجموع لصالح النساء. علما بأن درجات وظيفية كثيرة أخرى لا يمكن تجاهلها أبدا وصلت لها المرأة مع تشكيل الحكومة الجديدة في فبراير 2006.

جدول (5)

توزيع الوظائف الحكومية العليا حسب الجنس

وفق إحصائية 7 سبتمبر 2005

Designation	male	female	Total
وكيل وزارة	22	1	23
وكيل وزارة مساعد	66	7	73
أستاذ جامعي	27	29	56
موجهيين	6	5	11
الأولى	266	47	313
الثانية	581	672	1253
الثالثة	1157	3539	4696
الرابعة	1602	9832	11434
المجموع	3727	14132	17859

ديوان الخدمة المدنية – أبوظبي سبتمبر 2005

أما الجدول رقم (6) فهو يبين أعداد الموظفين المواطنين الإناث إلى الذكور في الجهات الحكومية في الدولة، أيضا وفق إحصائية سبتمبر 2005. ويُلاحظ أن أعلى عدد للمواطنات موجود

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في قطاع التربية والتعليم بنسبة كبيرة جدا مقارنة بكل القطاعات الأخرى، ربما لأنه القطاع المفضل لعمل النساء لدى الأغلبية في الدولة، تليها وزارة الصحة، ثم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

جدول (6)

توزيع الموظفين المواطنين على

الوزارات الحكومية تبعا للجنس سبتمبر 2005

الوزارة	ذكور	إناث
وزارة التربية والتعليم	2950	14857
وزارة الصـــــحـــة	1042	2389
وزارة الاعـــلام والثقافة	180	126
وزارة الداخلية	99	84
وزارة الطاقة - قطاع الكهرباء والماء	17	23
وزارة الاشغال العامة	178	102
وزارة الزراعة والثروة السمكية	320	80
وزارة المواصلات	45	23
وزارة الخارجية	148	98
قطاع العدل	448	138
وزارة العمل والشئون الاجتماعية	542	686
وزارة المالية والصناعة	166	134
ديوان الخدمة المدنية	61	58
وزارة الإقتصاد/ قطاع التخطيط	62	42
وزارة الإقتصاد والتخطيط/ قطاع الاقتصاد	93	65
وزارة الطاقة - قطاع البترول والمعادن	26	8
رئاسة مجلس الوزراء	19	3
قطاع والاوقاف	190	31
وزارة شؤون المجلس الاعلى ومجلس التعاون	4	4
دائرة التشريفات والضيافة	88	8
التعليم العالي	16	31
وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء	19	15
ديوان نائب رئيس مجلس الوزراء(الشيخ حمدان)	4	5
ديوان نائب رئيس مجلس الوزراء(الشيخ سلطان)	24	1

ديوان الخدمة المدنية – أبوظبي سبتمبر 2005

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و. دور وسائل الإعلام

ترى الباحثة أن إحدى الوسائل الأكثر أهمية في تعميم فكرة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والحياة السياسية هي وسيلة الإعلام. إن الاستمرار في تناول القضية وطرحها ومناقشتها، ستجعل المسألة قريبة من أذهان الناس وليست دخيلة، وسيتقبلونها مع الوقت، وقد تكون وسائل الإعلام ناجحة بما فيه الكفاية لتجعل الناس ينتظرون هذه المشاركة.

لقد أظهرت وسائل الإعلام الإماراتية اهتمامها بمتابعة قضايا المرأة الإماراتية وتغطيتها بكل تفاصيلها، سواء بالكلمات التي قيلت حول القضية، أو بتغطية المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تتناول هذه القضية، وخاصة في المناسبات والأعياد الوطنية، كذلك من خلال متابعة أنشطة الاتحاد النسائي الإماراتي في هذا المجال، والكتابة حول أنشطة المرأة وأعمالها ومساهماتها في الدولة والتحديات التي تواجهها، ونسبة وجودها في كافة الميادين.

كما أن وسائل الإعلام كانت تتابع السيدات اللواتي وصلن إلى مناصب عالية في الدولة، وتجري معهن لقاءات حول جهودهن المبذولة، ودور الدولة والقيادة العليا في دعمها. وتنشر وسائل إعلامنا- وخصوصا الصحف والمجلات – المقالات والدراسات التي تناقش هذه القضية سواء محليا أو في الدول العربية . كما تنشر كلمات القيادة العليا وصناع القرار حول القضية.

ولاحظت الباحثة أن الصحف الإماراتية المحلية قامت في السابق بإجراء لقاءات مع السيدات اللواتي تم اختيارهن كأول أعضاء نساء في المجلس الاستشاري في الشارقة، حيث وضحت النساء مدى ترحيب الأعضاء بهن، ومدى تعاون الجميع، وطبيعة الدور الذي تقوم به كل منهن. وعرضت الصحف المحلية هذه اللقاءات بطريقة تزهو فيها بهؤلاء الأعضاء النساء المتميزات بنشاطهن في المجتمع. ولاتزال الصحف المحلية تجري المقابلات مع النساء اللواتي عُينّ كأعضاء جديدات في المجلس الاستشاري والمجلس البلدي في إمارة الشارقة.

هذا فضلا عن تناول إنجازات مجالس سيدات الأعمال في الدولة والسيدات في مناصب صنع القرار في دول مجلس التعاون والدول العربية. وقد أشادت الشيخة فاطمة في أكثر من مناسبة بوقوف وسائل الإعلام إلى جانب المرأة في نهضتها.[1]

---

[1] **صحيفة الاتحاد**، في تصريحات بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للاتحاد النسائي، أبوظبي، 2001/2/7 ص7

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تحرص الصحف الإماراتية المحلية على إبراز كل منصب تتقلده إمرأة في الدولة سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، وأي إنجاز يُحتسب للمرأة الإماراتية، سواء أدته بنفسها، أو منحتها إياه القيادة العليا. ويكفي أن قرار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في الثاني من ديسمبر 2005 بتغيير أسلوب شغر المقاعد في المجلس الوطني الاتحادي إلى نظام نصف انتخابي ونصف تعيين؛ قد غيّر توجهات الناس نحو تقبل فكرة انتخاب المرأة كعضو في المجلس، وأصبح محل الحوار الدائر بين الناس وفي وسائل الإعلام.

وترى الباحثة أن هذه الجزئية تصلح لدراسة تحليل مضمون وسائل الإعلام المحلية، المرئية والمقروئة والمسموعة، وأنها ستكون ذات فائدة كبيرة لطلبة العلم والباحثين في هذا المجال.

- **الوضع السياسي للمرأة الإماراتية**

يمكن التوصل إلى الواقع السياسي الذي تعيشه المرأة الإماراتية اليوم من خلال دراسة بعض العناصر المرتبطة بالعمل السياسي، سواء كانت مشاركة في مؤتمرات، أو مناصب قيادية، أو عضوية بعض المجالس التي لها دور تنفيذي.

أ. **المؤتمرات العالمية التي شاركت بها المرأة الإماراتية**

اعتبرت د. ميثاء الشامسي أن مشاركة المرأة الإماراتية في المؤتمرات الدولية، وتمثيلها لوجهة نظر الدولة في الخارج نوع من الأدوارالسياسية.[1] ويحرص الاتحاد النسائي العام على الاشتراك في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية بهدف الارتقاء بمكانة المرأة العلمية والثقافية، وتوعيتها بالأمور والقضايا المحلية والعالمية.[2] وذلك ابتداء من المؤتمر العالمي الأول بالمكسيك في 1975 ثم مؤتمر كوبنهاجن في 1980، والمؤتمر الثالث في نيروبي عام 1985 الذي أقر استراتيجية نيروبي للنهوض بالمرأة عام 2000 والتي تطبقها دولة الإمارات، ثم مؤتمر بكين في 1995، ومؤتمر (المستوطنات البشرية) في اسطنبول في عام 1996. وقد ألقت دولة الإمارات كلمتها في جميع هذه المؤتمرات.

---

[1] ميثاء الشامسي، نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي، جامعة الإمارات،(2002). " اتصال شخصي"

[2] الشامسي، ميثاء.(2000).ندوة المرأة الخليجية إلى أين؟.**المستقبل العربي**، (عدد 273) لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية.11/2000، ص95.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب. مناصب صنع القرار التي وصلتها المرأة الإماراتية

رغم أن حدود الدراسة تتوقف عند شهر سبتمبر 2005، ولكن التغييرات الوزارية والحكومية التي حدثت بعدها؛ أجبرت الباحثة على ضرورة التطرق لها، لما لها من تقدير واضح لدور المرأة.

لقد استطاعت ابنة الإمارات الوصول إلى مناصب إدارية عليا، واستطاعت أن تديرها وتعمل فيها بنجاح تام. فبعد أن كانت هناك سيدتان في منصب وكيل وزارة، ترقت إحداهما في التشكيل الحكومي الجديد في فبراير 2006 إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وهي معالي مريم الرومي. وهناك 7 سيدات في منصب وكيل وزارة مساعد وفق إحصائية سبتمبر 2005.[1]

أما لبنى القاسمي فبعد أن كانت مديرة مدينة التجارة الإليكترونية في إمارة دبي، لما اتصفت به من مثابرة وإخلاص وقدرة إدارية، منحها المرحوم الشيخ زايد بن سلطان شرف تعيينها كأول وزيرة إماراتية في نوفمبر 2004، لقطاع الاقتصاد والتخطيط. وكان هناك مشاورات قبل تعيين أول وزيرة بضرورة تشكيل وزارة لشؤون المرأة وتكون إمرأة مسؤولة عنها، وأن منح المرأة الإماراتية منصب وزاري هو ليس منصب شكلي، بل أساسي،[2] وقد أثبتت نجاحها فيه من خلال تجديد الوزارة لمعالي لبنى القاسمي كوزيرة للاقتصاد في الحكومة الجديدة 2006.

أما على مستوى الجامعة، فقد نالت د. ميثاء الشامسي منصب نائب مدير جامعة الإمارات.[3] وتم اختيار د. رفيعة غباش كرئيسة لجامعة الخليج العربي في البحرين، وهي أول امرأة عربية تشغل منصب كهذا، وتكررت رئاستها للجامعة مرتان.[4] كما أن وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق سمو الشيخ حمدان بن زايد شجع ابنة الإمارات على دخول السلك الدبلوماسي، من خلال تعيين الفتيات كملحقات دبلوماسيات في الخارجية، حتى زاد عددهن هذا العام 2006 عن 45 دبلوماسية على الأقل، وما يقارب 10 منهن يعملن في سفارات الدولة في الخارج. وقد أثبتن نجاحهن وتفوقهن وعطاءهن من خلال تأكيد السفراء العاملين معهم في وزارة الخارجية.

---

[1] إحصائية ديوان الخدمة المدنية: أبوظبي. سبتمبر 2005.

[2] غباش، موزة (2005). الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان- مواقف وإنجازات. سلسلة الدراسات الاجتماعية. دبي: مركز رواق عوشة بنت حسين الثقافي. ص 27.

[3] السويدي، عائشة، الحياري، أمجد. "الشيخة فاطمة: دخول المرأة في الحكومة أمر ممكن بدعم زايد" **الاتحاد**، (عدد 9820)، 2002/5/25 . ص 6- 7.

[4] "زايد وقضايا الدعم المتواصل للمرأة" مرجع سابق، ص 8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعل المستوى العسكري، دخلت المرأة الإماراتية العمل العسكري حتى وصلت إحداهن إلى منصب عميد في الجيش. وفي المناطق الحرة، فقد وصلت سلمى علي سيف حارب إلى منصب المدير التنفيذي لأهم منطقة حرة في دولة الإمارات وهي منطقة جبل علي، وهي أول سيدة تصل إلى مثل هذا المنصب على مستوى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.[1]

ج. مجلس سيدات الأعمال

تأسس مجلس سيدات الأعمال في إمارة أبوظبي في مارس 2002 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في تطوير عمل المرأة الإماراتية ودعمها في المجال الإقتصادي. وتلقى المجلس من بداية تأسيسيه دعم من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي، حيث قام المجلس برعاية سيدات الأعمال المواطنات في إمارة أبوظبي، وتفعيل دورهن في مجمل حركة التنمية الإقتصادية بالدولة، ومعالجة الصعوبات التي تواجه مسيرة سيدات الأعمال.[2]

واستطاع المجلس تحقيق جملة من الإنجازات والبرامج التي تلبي طموحات سيدات الأعمال في أبوظبي وتساهم في تشجيع المواطنات على الدخول في مجال تأسيس الأعمال التجارية الحرة، وزيادة تواصلهن مع سيدات الأعمال في مناطق مختلفة من العالم. وقد تجاوز عدد سيدات الأعمال المواطنات في الإمارة الـ 3 آلاف سيدة وهو ما يعكس الاهتمام المتصاعد من قبل المواطنات لتعزيز دورهن في مجمل الحياة الإقتصادية.

وقد كان أحد أهم المشاريع التي نفذها المجلس هو مشروع مبدعة في 2006 الذي أتاح للمرأة في المنزل أن تقوم بعمل تجاري في منزلها في مجالات معينة، مع تسهيل الإجراءات المعتادة لأي عمل تجاري.[3] هذا فضلا عن مجلس سيدات أعمال دبي الذي يقوم بعمل وإنجاز مشرف أيضا. وهناك مجالس لسيدات الأعمال في أغلب الإمارات، تحمي حقوق المرأة الاقتصادية.

ووفق آخر الإحصائيات؛ فإن عدد سيدات العمال في دولة الإمارات يقارب 15 ألف سيدة، وتملك النساء 20% من المحافظ الاستثمارية في الدولة، وتوجد 125 ألف مستثمرة، وتبلغ نسبة

---

[1] "أول سيدة تشغل المنصب في المنطقة ضمن تغييرات الهياكل الإدارية" **صحيفة الاتحاد**، الاقتصادي، الإمارات، 27 يونيو 2005، ص19.

[2] موقع مجلس سيدات الأعمال على الإنترنت Retrieved 5 Sep,2005: http://www.adbusinesswomen.ae/alinks.htm

[3] موقع مجلس سيدات الأعمال على الإنترنت Retrieved 5 Sep,2005: http://www.adbusinesswomen.ae/alinks.htm

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أرقام المستثمرات 43% من مجموع أرقام المستثمرين، يتداولن بمبلغ 13,8 مليار درهم في الأسواق المالية في دولة الإمارات.[1]

الطريف في الأمر، أن أول تجربة انتخابات حقيقية جرت في الدولة كانت اقتصادية، للتدرج في الأمر وإعداد المجتمع لتقبل وتعلم الانتخابات، وجرت الانتخابات بين أعضاء غرفة تجارة وصناعة أبوظبي البالغ عددهم 52 ألف عضو، بما فيهم سيدات الأعمال، فشاركت النساء في التصويت وفي الترشيح، وفي دعم العمليات الانتخابية رغم حداثة التجربة، وكان ذلك في ديسمبر 2005، ورغم فشل السيدتين اللواتي وصلن للترشيحات النهائية في الحصول على أي من المقاعد الثلاثة عشر المخصصة للانتخابات، إلا أن قانون رئيس الدولة حفظه الله أمر بتخصيص مقعدين من ضمن المقاعد الثمانية المخصصة للمعينين.

د. المجلس الاستشاري في الشارقة

أنشئ المجلس الاستشاري في 1999/12/6 ليكون عونا للحاكم، ويساعد الجهات الحكومية لتقوم بدورها في خدمة الصالح العام من خلال مناقشة القوانين المحالة إليه من المجلس التنفيذي، وإبداء الرأي فيما يعرضه عليه الحاكم من سياسات عامة ومقترحات مناسبة. كما أن له دور رقابي على الأجهزة الإدارية في الإمارة.

ويعتبر سلطة محلية خاصة بإمارة الشارقة، وله دور فعال في معالجة القضايا المختلفة رغم حداثته النسبية. وكان يتكون في الفصل التشريعي الأول من تأسيسيه من ست لجان و35 عضوا. وقد عين صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي حاكم إمارة الشارقة خمس نساء عضوات في المجلس الاستشاري للشارقة، وذلك في دور انعقاده العادي الأول عند افتتاحه المجلس في الفصل التشريعي الثاني، وذلك يوم 3 أكتوبر عام 2001.[2]

وبذلك يكون عدد الأعضاء 40 عضوا، خمسة منهم نساء، وتم إنشاء لجنة خاصة بهن هي لجنة شؤون الأسرة. وهكذا تعتبر ابنة الشارقة هي السباقة في الوصول إلى البرلمان السياسي. خاصة وأن الدستور في الدولة لا يفرق بين المرأة والرجل في عضوية المجلس الاتحادي الوطني، وكذلك الاستشاري في الشارقة.

---

[1] الكثيري، خديجة. تحت رعاية الشيخة فاطمة.. اختتام ندوة المرأة والأسهم، **صحيفة الاتحاد**، الاقتصادي،أبوظبي 23 فبراير 2006، ص2.

[2] محضر الجلسة الافتتاحية الأولى للفصل التشريعي الثاني في دور الانعقاد العادي الأول للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة. الشارقة:المجلس الاستشاري. 2001/10/3

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عند إضافة العضوات الخمسة في الفصل التشريعي الثاني، لم يتم تغيير الأعضاء الرجال، ولكن في الفصل التشريعي الثالث تم تغيير كل الأعضاء والعضوات، وزاد عدد العضوات إلى 7، ولكن بقي المجموع كما هو 40 عضوا. وقد تم تغييرهم لترسيخ مبدأ الديمقراطية، وإفساح المجال أمام جميع المواطنين لدخول التجربة البرلمانية واكتساب الخبرة. ويتم اختيار الأعضاء من ذوي الرأي والكفاءة والخبرة من قبل حاكم الإمارة. ومدة العضوية في المجلس سنتان ميلاديتان.[1]

وقد أثبتت عضوات مجلس الشارقة نجاحهن في عطائهن وأدائهن بشهادة زملائهن الأعضاء، مما دفع حاكم إلى تعيين سيدتين أيضا في المجلس البلدي في الشارقة عام 2003.

من الظلم مقارنة مدى حصول المرأة على حقوقها في الإمارات بدول الخليج العربي، لأن هناك فروق أخرى غير المذكورة سابقا، من حيث الخبرة العلمية والعملية، والتي سبقتها إليها نساء الكويت والبحرين وعمان، وليس من السهل إدخال المرأة الإماراتية إلى البرلمان دون ضمان نجاحها، كي لا تفشل التجربة من بدايتها، ويفقد المجتمع ثقته بها. لذا كان لا بد من إعداد المرأة الإماراتية أولا، وتدريبها بحيث تصبح مؤهلة تماما للعمل البرلماني، في نفس الزمن الذي يكون فيه المجتمع – بموروثاته الثقافية والاجتماعية– قد أصبح مستعد تدريجيا لإتاحة الفرصة لنسائه لحمل هذه المسؤولية مع الرجل. [2]

وتبين الباحثة أن هذا التدرج جاء من تجربة عضوية النساء في المجلس الاستشاري والمجلس البلدي في إمارة الشارقة، ومن مجالس سيدات الأعمال في مختلف الإمارات، ومن تجربة انتخابات غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في ديسمبر 2005، فضلا عن عضويتها في مجالس محلية كصندوق الزواج، ومجالس التعليم، وغيرها. لقد وُفقت المرأة الإماراتية في المناصب التي وصلتها، وحصلت على الدرجات العلمية التي تؤهلها. كل هذه النجاحات تحسب لصالح المرأة الإماراتية، بحيث أصبح المجتمع متقبلا وجودها في كل المجالات، بل ويطالب بإشراكها، خاصة في الشؤون التي تكون هي أدرى بها من الرجل.

---

[1] سلطان بن هده، الأمين العام للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، (2005). "اتصال شخصي".

[2] الخطيب، ميرفت. أول الغيث قطرة.. د.فتحية الكواري: المرأة في استشاري الشارقة خطوة أولى. **صحيفة الخليج**.الشارقة. 2002/08/09. ص 3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

الجـــزء الميـــدانـــي

من الدراســـة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قامت الباحثة باستخدام عدة أساليب بحثية للدراسة ككل، فالمبحث الأول يتضمن الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان، والمبحث الثاني يشمل تحليل نتائج المقابلات مع أعضاء المجلس الاستشاري في إمارة أبوظبي والمجلس الوطني الاتحادي، ومقابلات مع أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة. ويتخصص المبحث الثالث في تحليل مضمون جلسات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في أول فصل انضمت له النساء كعضوات، وهو الفصل التشريعي الثاني، منذ الثالث من أكتوبر عام 2001 وحتى الثالث من أبريل عام 2002، والذي شمل اثنتي عشرة جلسة.

المبحث الأول

الاستبيان الميداني ونتائجه

يتناول هذا المبحث وصف إحدى الأدوات البحثية التي استخدمتها الباحثة في هذه الدراسة، والأساليب العلمية والإحصائية المستخدمة، ونوع العينة وكيفية اختيارها، وطريقة جمع البيانات، والنتائج التي توصلت لها.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أ. حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المواطنين من الذكور والإناث العاملين في القطاع الحكومي، في جهات مختلفة في إمارة أبوظبي فقط، لصعوبة تنفيذ الدراسة في إمارات أخرى، لضيق الوقت، ومحدودية الدراسة. وقد تم تنفيذ الجزء الميداني من الدراسة في شهر يوليو 2005.

ب. منهج الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الأسئلة التي وردت في بداية الدراسة، ولاكتشاف الأبعاد النفسية والاجتماعية الأخرى التي لا تظهرها الدراسات النظرية، خاصة وأن هذه الدراسة جرت في فترة حديثة نوعا ما، مقارنة بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الساحة، لذا كان المنهج الوصفي هو المنهج الأمثل، لأنه يجمع البيانات ليصف الواقع بدقة وفق ظروف الزمان والمكان في الدراسة، ويعطي مؤشرات عن الأسباب الحقيقية وراء بعض السلوكيات أو الأحداث الجارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج.مجتمع الدراسة:

بلغ حجم العينة 140 مفردة، تم اختيارها بصورة غير عشوائية، وهي أقرب إلى العينة الصدفية، حيث شملت 14 جهة حكومية في إمارة أبوظبي، تم اختيار الجهات بصورة عشوائية من قائمة بأسماء المؤسسات الحكومية في إمارة أبوظبي.

تمت الاستعانة بمندوبتان جامعيتان لتوزيع الاستبيان على الجهات الحكومية، بعد أن تم تدريبهما على الاستبيان وتمت متابعتهما. وكان الاستبيان يوزع على 10 مبحوثين عشوائيين في كل جهة، خمسة من الذكور وخمسة من الإناث المواطنين.

د.أداة الدراسة وطريقة جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الاستبيان المطبوع كأداة رئيسية في جمع البيانات من المبحوثين. وتضمنت 24 سؤالا، معظمها أسئلة مغلقة، إلا في الجزئيات التي تتعلق بإجابات أخرى غير مذكورة أو لرأي إضافي. وكانت تُوزع على المبحوثين للإجابة عليها بأنفسهم دون تدخل المندوبات.

قسمت استمارة الاستبيان إلى ثلاث أجزاء رئيسية؛ جزء يمثل الأسئلة الشخصية الديموغرافية، وجزء أسئلة رأي عامة، والجزء الأخير كان مخصص للإناث. أما عن تفاصيل محاور الاستبيان فهي كالتالي:

- شملت الأسئلة الديموغرافية بعض البيانات عن بيئة المبحوث والتي قد تكون أثرت على إيجاباته ونظرته للأمور، مثل نسبة السفر للخارج، حيث يؤثر احتكاكه بالثقافات الأخرى على طريقة تفكيره، كذلك ما إن كانت زوجته أو والدته تعمل، المكان الذي درس أو يعمل فيه ما إذا كان مختلط ذكور وإناث أم منفصل، وأخيرا مدى عدل أسرة المبحوث بين الأخوة والأخوات.
- تضمن الجزء المتعلق بأسئلة الرأي العامة ما يلي:
  - رأي المبحوث عن نفسه وأسرته (الأسئلة رقم 1،3،10)
  - رأي المبحوث في مدى قدرات المرأة (الأسئلة رقم 2،8،9)
  - رأي المبحوث في الفروق بين المرأة والرجل (الأسئلة رقم 4،6)
  - نظرة المبحوث إلى رأي المجتمع ودوره (الأسئلة رقم 5،7،11)
- أما الجزء الأخير الموجه للإناث؛ فهو يقيس مدى تشجيع أهم إنسان في المجتمع الخليجي العربي لها، وهو والدها، ومدى قدراتها على الإقناع والمطالبة بحقوقها. والهدف منه معرفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مدى قدرة المرأة الإماراتية على المثابر في الوصول إلى مناصب قيادية، فإن استطاعت إقناع رب الأسرة – والذي أن وضحت الدراسة أهمية دوره – وإقناع رئيسها في العمل، فهي مهيئة للدخول في المشاركة الأوسع على مستوى المجتمع ككل.

عرض وتحليل نتائج الاستبيان

أولا: البيانات الديمغرافية

تم توزيع 140 استمارة على المبحوثين من الذكور والإناث، واسترجع منها 132 استمارة فقط، أي كانت نسبة الاستجابة عالية بنسبة 94%، لأن الموضوع أولا محل اهتمام المجتمع مع التغيرات الحاصلة محليا ودوليا، وثانيا لأن العينة المستهدفة في الجهات الحكومية أصبحت معتادة على هذا النوع من الدراسات والاستبيانات، وهو ما أكده كثير من المبحوثين.

بعض الأسئلة التي لم يجب عليها المبحوثين، وهي بنسب بسيطة جدا، لم يتم احتسابها في المجموع، وتم احتساب النسب على أساس مجموع الأسئلة المجاب عليها، في كل سؤال من الأسئلة القادمة.

1. النوع

بتقسيم العينة تبعا للنوع؛ فإن نسبة الذكور بلغت 46.2%، بينما نسبة الإناث 53.8%، ويوضح الجدول رقم (7) والرسم البياني المرفق ذلك.

الجدول رقم (7)

النوع	التكرار	النسبة%
ذكور	61	46.2
إناث	71	53.8
المجموع	**132**	**100.0**

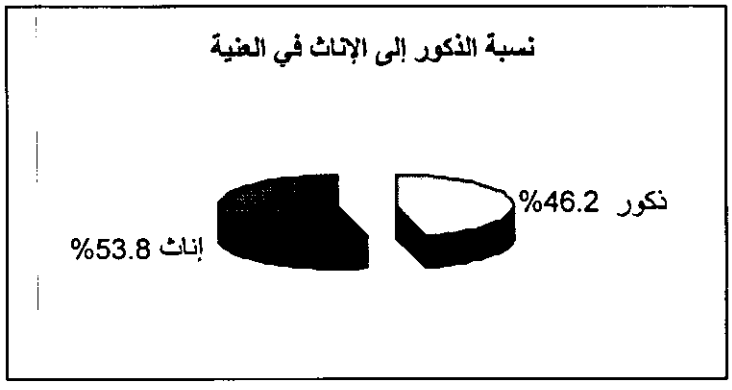

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2. العمر

كان السؤال الخاص بالعمر سؤالا مفتوحا، ومن ثم تم تصنيفه على ثلاث فئات عمرية، حيث لم يتجاوز سن أكبر مبحوث الـ 45 عاما، وبالتالي كانت الفئة العمرية المتوسطة (26-35) هي الأعلى نسبة 59.5%، تليها فئة الشباب الأصغر سنا، وأخيرا الفئة العمرية الأكبر (36-45) بنسبة 12.1%. 3 من المبحوثين لم يجيبوا على سؤال العمر. ويوضح الجدول التالي رقم (8) ذلك.

جدول رقم (8)

الفئات العمرية	التكرار	النسبة%
25 -17	33	28.4
35 - 26	69	59.5
45 - 36	14	12.1
المجموع	**116**	**100.0**

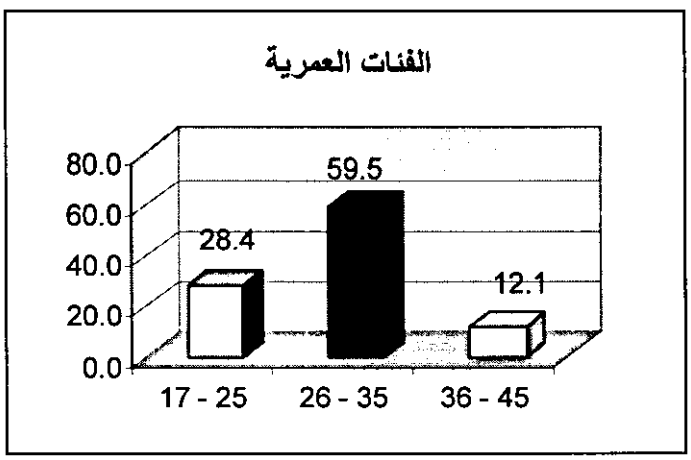

3. المستوى التعليمي

كان سؤال المستوى التعليمي قد تم تقسيمه إلى سبع خانات، تبدأ بمن يقرأ ويكتب، حيث يوجد في جهات العمل الحكومي مواطنين غير متعلمين، ولكن يعملون في وظائف بسيطة كمراسل أو سائق، وكان في العينة شخصا واحدا غير متعلم، وهي أقل الفئات نسبة، أما أعلى الفئات نسبة فهي فئة الجامعيين، حيث جاءت نسبتهم 57.4% من مجموع العينة. ويتضح ذلك من الجدول (9).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (9)

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
يقرأ ويكتب	1	0.8
الإعدادية	3	2.3
الثانوية	19	14.7
دبلوم عالي	23	17.8
جامعي	74	57.4
دراسات عليا	9	7.0
المجموع	**129**	**100.0**

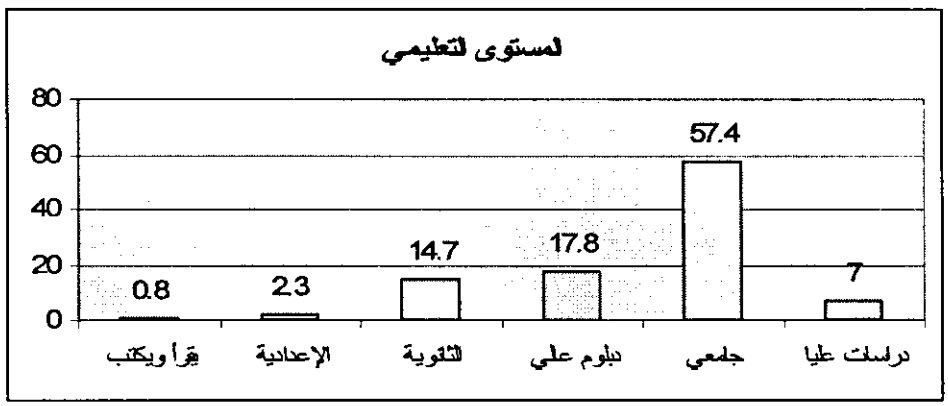

4. الحالة الوظيفية

رغم أن العينة كانت من الموظفين في الجهات الحكومية، إلا أن بعض الموظفين يكونون طلاب في نفس الوقت، فيجمعون بين الوظيفة والعلم. من مجموع 129 مفردة ممن أجابوا على هذا السؤال، كان منهم 13 طلبة علم، بنسبة 10.1%. ويبين الجدول رقم (10) ذلك.

جدول رقم (10)

الحالة الوظيفية	التكرار	النسبة %
يعمل	116	89.9
طالب	13	10.1
المجموع	**129**	**100.0**

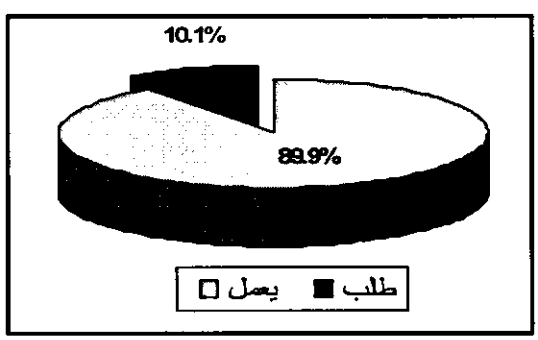

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5. الوضع الاجتماعي

رغم تقسيم الوضع الاجتماعي إلى أربع فئات، إلا أن فئة الأرمل جاءت خالية، وأعلى نسبة في العينة هي المتزوجين بنسبة 58%، وهو الأمر الطبيعي بالنسبة للفئات العمرية الواردة في العينة ولمصدرها من قطاع العمل. أما الأقل فهم المطلقين بنسبة 2.3%. ويكشف الجدول رقم (11) ذلك.

الجدول رقم (11)

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
أعزب	52	39.7
متزوج	76	58.0
مطلق	3	2.3
المجموع	**131**	**100.0**

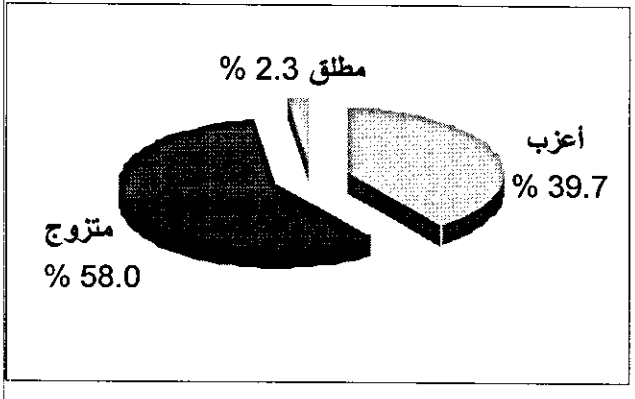

6. الأبناء

بحذف المبحوثين من حالتهم الاجتماعية (أعزب)، تتبقى 79 مفردة من العينة، حيث تم توجيه سؤال عن الأبناء، لأن نظرة الوالد أو الوالدة في العينة لموضوع المشاركة السياسية، والإجابات الأخرى في الاستبيان، تختلف عن من ليس لديه أبناء، أو غير متزوج.

فكانت نسبة من لديهم أبناء من المتزوجين والمطلقين 74.7 %، واحد منهم فقط مطلق والبقية متزوجين. أما نسبة من ليس لديهم أبناء فهي 25.3 %. ويوضح الجدول رقم (12) النتائج.

جدول رقم (12)

الحالة الاجتماعية / أبناء	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع
متزوج	58	%73.4	18	%22.8	%96.2
مطلق	1	%1.3	2	%2.5	%3.8
المجموع	**59**	**%74.7**	**20**	**%25.3**	**%100**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

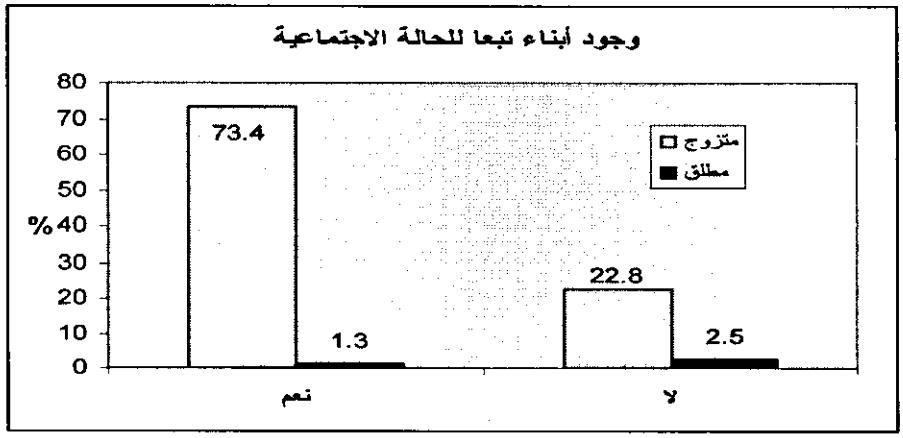

7. ما معدل سفرك خارج الدولة؟

بسؤال العينة عن مدى سفرها خارج الدولة؛ أجابت الأغلبية بنسبة 48.4% بأنها تسافر أحيانا، بينما أجاب 27.3% بأنهم يسافرون دائما، ونادرا ما يسافر 19.5% من العينة، بينما لم تسافر 4.7% أبدا خارج الدولة. تتبين هذه النتائج في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

معدل السفر	التكرار	النسبة %
دائما	35	27.3
أحيانا	62	48.4
نادرا	25	19.5
أبدا	6	4.7
المجموع	128	100.0

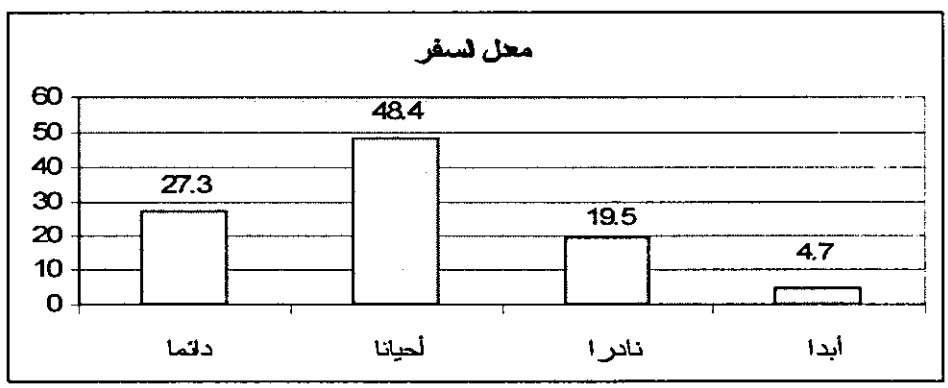

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

8. هل الزوجة تعمل؟

جاءت النسب متساوية للذكور المتزوجين في العينة بين من تعمل زوجاتهم ومن لا تعمل زوجاتهم وهي 24.6%. أما البقية فهم إما غير متزوجين، أو إناث لا ينطبق عليهم السؤال. ويكشف الجدول رقم (14) هذه النتائج.

جدول رقم (14)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
نعم	28	24.6
لا	28	24.6
غير متزوج	24	21.1
لا ينطبق	34	29.8
المجموع	**114**	**100.0**

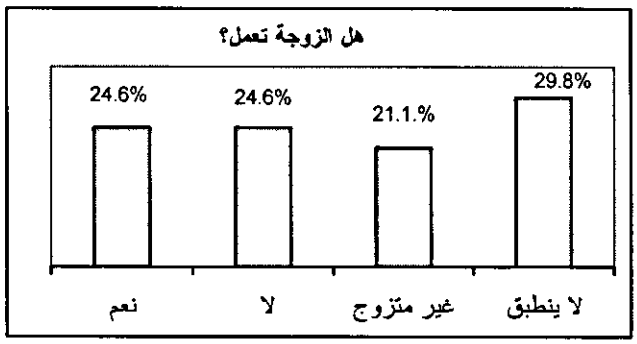

9. هل الأم تعمل أو سبق لها العمل؟

اتضح من الاستبيان أن معظم أفراد العينة بنسبة 88.3% لا تعمل أمهاتهم ولم يسبق لها أن عملت، ومرور المبحوث بتجربة عمل والدته أو والدتها يؤثر كثيرا على الصورة التي تُرسم لدور المرأة في الحياة العملية بشكل عام. تتضح النتائج في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
نعم	15	11.7
لا	113	88.3
المجموع	**128**	**100.0**

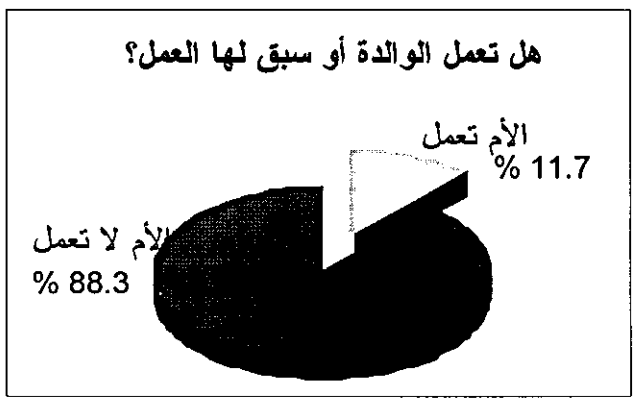

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

10. هل مكان عملك أو دراستك مختلط؟

معظم أفراد العينة يعمل أو يدرس في بيئة يختلط فيها الذكور بالإناث، وجاءت نسبتهم 75.4%، أما البقية 24.6 % فبيئة عملهم أو دراستهم تفصل بين الذكور والإناث. ويتبين ذلك في الجدول رقم (16)

جدول رقم (16)

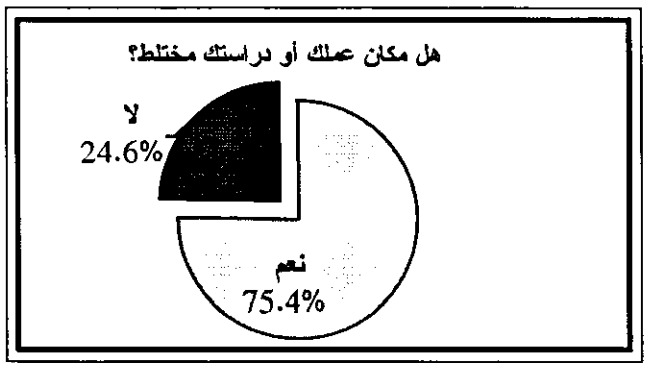

الاستجابة	التكرار	النسبة %
نعم	98	75.4
لا	32	24.6
المجموع	**130**	**100.0**

11. هل كانت أسرتك تعدل بين الأخ وأخته؟

أكد 70.6% من العينة أن أسرهم كانت تعدل دائما بين الأخ والأخت في المنزل، بينما أجاب 25.4% أنهم كانوا يعدلون أحيانا، وذكر 4% من المبحوثين أن أسرهم نادرا ما كنت تعدل بين الأخ والأخت. ويكشف الجدول رقم (17) ذلك.

جدول رقم (17)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
دائما	89	70.6
أحيانا	32	25.4
نادرا	5	4.0
المجموع	**126**	**100.0**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

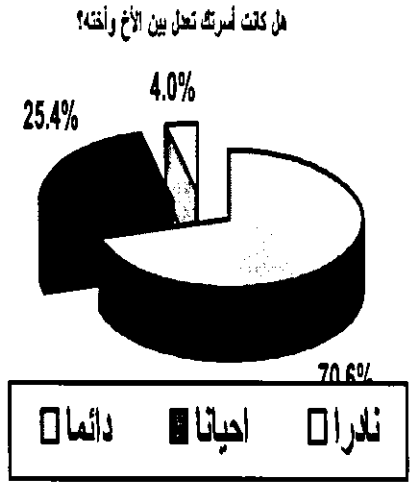

ثانيا: أسئلة الرأي الأساسية

1. **هل تحبذ عمل المرأة من أسرتك في مجالات محددة، أم لا يهمك طالما أنه يرضيها؟**

رغم أن نسبة الإناث كانت أكثر من نسبة الذكور في العينة، ومع ذلك فقد يتأثر كلاهما برأي المجتمع، فقد أجابت الأغلبية بنسبة 62% أنها تفضل عمل المرأة في مجالات محددة، بينما ذكر 38% من العينة أنه لا يهم مجال العمل طالما أنه يرضيها. يظهر ذلك في الجدول رقم (18)

الجدول رقم (18)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
مجالات محددة	80	62.0
لا يهمني طالما يرضيها	49	38.0
المجموع	**129**	**100.0**

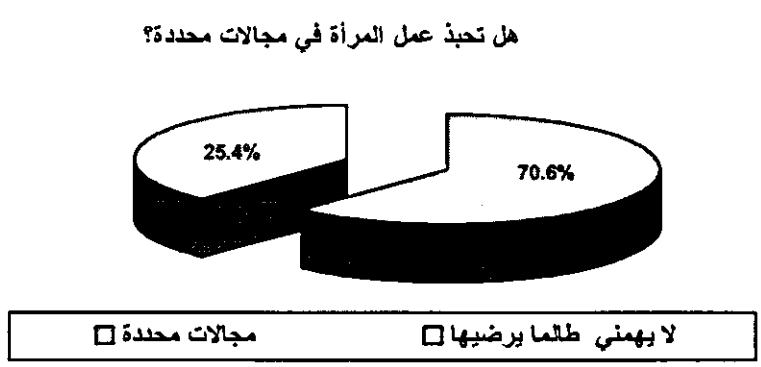

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2. هل توافق على عمل المرأة الإماراتية بشكل عام في المجالات التالية

طرح هذا السؤال على المبحوث 6 وظائف قيادية وفي مناصب عليا؛ كمقترحات لإمكانية عمل المرأة الإماراتية بها، وترك الخيار السابع مفتوح لأي وظيفة عليا لم يذكرها الاستبيان. فجاءت النتائج إيجابية في أغلبها تقريبا. حيث أجمع 82.3% بموافقتهم على أن تتقلد المرأة منصب مديرة جامعة حكومية، تلتها في الترتيب وظيفة وكيلة وزارة بنسبة 66.7%، وكذلك كانت النسب مرتفعة لجميع المناصب.

في حين أن أقل نسبة جاءت من نصيب السفيرة وهي 42.6% فقط، ويرجع ذلك للعادات والتقاليد المجتمعية التي أتاحت للمرأة دخول مجالات عمل واسعة، ولكنها لا تزال لا تتقبل فكرة اضطرار المرأة للسفر للخارج، وخاصة أن تتقلد منصب خارج الدولة، مما يؤثر على ظروف أسرتها أيضا.

وجاء المتوسط العام للمناصب القيادية والهامة والتي من الممكن أن تتقلدها المرأة بنسبة 62.0% على اختلاف أنواع هذه الوظائف العليا المطروحة في السؤال. ويوضح الجدول رقم (19) تلك النتائج.

جدول رقم (19)

المجال	نعم %	لا %	لا أعرف %
وكيلة وزارة	66.7	27.9	5.4
وزيرة	54.6	37.7	7.7
مدير عام هيئة	65.4	27.7	6.9
سفيرة	42.6	48.1	9.3
عضو المجلس الوطني	60.8	32.3	6.9
مديرة جامعة حكومية	82.3	15.4	2.3
المتوسط العام	**62.0**	**31.5**	**6.5**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

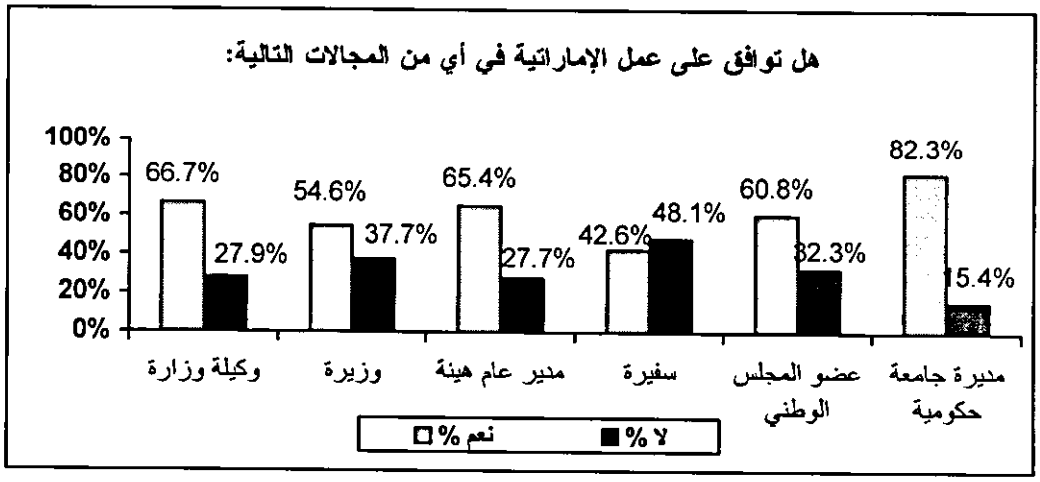

3. هل يهمك إن كان رئيسك في العمل رجل أو أمرأة؟

في بعض جوانب الدراسة؛ تطرقت الباحثة إلى أن أحد معوقات المرأة من الوصول إلى مناصب صنع القرار هو رفض البعض أن ترأسهم امرأة، لذا فإن هذا السؤال يقيس ما إن كان أفراد العينة يهتمون بجنس من يرأسهم أم لا. فجاءت الإجابات شبه متقاربة، ولكن الأغلبية بنسبة 50.8% قالت أنها لا تهتم، بينما قال 46.1 % أن الأمر يهمهم. ويظهر الجدول رقم (20) ذلك.

جدول رقم (20)

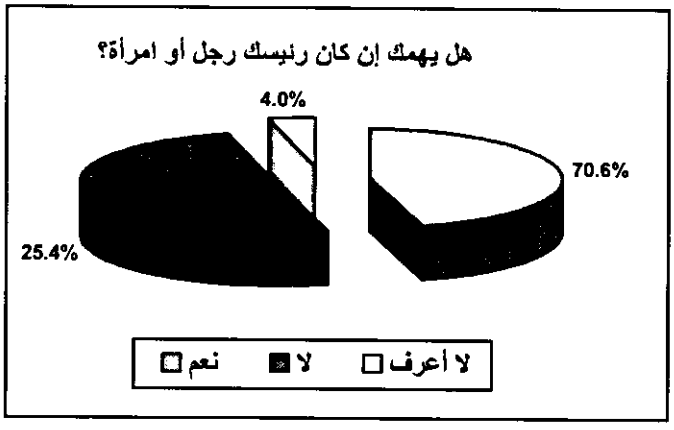

الاستجابة	التكرار	النسبة%
نعم	59	46.1
لا	65	50.8
لا أعرف	4	3.1
المجموع	**128**	**100.0**

4. من الأكفأ برأيك في العمل القيادي الرجل أم المرأة؟

رغم أن نصف العينة تقريبا اعتبر أنه لا فرق لديهم إن كان رئيسهم رجل أو امرأة في السؤال السابق، إلا أن 39.7% من العينة يعتبرون أن الرجل أكفأ من المرأة في العمل القيادي، بينما أكد 45.8% أن الكفاءة في العمل القيادي تعتمد فقط على الخبرة والمقدرة، ولا علاقة لنوع القائد في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدائه. 11.5% من العينة رأت أنه لا فرق بينهما في العمل القيادي، وذكرت نسبة صغيرة جدا 3.1% أن المرأة أكفأ من الرجل في العمل القيادي. يتضح ذلك في الجدول رقم (21).

جدول رقم (21)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
الرجل	52	39.7
المرأة	4	3.1
لا فرق	15	11.5
يعتمد على الخبرة والمقدرة	60	45.8
المجموع	**131**	**100.0**

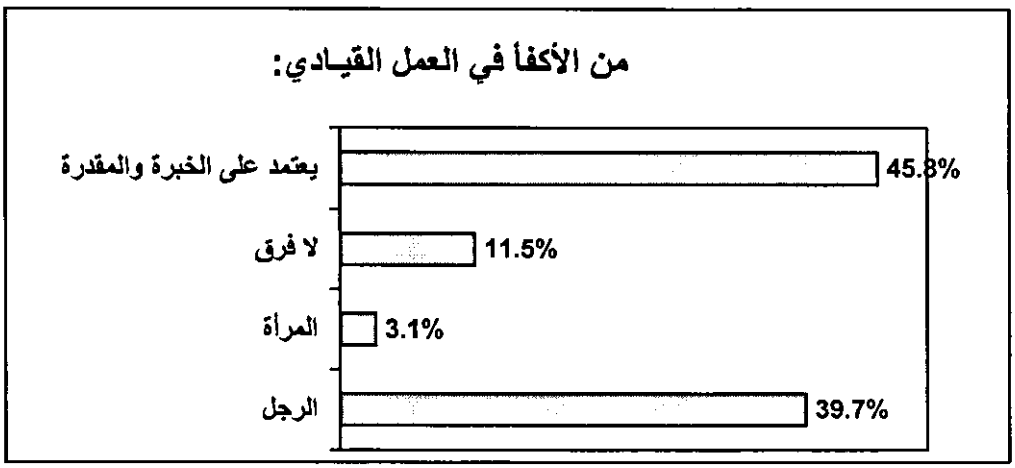

5. لماذا يعامل المجتمع المرأة معاملة تختلف عن معاملته للرجل؟

تسعى الباحثة لمعرفة رأي المبحوث الشخصي الذي قد لا يعلن عنه مباشرة إن كان السؤال موجه له مباشرة، وما يعتقده حول رأي المجتمع، وقد حددت الباحثة في الستمارة ما المقصود بالمجتمع، فهو ليس كل المجتمع، وإنما التقليديين، كبار السن، وسائل الإعلام. والسؤال مغلق شمل 6 اختيارات فضلا عن اختيار مفتوح لأي إجابة أخرى قد ترد على ذهن المبحوث.

طبعا السؤال متعدد الإجابات، فكانت أكثر الأسباب التي بررتها العينة وراء معاملة المجتمع للمرأة معاملة تختلف عن معاملة الرجل هي الخلط بين التقاليد وبين أحكام الدين بنسبة 64.8 %، تليها العادات القبلية غير المنطقية بنسبة 32.5 %، وهاتان النقطتان متقاربتان تقريبا، لأن كلتاهما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ترجعان السبب للتقاليد. أما أقل الأسباب وراء تمييز المجتمع بين الرجل والمرأة برأي العينة هو عدم دفاع المرأة عن حقوقها بنسبة 8.8%. يبين الجدول رقم (22) هذه النتائج.

جدول رقم (22)

المجال	نعم %	لا %
الخلط بين التقاليد والدين	64.8	31.2
الخوف من تأثير الغرب	17.6	78.4
غيرة الرجل من نجاح المرأة	16.0	80.0
عدم دفاع المرأة عن حقوقها	8.8	87.2
تشويه الإعلام لصورة المرأة	12.8	83.2
العادات القبلية غير المنطقية	32.5	63.2

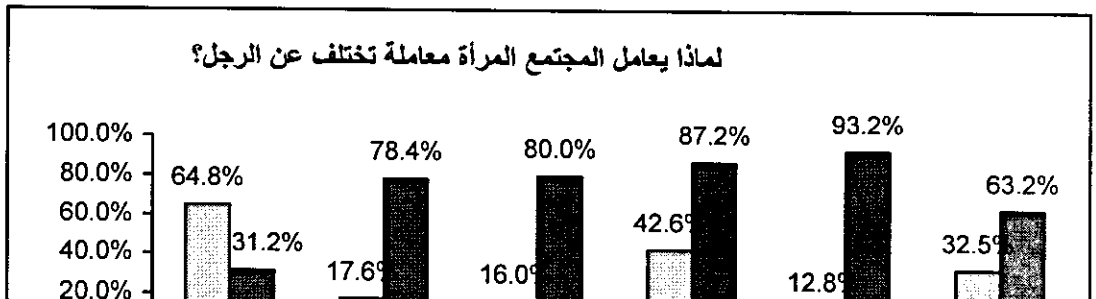

6. هل تعتقد أن الفروق الجسدية بين المرأة والرجل تجعل أحدهما افضل في العمل السياسي؟

يبحث هذا السؤال فيما إذا كان البعض يعتقد أن الفروق الجسدية بين المرأة والرجل هي السبب وراء تنصيب أحدهما في منصب دون الآخر، دون أن يحدد السؤال الإجابة لصالح أي منهما، مجرد استكشاف لطريقة التفكير حول تأثير الفروق الجسدية. وقد يكون عدم تحديد هذا هو السبب في أن نسبة من العينة 17.7% أجابت بعدم المعرفة.

أجاب الأغلبية بنسبة 43.1% بأنها لا تؤثر، بينما قال 39.2% بأن الفروق الجسدية تؤثر. وتتضح النتائج في الجدول رقم (23).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (23)

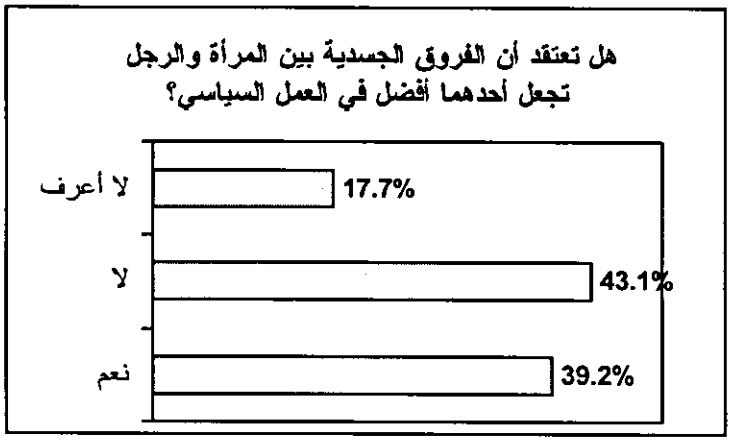

الاستجابة	التكرار	النسبة%
نعم	51	39.2
لا	56	43.1
لا أعرف	23	17.7
المجموع	**130**	**100.0**

7. برأيك ما هي أسباب اعتراض البعض على مشاركة المرأة السياسية؟

يقدم السؤال للمبحوث مجموعة من الخيارات الستة، فضلا عن السابع مفتوح، والسؤال من الأسئلة متعددة الإجابة. لم يشكك المبحوثون في مقدرة المرأة على المشاركة السياسية، حيث أجاب 68.0% على هذا البند بلا، كما أنهم يؤكدون على أن الدين لا يحرم ذلك أيضا 68.8%. أما من أشاروا إلى أن السبب هو الحفاظ على العادات والتقاليد فنسبتهم 45.0%، ورغم أن هذه النسبة ليست كبيرة إلا أنها تعد النسبة الأكبر من وجهة نظر العينة في أسباب اعتراض البعض على مشاركة المرأة السياسية. ويكشف الجدول رقم (24) ذلك.

جدول رقم (24)

الأسباب	نعم %	لا %
الاعتقاد بأن الدين يحرم ذلك	31.2	68.8
خوفا عليها وعلى مشاعرها	20.0	80.0
التشكيك في قدرتها	32.0	68.0
خوفا من تفوقها ونجاحها	9.6	90.4
حفاظا على العادات والتقاليد	45.0	54.4
الغيرة عليها	**19.2**	**80.8**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

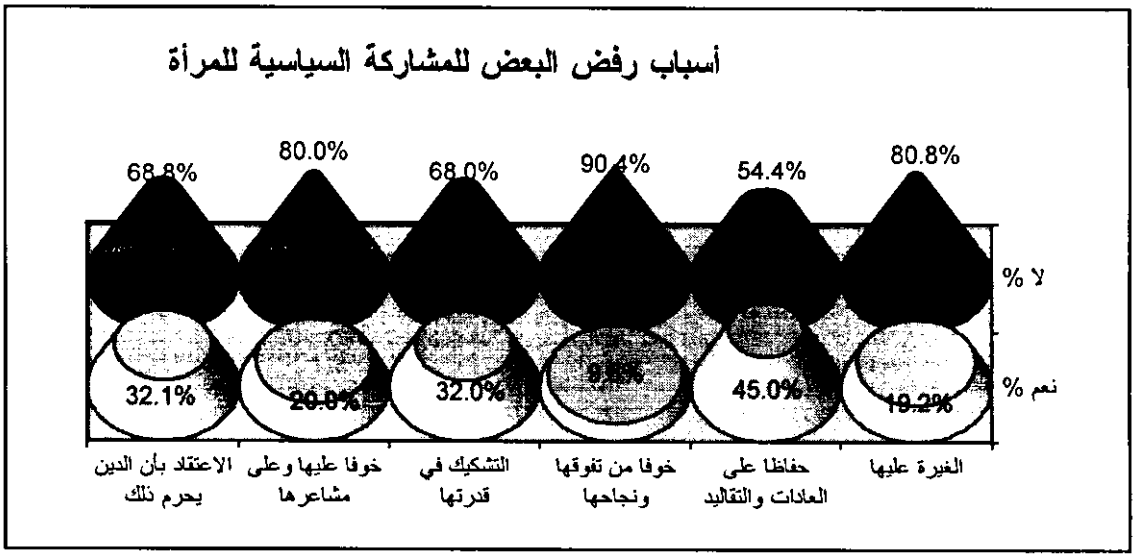

8. برأيك؛ ما أهمية إشراك المرأة في كل مجالات الحياة العملية وخاصة السياسية لها؟

سؤال آخر متعدد الإجابات، يقيس رأي المبحوث في احتياجات وقدرات للمرأة للمشاركة في كافة مجالات الحياة. فرأت أغلب العينة 54.8% أن المرأة بحاجة لهذه المشاركة لأن المجتمع أساسا بحاجة لمشاركتها، وثانيا لأن المرأة مثلها مثل الرجل 34.9 %. ويوضح الجدول رقم (25) ذلك.

جدول رقم (25)

المجال	نعم %	لا %
لأن المجتمع بحاجة لمشاركتها	54.8	39.7
لتثبت وجودها وتحافظ عليه	31.7	62.7
تجنبا للضغوط الخارجية	17.5	77.0
لأن الرجل غير قادر على ادراك احتياجتها	11.1	83.3
لأن مثلها مثل الرجل	34.9	59.5

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

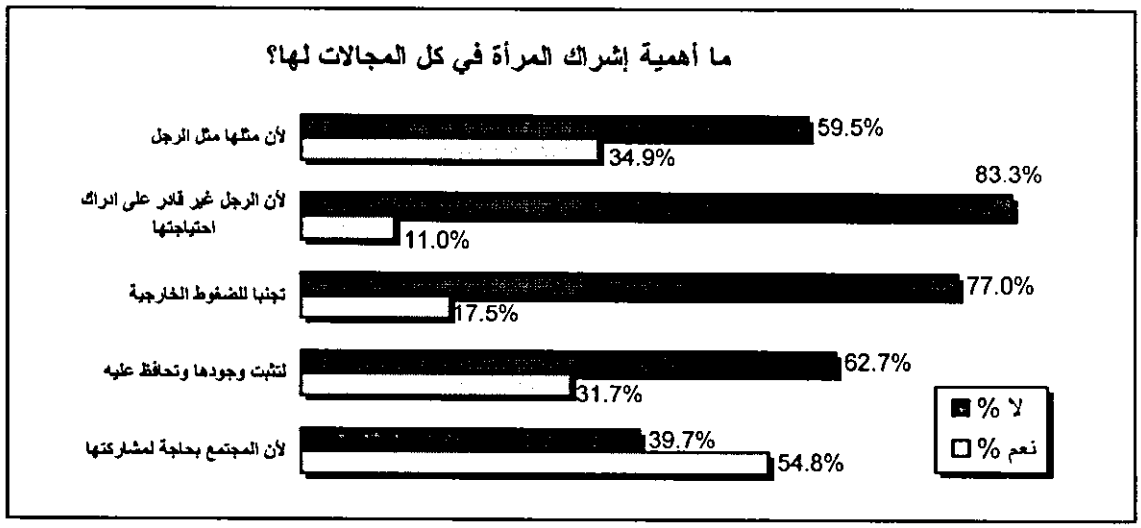

9. هل تعتقد أن المرأة الإماراتية مؤهلة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي؟

السؤال الثالث الذي يحاول معرفة رأي العينة في قدرات المرأة الإماراتية؛ من حيث أهليتها لعضوية المجلس الوطني الاتحادي، فأجابت الأغلبية بنسبة 58.6 % بأنها مؤهلة للعضوية، وهي نسبة عالية مقارنة بمن أجاب بالنفي بنسبة 20.3 %. الجدول رقم (26) يبين ذلك.

جدول رقم (26)

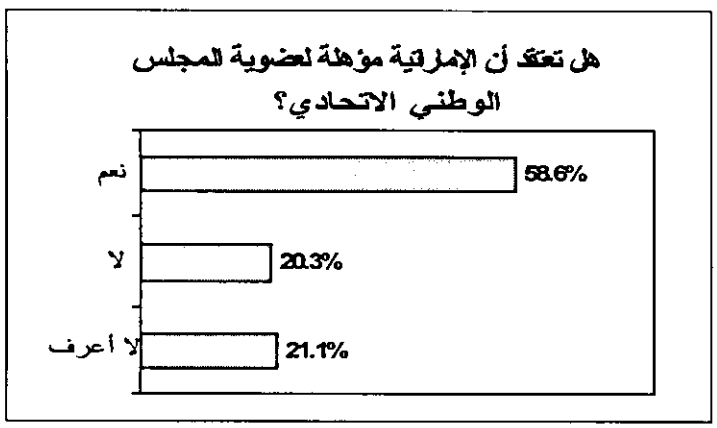

الاستجابة	التكرار	النسبة %
نعم	75	58.6
لا	26	20.3
لا أعرف	27	21.1
المجموع	**128**	**100.0**

10. إن تم تشكيل المجلس الوطني الاتحادي بالانتخاب، فهل تنتخب:

يتوجه هذا السؤال إلى العينة لمعرفة مدى حياديتهم في حالة تطبيق قانون الانتخابات في الدولة، فهل سيعطون صوتهم تبعا لنوع الناخب، أم تبعا لمعايير الكفاءة. حصل خيار حسب الكفاءة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على النسبة الأعلى 50.8%، يليه الرجل بنسبة 42.9%، لأن المجتمع لم يعتد فكرة وجود امرأة عضو في المجلس، لذا كانت نسبة اختيارها ضعيفة جدا 5.6%. ويقدم الجدول رقم (27) النتائج.

جدول رقم (27)

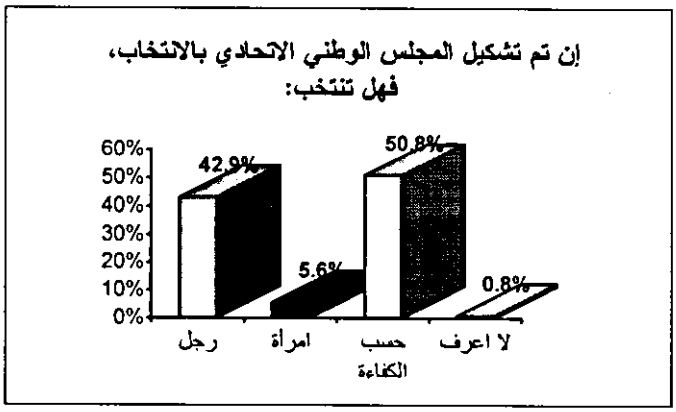

الاستجابة	التكرار	النسبة %
رجل	54	42.9
امرأة	7	5.6
حسب الكفاءة	64	50.8
لا اعرف	1	0.8
المجموع	**126**	**100.0**

11. هل شعرت يوما بأن الدولة تميز بين المرأة والرجل في الحقوق؟

يعتبر 70.3% من العينة أن الدولة لا تميز بين المرأة والرجل في الحقوق، بينما ذكرت نسبة بسيطة 17.2 % أن هناك تمييز. ويظهر ذلك في الجدول رقم (28).

جدول رقم (28)

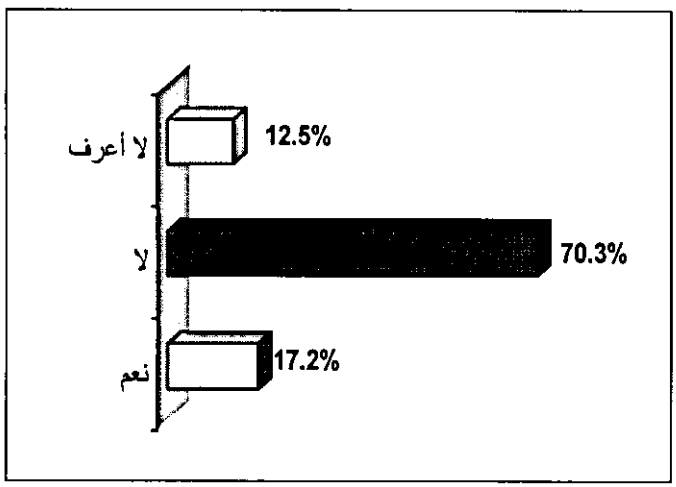

الاستجابة	التكرار	النسبة %
نعم	22	17.2
لا	90	70.3
لا أعرف	16	12.5
المجموع	**128**	**100.0**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا: الأسئلة الخاصة بالإناث

12. هل شجعك والدك يوما على:

تسعى الباحثة إلى اكتشاف طبيعة العلاقة بين الفتاة وأبيها في الأسرة الإماراتية، حيث أن كثير من الأباء ممن تعلم، أو تغير مع تطور المجتمع يدفع ابنته إلى الاستقلال والاعتماد على الذات قبل الزواج، وخاصة الحصول على الشهادة التي تضمن لها مستقبلها في حالة عدم زواجها. وبعض الأباء بطبعهم يدركون ضرورة المساواة بين أبنائهم وبناتهم، فلا يميزون بينهم على أساس النوع، نعم يخافون على الفتاة، ولكن يشجعونها أيضا، لأنهم لا يضمنون ما قد يحدث في المستقبل.

هذه الصورة الإيجابية التي افترضتها الباحثة عن الأباء الإماراتيين، باعتبار أن أغلب الإناث في العينة في عمر الشباب، وبالتالي فإن أبائهم على الأغلب متعلمون، ولكن النتيجة جاءت عكس تصورات الباحثة. تم حذف الذكور من الجداول الإحصائية قبل احتساب نتائج هذه الأسئلة، فكان عدد الإناث 71 في العينة.

أتاح هذا السؤال للمبحوثات مجموعة من العناصر التي تحتاجها الفتاة، كما الفتى، لتصبح ذات شخصية قيادية. فالعنصر الذي تضع أمامه المبحوثة إشارة، يعتبر كإجابة نعم، وما تتركه خاليا؛ يُحتسب على أنه لا، تبعا لصيغة السؤال.

فجاءت النتائج كما الآتي: أكثر ما يشجع الأب ابنته عليه هو التعليم بنسبة 53.5%، يليه العمل بنسبة 47.9%، ثم تطوير الذات والاعتماد على الذات بصورة متساوية وهي 40.8%، وجاء الاستقلال المادي هو الأقل نسبة 28.2% ربما باعتبار أن ولي أمرها هو من يُفترض به أن ينفق عليها. أما المتوسط العام لتشجيع الأب لابنته في العينة فكانت بنسبة 42.2%. ويوضح الجدول رقم (29) النتائج.

جدول رقم (29)

المجال	التكرار	نعم %
العلم	38	53.5
العمل	34	47.9
تطوير الذات	29	40.8
استقلالك المادي	20	28.2
الاعتماد على الذات	29	40.8
المتوسط العام	-	**42.2**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

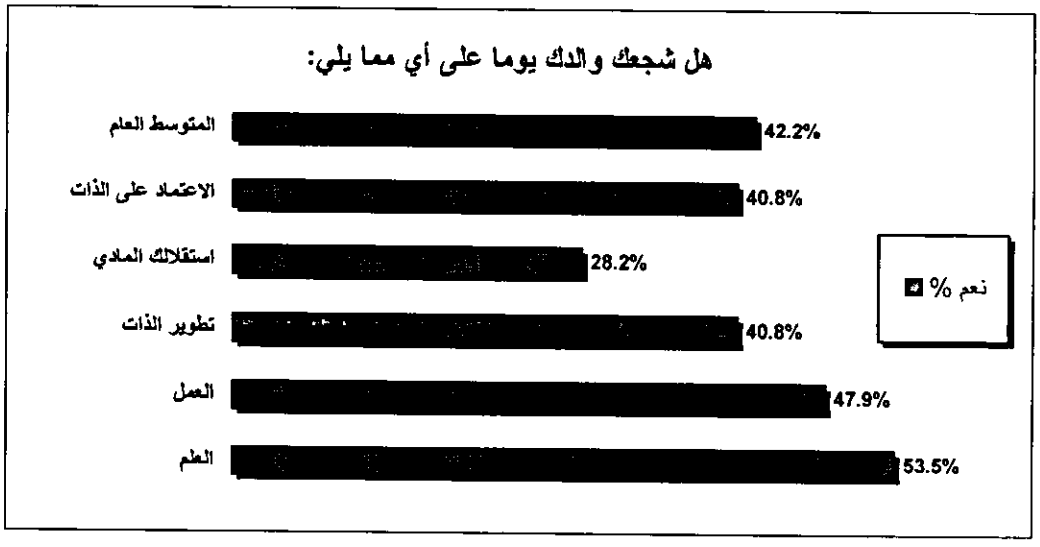

13. هل أنتي قادرة على إقناع ولي أمرك بأمر ترغبين فيه، يعارض التقاليد، ولكنه ليس محرما؟

كثيرا ما تصادف الفتاة الإماراتية مواقف تتطلب منها اتخاذ إجراء معين، ولكن هذا الإجراء يخالف العادات والتقاليد التي نشأت عليها، ولكنه ليس خطأ ولا حراما، فيكون أمامها أن تقنع ولي أمرها بما ترغب، قد يكون والدها من النوع شديد التمسك بالتقاليد، ولكنه منطقي، وقد لا يكون كذلك ويرفض كل ما من شأنه أن يمس اسمه.

لذا تم توجيه هذا السؤال لمعرفة قدرة الإناث في العينة على الإقناع، لأن الإقناع هو أولى الخطوات في المشاركة العامة وبالتالي السياسية. ومن الجيد أن أغلب الإناث في العينة قادرات على إقناع أولياء أمورهن بما يرغبن، حيث جاءت نسبتهن 64.7%. بينما بسيطة فقط أجابت بأنها غير قادرة على ذلك 20.6 %. ويوضح الجدول رقم (30) ذلك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

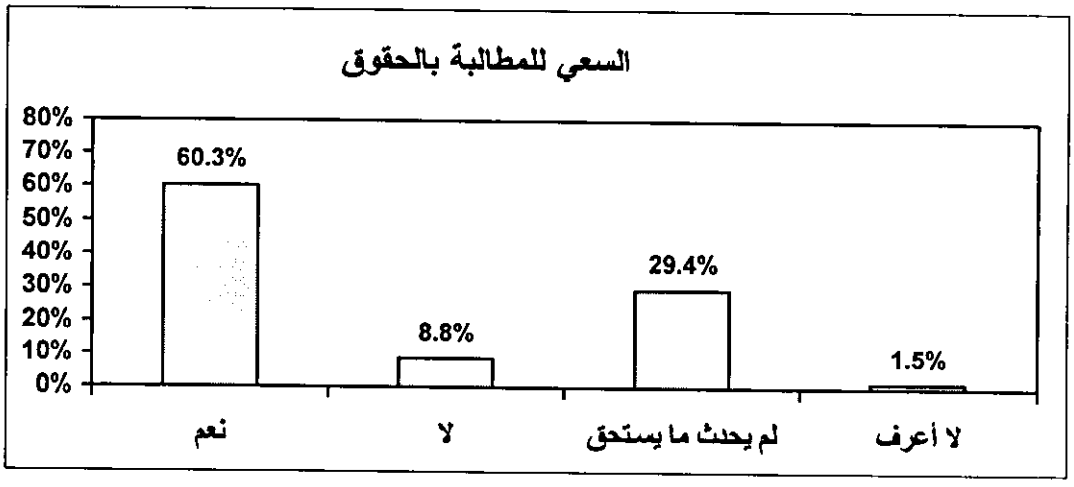

العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والأسئلة العامة:

كان يُفترض من هذا الاستبيان، وفق الأسئلة الموضوعة، أن يتم إيجاد العلاقات الثنائية بين المتغيرات الديمغرافية والأسئلة الأخرى، وحاولت الباحثة إيجاد بعض هذه العلاقات الثنائية وفق تصوراتها، ولكن النتائج الإحصائية لم تثبت وجود أي ارتباط واضح بينها، لذا ارتأت الباحثة أن تكتفي بتحليل الجداول الأساسية.

لقد افترضت الباحثة أن المتغيرات الأساسية كالنوع والعمر والمستوى التعليمي والوضع الاجتماعي تؤثر حتما على إيجابات المبحوث، ولكن النتيجة كانت متذبذبة مع الاختلافات في كل متغير من المتغيرات السابقة، فلم تظهر نتيجة واضحة.

كما افترضت الباحثة أن المبحوث الذي اعتاد السفر، ومن تعمل زوجته، ومن تعمل والدته، ومن يدرس أو يعمل في بيئة عمل مختلطة؛ يكون على درجة من التفتح أو التحضر بحيث تأتي إيجاباته لصالح المرأة غالبا، لأن المتغيرات المذكورة تؤثر على طريقة تفكير المرء مع الزمن، وتجعله يتقبل التغيرات الاجتماعية بسهولة، بل وقد يطالب بها. ولكن تحليل العلاقات الثنائية باستخدام برنامج الـــ SPSS بين هذه المتغيرات وأسئلة الرأي العامة أثبتت خطأ هذا الافتراض أيضا.

طبعا لابد من وجود مؤثرات أخرى، لم يتم قياسها، في حالة إيجاد علاقة ثلاثية بين المتغيرات وأسئلة الرأي، والتي قد تكون هي السبب وراء عدم وجود علاقات محددة، ولكن ضيق الوقت، لم يتح للباحثة إيجاد نتائج علاقات ثلاثية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

المقابلات والتحليل

بما أن أهم مجالات العمل السياسي في الدولة هي البرلمانات، سواء المحلية أو الاتحادية، فقد تمثل الجزء الميداني الثاني من الدراسة في مجموعة من المقابلات مع ثلاثة أعضاء من المجلس الاستشاري في أبوظبي، وستة أعضاء سابقين من المجلس الوطني الاتحادي، لمعرفة آرائهم حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة. والتقت الباحثة بثلاث نساء أعضاء وثمانية أعضاء من المجلس الاستشاري في الشارقة، لتوضيح آرائهم حول مدى نجاح تجربة إمارة الشارقة في هذا المجال.

ورغم ترحيب جميع المسؤولين، وإبداء استعدادهم التام للمشاركة، إلا أن ظروف البعض حالت دون ذلك، بسبب توقيت المقابلات في فصل الصيف، شهر يوليو وأغسطس 2005، وهي شهور السفر. فتعذر على الباحثة الوصول إلى الآخرين.

أعضاء المجلس الاستشاري في أبوظبي، والمجلس الوطني الاتحادي

اتفق أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الأربعة[1] وأعضاء المجلس الاستشاري الثلاثة[2]؛ على أن عمل المرأة في المجال السياسي – والمقصود فيه تحديدا البرلمان – لا ينافي الدين الإسلامي إن كان ضمن حدوده وقيمه المحددة، وكذلك لا ينافي العادات والتقاليد إن التزمت بهما وبعرف الأسرة. ووضح أحمد الخاطري أن أحكام الشرع واضحة وهي الستر وعدم الخلوة، فإن تجنبت المرأة المحظورات، فما الذي يمنعها من المساهمة، ولم المبالغة في شؤون الدين، والإضافة إليه في أمور هي أصلا محددة، والأصل في الشيء الإباحة. وأكد أن عليها أولا، أن تقوم بدورها في المجتمع كمربية أجيال. وهو ما وافقه عليه كل من مكتوم الشريفي وأحمد الظاهري، حيث أكدا أن الدور الأساسي والأولي للمرأة، هو الأسرة، يليه ما دون ذلك.

---

[1] أحمد شبيب الظاهري، سلطان سالم السويدي، أحمد محمد الخاطري، وعبيد المهيري، أعضاء سابقين في المجلس الوطني الاتحادي (2002) "اتصال شخصي".

[2] محمد راشد الناصري، محمد أحمد القمزي، ومكتوم بن محمد الشريفي، أعضاء المجلس الاستشاري الوطني في أبوظبي.(2002). "اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما عضو المجلس الوطني الخامس – سعيد المزروعي – بين أنه لا يفتي في النواحي الدينية، أما من ناحية المجتمع، فالعمل السياسي يفرض التزامات لا يقبلها الزوج.[1]

وذكر كل من أحمد الظاهري وسلطان السويدي ومكتوم الشريفي: أن المجتمع يمر بمرحلة انتقال وتطور، وبالتالي فإن الظروف تتطور أيضا، وعلينا مواكبة الحداثة. ودعا معظمهم إلى ضرورة توفير بيئة عمل مناسبة للمرأة وأسرتها ودينها ومجتمعها. أما إن كان عملها السياسي يتضمن العمل كسفيرة، فهو ما لم يتقبله أغلب الأعضاء، لأنه يشكل صعوبة بالنسبة لزوجها.

وعما يمكن أن تضيفه المرأة في المجال السياسي، وما إن كان دورها مساندا ومكملا لدور الرجل اتفق، كل من محمد الحبتور[2] وعبيد المهيري على أن أي إنسان يمكن أن يضيف في المجال السياسي، سواء كان رجلا أو امرأة. وعارض سعيد المزروعي بأن المرأة لا يمكن أن تضيف أي جديد، لأن أخاها وزوجها وأباها متواجدون في المجلس، ولن يغفلوا ما يعنيها. بينما قال الأعضاء الستة الآخرون: إن المرأة لها منظور مختلف حتما عن الرجل، وأنها ستكون أدرى بمعالجة شؤون المرأة والأسرة والأطفال.

إن كانت المرأة قادرة على التنسيق والتوفيق بين أسرتها أولا وعملها السياسي ثانيا، فلن يؤثر ذلك على دورها الرئيسي في الحياة، وإن لم تستطع الموازنة، فالأولى أن لا تضحي بأسرتها من أجل عملها. وعملها في مجال السياسة، هو كأي عمل آخر، هذا ما ذكره جميع المقابلين من الأعضاء في المجلسين، عدا سعيد المزروعي الذي قال: إن عمل المرأة الأساسي هو البيت.

وترى الباحثة أن هذا أمرا مفرغ منه حتما. بينما اعتقد محمد الناصري أن المرأة العاملة قد تهتم بعطاء أسرتها أكثر من المتفرغة. في حين وضح عبيد المهيري، أن عضوية المرأة في أي من المجالس قد يكون أسهل عليها من أي عمل آخر من حيث القدرة على التوفيق بينه وبين الأسرة.

وتشابهت ردود معظم الأعضاء حول العوائق التي تقف في وجه المرأة بالنسبة للعمل السياسي، فنظرة المجتمع، وعامل الوقت، وحجم المسؤولية العظيمة الملقاة على عاتق المرأة والتي تزداد مع الترقي، تجعل بعض النساء يترددن في الاستمرار أو الترقي.

ووضح أحمد الظاهري أن المجتمع – رأفة ورعاية بالمرأة – يرفض أن يحملها ثقلا إضافيا، وليس السبب هو عدم الثقة بقدراتها. وأن وجودها الآن في المجلس الاستشاري في الشارقة هو

---

[1] سعيد بن حفيظ المزروعي، عضو سابق في المجلس الوطني الاتحادي (2002) "اتصال شخصي".

[2] محمد خليفة الحبتور، رئيس سابق في المجلس الوطني الاتحادي (2002) "اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجرد تجسيد للواقع، فقد كانت ولا تزال موجودة بصورة غير مباشرة عن طريق أخيها أو أبيها أو زوجها – الأعضاء – أو بصورة مباشرة، عن طريق تواصل المجلس الوطني الاتحادي مع جميع المؤسسات في الدولة، والتي تعمل المرأة بها، ويطلب المجلس من جميع الجهات – ومنها الاتحاد النسائي والجمعيات النسائية – أن يقدموا آرائهم وملاحظاتهم حول قضية معينة، فيطلع المجلس عليها، ويناقشها، ويأخذ المناسب منها بعد دراستها. وأكد هذا الحضور السياسي للمرأة في المجلس بقية الأعضاء الذين قابلتهم الباحثة.[1]

" ليس المهم أن أتواجد، يكفي أن أترك أثرا.. أقوم بما أقدر عليه حتى وإن لم أحصل على ما أرغب.." هذا ما قاله محمد الحبتور عن أهمية وجود المرأة في المجلس الاستشاري أو الوطني، والمجلس الوطني لم يقصر يوما في حق المرأة، وقال: إنه حدث يوما أن جاءته مجموعة من النساء لديهن مشكلة ما، وهي مشكلة اجتماعية، وطلبن منه أن تتم مناقشة المشكلة في المجلس الوطني الاتحادي، وحصل ذلك، وحتى وإن لم يستطع حل المشكلة، إلا أنه اعتبر أن قدوم هؤلاء النساء إليه هو نوع من المشاركة السياسية للمرأة، ودعا كل أفراد المجتمع إلى دفع المجلس الوطني للقيام بواجبه على أكمل وجه، من خلال مداومة التواصل والتعبير عن رغبات المواطنين، وبذلك يكون أعضاء المجلس ممثلين فعليين لجميع أفراد الشعب. [2]

وبيّن سلطان السويدي أن منصب وكيلة وزارة هو عمل سياسي، وإدارة مؤسسة مثل تجاري كوم هو عمل سياسي، وكانت تقوم به امرأة بصورة قد لا يستطيع الرجال فعلها.[3] بينما نفى سعيد المزروعي قبول المجتمع بشكل عام وصول المرأة الآن إلى المجلس الاستشاري في الشارقة.[4] وتعتقد الباحثة أن لا أحد يستطيع أن يقرر مدى قبول المجتمع بهن، إلا بعد معرفة الإضافات التي أضفنها لمجلس الشارقة.

وحول سؤال كيفية مشاركة المرأة الإماراتية في صنع القرارات في المجلس الوطني الاتحادي سابقا، والقضايا التي عاد فيها المجلس للمرأة في الاتحاد النسائي والجمعيات لاستشارتها؛ أجاب الأعضاء السابقين أن أهم موضوع عاد فيه المجلس للاتحاد النسائي، هو قانون الخدمة المدنية

---

[1] الأعضاء، مرجع سابق، "اتصال شخصي".

[2] محمد خليفة الحبتور، مرجع سابق، "اتصال شخصي".

[3] سلطان السويدي، مرجع سابق، "اتصال شخصي".

[4] سعيد المزروعي، مرجع سابق، "اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقضية إجازات الحامل، وقال أحمد الظاهري: إن المجلس في هذا القانون طلب رأي الاتحاد النسائي الذي أوصى بمنح المرأة سنة كاملة تشمل إجازة الوضع والرضاعة والحضانة، فأخذ بها المجلس ورفعها للمجلس الأعلى، فاعترض مجلس الوزراء لأن هذه الإجازة قد تجعل هيئات الدولة ترفض تعيين النساء، وبالتالي فهو ليس في صالحها، فأعادها المجلس الأعلى للمجلس الوطني الاتحادي للاتفاق والتعديل، فتم تعديلها إلى شهرين إجازة وضع، وشهرين إجازة رضاعة، وشهرين إجازة حضانة.[1]

أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة

بما أن أول تجربة للمشاركة السياسية للمرأة الإماراتية حدثت في المجلس الاستشاري في الشارقة، كان لابد من تسليط الضوء على هذه التجربة لمعرفة مدى نجاحها، خاصة بعد تجديدها للمرة الثانية، وتعيين سيدات جدد كأعضاء في المجلس. فقامت الباحثة بإجراء مقابلات مع رجال ونساء أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة.

اتفق الأعضاء الرجال السبع[2]، والأمين العام[3] في المجلس الاستشاري في الشارقة: على أن تجربة انضمام المرأة للمجلس هي تجربة ناجحة رغم قصر المدة، وأنها بذلك تكمل الجزء الثاني من المجتمع في المجلس، حيث لا يجوز الحكم غيابيا. وتماثلت إجابتهم حول الجديد الذي أضافته المرأة للمجلس الاستشاري، فالمجتمع الذي يتكون من رجل وامرأة وأطفال، هي أدرى فيه بثلثيه تقريبا، وخاصة في النواحي التربوية والنفسية والاجتماعية، هي أكثر اختلاطا بالجيران، وبالتالي الاطلاع على ظروف المجتمع النسائي والأطفال. وقال د. أمين أميري: " إن الأعضاء النساء ينطلقن من مبدأ : إن صلحت الأسرة واستقامت واستقرت، صلح المجتمع واستقام واستقر."[4] وهو ما ذكرته الباحثة سابقا، فالأسرة هي المجتمع الصغير، والمرأة تساهم في قراراته أكثر من الرجل، أفلا تشارك أيضا في المجتمع الكبير؟

---

[1] أحمد شبيب الظاهري، مرجع سابق، "اتصال شخصي".

[2] محمود فكري، علي سالم بن رشيد، أمين أميري، محمد محمد الصاحي، عيسى معضد السري، سالم بن محمد العويس، ومحمد العبودي، أعضاء في المجلس الاستشاري في الشارقة، (2002) " اتصال شخصي".

[3] سلطان بن هده، الأمين العام للمجلس الاستشاري في الشارقة. (2005) "اتصال شخصي"

[4] أمين أميري، عضو مجلس استشاري الشارقة، (2002). " اتصال شخصي"

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال د. محمود فكري: إن المرأة ترى ما لا يراه الرجل، وتناقش أمورا لم نكن نلحظها، وأن وجودهن في المجلس أعطى حافزا لبقية الأعضاء بأن النصف الآخر يشارك أيضا. وأيده في ذلك كل من د. أمين أميري ومحمد الصاحي. أما علي سالم فقد بين أن النساء الأعضاء يناقشن بموضوعية ويصلن إلى لب القضية، وأنهن يتحدثن في نواح كان الأعضاء يناقشونها بارتجال. وأنهن أضفن الكثير، حيث رفعت توصياتهن كتوصيات المجلس للحاكم.[1]

عادة؛ في جلسات المجلس الاستشاري، بعد أن يتم مناقشة القضية المجتمعين لها، تُوزع أوراق على جميع الأعضاء، ليكتب كل منهم توصياته عليها، دون كتابة الاسم، ويتم جمعها وتنقيحها، من قبل لجنة الصياغة، ورفعها باسم توصيات المجلس للحاكم للاطلاع عليها. فضلا عن أن الكثير من الأعضاء يطرحون توصياتهم حين يمنحون الفرصة للكلام. لذا فإن الباحثة تعتقد أنه تبعا للاختلاف الفسيولوجي والنفسي لكلا الجنسين، فمن الطبيعي أن ترى المرأة تفاصيل لا يلحظها الرجل، لذا فتعطي في المجلس ملاحظات وتوصيات تختلف عن تلك التي يطرحها الرجل.

ووضح د. محمد العبودي أن آراءهن صائبة، وأنهن متحدثات لبقات، ومتمكنات من وجهات نظرهن، ولديهن أسلوب خاص في عرض الأفكار والإقناع.[2] وقال سالم الشامسي – رئيس المجلس الاستشاري في الشارقة – عن مشاركتهن: " مشاركات إيجابية، ومداخلات حيوية، وأفكار واعية، واقتراحات بناءة، وتساؤلات ذات عمق وهدف."[3]

هناك قضايا خاصة بالمرأة ولا تطرح بصورة مباشرة إلا من قبلها، هذا ما قاله الأمين العام سلطان بن هده، ووصف أسئلتهن بأنها هامة، مركزة، مدروسة، وأن لهن على الأقل صوتين من مقدمي الطلب في كل جلسة، فضلا عن طالبي الكلمة.* وبيّن سلطان أن عدد المتعلمات في الدولة

---

1 أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة. مرجع سابق

2 أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة. مرجع سابق.

3 شعيب، جيهان (2002). "سالم الشامسي رئيس استشاري الشارقة للخليج: سلطان منحنا الصلاحيات وحرية النقاش، وتوصيات المجلس لا توضع في الأدراج" **صحيفة الخليج**، الشارقة، 2002/4/26.

* مقدمو الطلب في جلسات المجلس الاستشاري: هم الذين يتقدمون مسبقا برفع أسمائهم للمناقشة وطرح الأسئلة على الجهات الحكومية الموجودة في المجلس في الجلسة التالية، ولا يجب أن يزيد عددهم عن 12 عضوا. وإن بقي وقت إضافي من الجلسة، يرفع بعض الأعضاء أيديهم ويطلبون كلمة للتعليق، أو السؤال، أو غير ذلك، فإن سمح لهم رئيس المجلس بذلك، كان لهم بعض الوقت لتقديم ما لديهم، وهؤلاء هم طالبو الكلمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كبير جدا، وأنهن وصلن إلى درجات علمية رفيعة، ومن الظلم ألا يتم إشراك المرأة في المجالس المحلية والاتحادية. [1]

وتذكر الباحثة، أن إحدى العوائق التي وقفت ولا تزال أمام دخول المرأة العمل السياسي، هو الادعاء بأن هذا العمل يخالف الشريعة والعادات والتقاليد، وهنا نحن أمام تجربة واقعية في إحدى إمارات الدولة، والتي أصدرت قانون الاحتشام التزاما بالشريعة الإسلامية وحفاظا على طبيعة المجتمع. وأعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة، هم مواطنون، تختلف أعمارهم بين الشيخ الكبير، والرجل الناضج، وهم أدرى بالعادات والأصول.

وقد اتفق أعضاء الشارقة مع الأعضاء السابقين في أن العضوية لا تخالف أصول الشريعة ولا قيم المجتمع، طالما أن النساء الأعضاء ملتزمات بالضوابط الشرعية والمثل الاجتماعية. يقول علي سالم بن رشيد: إن النساء في الماضي كن يجلسن مع الرجال في مجلس واحد، ولكن منفصلات، ويبدي الرجل رأيه، وترد عليه المرأة، وكانوا يأخذون برأي النساء ذوات الفكر الصائب.[2] وترى الباحثة، أن العادات تختلف قليلا بين إمارة وأخرى وبين عشيرة وأخرى. فقد يكون هذا الاختلاط مسموحا لقبائل البدو، ولكنه محظور على الحضر. وتقول د. ميثاء الشامسي: لم نطالب بوجود امرأة طبيبة؟ أليس لتعالج نساءنا؟ وكذلك نطالب بعمل المرأة السياسي ليكون هناك من يعبر عن رأي نسائنا.[3]

وتؤكد الأعضاء الثلاث: أن وجودهن في المجلس وفق الشريعة الإسلامية والعادات، لأن حاكم الإمارة حرص على أن يوفر للنساء الأعضاء البيئة المناسبة لهن وللمجتمع، وليبعد عن نفسه أي شبهة، فوضع حاجز بين الأعضاء الذكور والإناث، وهذا الحاجز يمكّن النساء من المشاركة بصورة طبيعية في الجلسات باستخدام الميكرفون، دون الظهور علانية.

ورغم شكوك الباحثة بأهمية هذا الحاجز الذي قد يشكل عائقا للتفاعل والتواصل مع بقية أعضاء المجلس، وقد يحتسب نقطة ضد النساء، ولكن وضحت النساء الأعضاء أنه لولا هذا الحاجز

---

[1] أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة. مرجع سابق.

[2] أعضاء المجلس الاستشاري في الشارقة. مرجع سابق.

[3] ميثاء الشامسي، نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي، جامعة الإمارات،(2002) "اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لما استطعن البقاء في المجلس. وأكدن على أن الأهالي، والمجتمع رحب وتقبل فكرة عضويتهن في المجلس، لتأكدهم من أن النساء الأعضاء توفر لهن المناخ الملائم في المجلس. [1]

وقد تم اختيار هؤلاء النساء كأعضاء في مجلس الشارقة كمبادرة من صاحب السمو حاكم الشارقة، أتت في وقتها، لإيمان سموه بأهمية مشاركة المرأة وإعدادها لتتولى المسؤوليات الكبيرة مستقبلا. [2]

وسبب اختيار هؤلاء السيدات بالذات، أن حرم صاحب السمو حاكم الشارقة طلبتهن لما عُرف عنهن من نشاط وفعالية ومساهمة في المجتمع والسمعة الطيبة، بالإضافة إلى أنهن جميعهن متعلمات ومثقفات وملتزمات دينيا وخلقيا. كما أن عمل كل من النساء الأعضاء – خارج المجلس – ساعد على القيام بعمل المجلس بكفاءة عالية، من خلال الصلات الاجتماعية السابقة، والقدرة على التصرف، والبحث في الشؤون الاجتماعية.

وقدمت فاطمة المري أمثلة على التوصيات التي رفعنها للجنة الصياغة في المجلس، والتي تم رفعها كتوصيات نهائية للمجلس التنفيذي ومن ثم الحاكم، مثل: " وزارة العمل والعمال، طلبنا منها تطبيق نظام الكوتا، حيث نسبة العمالة الوافدة أعلى من العمالة المواطنة، كذلك سؤال وزارة الصحة عن تسعير الأدوية رسميا، ووضع رقابة على الموردين." ولم تؤثر عضوية المجلس على حياة النساء الأعضاء الأسرية، فقد استطاعت النساء الأعضاء التوفيق بين العمل والأسرة وشؤون المجلس.[3] وفي ذلك رد – كما ترى الباحثة – على بعض من اعتقدوا بعدم قدرة المرأة على التنسيق بين الأسرة والعمل السياسي.

---

[1] عائشة الرومي، عائشة الحويدي، فاطمة المري، عضوات سابقات في المجلس الاستشاري في الشارقة (2002) "اتصال شخصي".

[2] شعيب، جيهان. مرجع سابق.

[3] النساء الأعضاء في مجلس استشاري الشارقة، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

تحليل محاضر جلسات

المجلس الاستشاري في الشارقة

سبق التطرق إلى المجلس الاستشاري في الشارقة كبرلمان محلي للإمارة، يشكل أعضاء المجلس مجموعة من اللجان، حيث تختص كل لجنة بجانب معين لمتابعته ودراسته في الإمارة، وتقوم كل لجنة بمناقشة موضوع أو قضية خاص بلجنتها على مدى جلسة أو اثنتين، وتقام جلسات المجلس الاستشاري في الشارقة يوم الأربعاء كل أسبوعين.

استطاعت الباحثة الحصول على محاضر جلسات دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني لعام 2001، وهو أول فصل تشريعي للنساء الأعضاء في المجلس الاستشاري في الشارقة، واستمر هذا الفصل من الثالث من أكتوبر عام 2001 وحتى الثالث من أبريل عام 2002، وشمل اثنتي عشرة جلسة، ولم تكن لجنة النساء وهي لجنة الأسرة قد عرضت أي موضوع حتى ذلك الوقت.* وبعد اطلاع الباحثة على محاضر الجلسات المذكورة توصلت للآتي:

- كانت الجلسة الأولى والثانية عبارة عن جلسة افتتاحية، يتم فيها تشكيل لجان المجلس الستة، دون مناقشات، أكتوبر 2001.
- تمت مناقشة السياسة البيئية في إمارة الشارقة في الجلسة الثالثة، في 2001/10/24، وكان عدد النساء الأعضاء 2 من ضمن 12 من مقدمي الطلب، ومن ضمن طالبي الكلمة[Θ] الثمانية، كانت هناك ثلاثة أعضاء، اشتركن جميعا في هذه الجلسة.
- ناقشت الجلسة الرابعة في 2001/11/7 سياسة دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف في الإمارة، وكان عدد مقدمات الطلب اثنتان من ضمن 12، وعدد طالبات الكلمة 2 من ضمن 12.

---

* تقوم كل لجنة قبل الجلسة بزيارات ميدانية لمؤسسة أو اثنتين، وتجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالقضية التي سيتم طرحها في الجلسة، ثم تنسقها في تقرير مبسط، ويتم طرح التقرير في الجلسة. وخلال الجلسة يحضر ممثلون للمؤسسات الحكومية التي زارتها اللجنة، ليتم سؤالهم حول بعض النقاط أو المشاكل أو الملاحظات في مؤسستهم، ودور المؤسسة في حلها. وعادة ما يستعد بقية الأعضاء الذين يرغبون في المناقشة في الجلسة لموضوع الجلسة مسبقا. وأحيانا تكون الجلسة مجرد مناقشة لقوانين ولوائح، مرسلة للمجلس الاستشاري من المجلس التنفيذي، فيطرح كل عضو رأيه في التعديلات المطلوبة. وفي نهاية الجلسة تقوم لجنة الصياغة بإعادة صياغة مقترحات الأعضاء، وتلقي التوصيات على الأعضاء للموافقة عليها، ثم يتم رفعها للمجلس التنفيذي والحاكم.

Θ تم شرح معنى مقدمي الطلب وطالبي الكلمة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- في 27 نوفمبر 2001 تناولت الجلسة الخامسة مشروع الرد على خطاب الافتتاح لحاكم الإمارة، وتفضلت إحدى النساء الأعضاء بتقديم الشكر للجنة الرد، ثم تم استكمال مناقشة السياسة البيئية في الإمارة، فألقت اللجنة المسؤولة عن هذه المناقشة تقريرها، وقام 19 من الأعضاء واثنتين من النساء بطرح الأسئلة والمقترحات خلال ذلك.[1]
- عُقدت الجلسة السادسة لمناقشة سياسة الخدمات الصحية في إمارة الشارقة في 26 ديسمبر 2001، واشتركت اثنتان أيضا من 12 من مقدمي الطلب، واثنتان ساهمتا في المناقشة أيضا من ضمن 12 عضوا.* وقدمت الأعضاء النساء توصية لوزارة الصحة ورُفعت مع توصيات المجلس إلى الحاكم. [2]
- تناولت الجلسة السابعة مناقشة سياسة خدمات مرافق الشرطة والأمن العام في إمارة الشارقة، 16 يناير 2002. وساهمت اثنتان من الأعضاء من ضمن 11 مقدمي الطلب، واثنتان من ضمن 15 طالبي الكلمة.
- تابعت الجلسة الثامنة بتاريخ 2002/1/30 مناقشة موضوع الجلسة السابقة، وكذلك اشتركت الأعضاء النساء الخمسة في المناقشة، اثنتان مقدمات طلب من ضمن 12، وثلاث طالبات كلمة من ضمن 11.
- أول غياب لإحداهن كان في الجلسة التاسعة، التي كانت تتناول مناقشات حول قوانين محالة للمجلس من اثنتين من لجانه،[Θ] فشاركت اثنتان في تقديم الملاحظات على القانون الأول مع 9 من الأعضاء، وشاركت اثنتان في مشروع القانون الثاني مع 12 من الأعضاء. وذلك بتاريخ 2002/2/12.

---

[1] محاضر جلسات المجلس الاستشاري في الشارقة، للفصل التشريعي الثاني، دور النعقاد الأول العادي، جلسات من 1- 5

* قامت النساء الأعضاء قبل هذه الجلسة بزيارة بعض العيادات الصحية، لمعرفة المشاكل، والاستعداد للجلسة مسبقا، رغم أنهن غير مجبرات على ذلك.

[2] محضر الجلسة السادسة من محاضر جلسات المجلس الاستشاري في الشارقة، للفصل التشريعي الثاني، دور النعقاد الأول العادي، 2001/12/26، ص 14.

[Θ] أحالت لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة قانون بشأن إنشاء دائرة الطيران المدني في الشارقة، وأوردت اللجنة الثانية: لجنة شؤون المالية والاقتصادية والصناعية قانونا حول إنشاء دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة. وعادة عندما تطرح مثل هذه القوانين، يتوقف الأعضاء عند كل بند من بنودها أو كلمة لتقديم الملاحظات والتعديلات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نقصت المساهمة المعتادة للأعضاء النساء في الجلسة العاشرة بتاريخ 2002/3/6، التي تابعت مناقشة أحد قوانين الجلسة السابقة، وعقب عليها سبعة من الأعضاء، كما ناقشت الجلسة سياسة هيئة المناطق الحرة في الشارقة، وهيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة، وشاركت اثنتان من ضمن 9 من مقدمي الطلب.
- غابت إحدى الأعضاء، ولم تشارك ثلاث في الجلسة الحادية عشرة في 20 مارس 2002، فكانت مساهمة النساء الأعضاء في استكمال مواضيع سياسات الجلسة السابقة 1 إلى 9 من مقدمي الطلب، و11 طالبي الكلمة أعضاء رجال فقط.
- كانت في الجلسة الثانية عشرة مساهمة فعالة من قبل النساء الأعضاء، فتقدمت بالطلب اثنتان من ضمن 11، وواحدة من طالبي الكلمة من ضمن 9. وقد استطعن في هذه الجلسة رفع توصية تطبيق نظام الكوتا في وزارة الصحة مع توصيات المجلس.[1]

نتائج تحليل محاضر الجلسات:

من خلال متابعة محاضر الجلسات، ومن خلال المقابلات، وبعض الجلسات التي حضرتها الباحثة في المجلس الاستشاري في الشارقة؛ توصلت إلى النتائج التالية عن تجربة المشاركة السياسية للمرأة في إمارة الشارقة:

1. شاركت النساء الأعضاء في جميع الجلسات بنسبة ثابتة تقريبا، وهي اثنتان من مقدمي الطلب من ضمن 12، واثنتان من ضمن طالبي الكلمة، والذين ليس لهم عدد ثابت.
2. الجلسة الوحيدة التي قلت فيها مشاركتها تماما هي الجلسة الحادية عشرة، رغم أنها تابعة للجلسة التي سبقتها، ومن خلال اطلاع الباحثة على ما قالته النساء الأعضاء في الجلسة العاشرة، فقد لاحظت الباحثة أنهن قدمن اقتراحات وأسئلة تظهر أنهن على اطلاع ومعرفة بمجريات الأمور، وأنهن قمن بزيارة المنطقة الحرة في الشارقة. وحتى في الجلسة 11، شاركت إحداهن بمقترحات تراها الباحثة بناءة في مجال الإنماء التجاري والسياحي.
3. حرصن على عدم التغيب عن أي جلسة، فقد تغيبت اثنتان عن جلستين فقط، أما بالنسبة للأعضاء الذكور، فقد كان هناك نسبة غياب بمعدل ثلاثة أعضاء عن كل جلسة، منذ الجلسة

[1] محاضر جلسات المجلس الاستشاري في الشارقة، للفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الأول العادي، جلسات من 7- 12. الجلسة الثانية عشرة تطبيق نظام الكوتا ص 23.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثانية وحتى الثانية عشرة. ولا تدّعي الباحثة هنا، أن النساء أفضل في التزام حضور الجلسات من الرجال، وإنما فقط توضيح ورد على من يدعي أفضلية الرجل على المرأة في تحمل المسؤولية، بأن لكل منهما ظروفه.

4. اختلفت تساؤلات واقتراحات النساء الأعضاء عما طرحه الأعضاء الذكور، من حيث مدى الاهتمام بجانب محدد من الموضوع، فتركزت اهتمامات النساء الأعضاء على التأثير الاجتماعي للقضايا محل النقاش في الجلسات على الأسرة والأطفال والشباب والمرأة، وكذلك بعض الجوانب الصحية التي قد تمس الأسرة، أما الأعضاء الذكور فقد اختلفت اهتماماتهم تبعا لخلفياتهم العلمية.
5. ذكرت النساء الأعضاء أثناء المقابلات أنهن حرصن على دراسة أي قضية قبل أن تطرحها اللجنة الخاصة بها في المجلس، حتى وإن لم تكن القضية خاصة بلجنة شؤون الأسرة، وأنهن يقمن بزيارات ميدانية للهيئات محل النقاش، وتأكدت الباحثة من ذلك من خلال استعراض مناقشة النساء في الجلسات، التي تبين قيام الأعضاء النساء بزيارة المؤسسة، وملاحظة النساء لبعض النقاط التي تحتاج السؤال.
6. حرص حاكم الشارقة على حماية أول تجربة للمشاركة السياسية للمرأة من أي كلمة قد تمسها، بتوفير البيئة الملائمة لأصول الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد في المجلس، وفي اختيار السيدات المؤهلات، واللواتي عُرف عنهن المشاركة الاجتماعية التطوعية.

قد تكون هذه أوضح الاختلافات بين طرح الأعضاء الذكور والإناث، التي لاحظتها الباحثة من خلال محاضر جلسات الدور الانعقادي الأول التي حصلت عليها. ومع ذلك، قد تكون هناك فرصة مناسبة لدراسة مستقبلية أوسع تشمل كيفية معالجة الأعضاء الرجال لقضايا الأسرة قبل انضمام المرأة كعضو.

أولى جلسات لجنة الأسرة النسائية:

وتسنى للباحثة أن تحضر أولى جلسات النساء الأعضاء، أو لجنة شؤون الأسرة، عند مناقشتها للتقرير الخاص بها، وذلك بتاريخ 5 يونيو 2002، وكانت هي آخر لجنة تعرض تقريرها، ولم تكتمل الجلسة وتم تأجيلها للجلسة التالية بتاريخ 19 يونيو 2002، مع حفل الختام لدور الانعقاد الأول.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانت الباحثة قد أوردت سابقا، أن كل لجنة تعد تقريرا مبسطا عن مؤسسة أو اثنتين، قبل طرحه في الجلسة، أما لجنة شؤون الأسرة، فقد كانت مسؤولة عن زيارة ما يقارب 22 مؤسسة اجتماعية، واقتصادية وثقافية، وصحية، أي أن لجنة النساء المكونة من خمسة أفراد، أي أقل من بقية اللجان المكونة من سبعة أعضاء، قامت بزيارات ميدانية قد تفوق ما قامت بزيارته اللجان الباقية مجتمعة، لذا كانت جلسة شؤون الأسرة مختلفة نوعا ما، فقد وزعت النساء الأعضاء التقرير الذي تم إعداده على جميع الأعضاء مسبقا، للاطلاع عليه، لأنه أطول بكثير من بقية التقارير، ووقت الجلسة لا يسمح بقراءته. وتم في الجلسة مناقشة ممثلي الحكومة من المجلس الأعلى للأسرة، وأندية فتيات الشارقة، وصندوق الزواج، ومراكز الطفولة.

ولاحظت الباحثة من ذلك التقرير أنه تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، أولا: نبذة علمية موثقة عن الأسرة والفرد والمجتمع بشكل عام، ثم انتقل إلى الأسرة في الشارقة، ثانيا: الجهات التي زارتها النساء الأعضاء بالتفصيل، مع الملاحظات والمقترحات. والفصل الثالث حول المشكلات التي تواجه الأسرة في الإمارات.[1] وقد أشاد رئيس الجلسة بأسلوب النساء الأعضاء في التقرير، وغزارة الأفكار، وسعة المعلومات.[2]

ومن خلال متابعة الباحثة للجلسة، ومع العلم أنه لا يمكن الحكم على أي إنسان من جلسة واحدة، إلا أن الباحثة كوّنت بعض الملاحظات، فأسلوب الأعضاء في الطرح يختلف من شخص لآخر، فمنهم من هو واضح، محدد، حديثه موثق بالأرقام، ومقنع، ومنهم من هو على عجلة من أمره، ويقف ليلقي كلمته، دون أن يضيف أي جديد، وكأنه فقط يريد إثبات مشاركته، – حسب رأي الباحثة – ويعتمد هذا طبعا على خلفية كل منهم حول الموضوع المطروح، ومدى اهتمامه، ولا تهم الدرجة العلمية التي يحملها العضو في مثل هذه المناقشات، إلا لو كانت المناقشة حول موضوع دراسته ربما.

كانت النساء الأعضاء طبعا مستعدات لهذه الجلسة مسبقا، لأنها الجلسة الخاصة بلجنة الأسرة. لذا فإن تقييم الباحثة لمشاركة النساء في الجلسة الخاصة بهن قد لا يكون منصفا للأعضاء الذكور، ومع ذلك، فقط من طريقة الطرح كونت الباحثة صورة عامة.

---

[1] لجنة شؤون الأسرة: تقرير لجنة الأسرة للمجلس الاستشاري في الشارقة، الأمانة العامة، الشارقة، 2002/6/5.

[2] جلسة المجلس الاستشاري في الشارقة، 2002/6/5 الشارقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اختلفت النساء الأعضاء في طريقة العرض، كانت ثلاث نساء من مقدمي الطلب، اتصف أسلوب اثنتين بالوضوح، والدقة، وتحديد الجهة الموجه إليها السؤال. وبتواجد الباحثة مع الأعضاء النساء خلف الحاجز، فقد وجدت أن هذا الحاجز يسمح لهن بالرؤية التامة والتفاعل مع المجلس، ويمنحهن بعض الحرية. ومع ذلك ترى الباحثة أن هذا الحاجز فيه نوع من التفرقة لصالحهن، وضدهن في الوقت نفسه.

أهم الاستخلاصات

خلصُت هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

1. تبعا للاختلاف حول معنى المشاركة السياسي، فقد وجدت الباحثة أن المشاركة السياسية يمكن تقسيمها إلى نوعين، مباشرة، وغير مباشرة، وكذلك يمكن تقسيم المباشرة إلى قسمين، مع مسؤولية، وبدون مسؤولية، أما المشاركة المباشرة مع المسؤولية، فهم أعضاء البرلمانات، سواء كان ذلك بالانتخاب أو التعيين، لأن كليهما يتخذ قرارا، ولأن كليهما مسؤول عن تمثيل الشعب، أما المشاركة المباشرة بدون مسؤولية – من قبل الحاكم – فهم طاقم الأجهزة والمؤسسات المختلفة، التي يعود العضو لسؤالها عن رأيها في مشكلة ما. أما المشاركة غير المباشرة، فهي أيضا تقسم لنوعين: أولا عندما يستشير متخذ القرار، أو عضو البرلمان أهله، بشكل عام حول مسألة ما، وثانيا مساهمة الفرد في المجتمع، من خلال اتصاله بإحدى هيئات صنع القرار، للتنبيه إلى مشكلة ما. كلاهما لا يحملان أي مسؤولية، ولا يحاسبان، ولا يتخذان قرارات أيضا، فقط مشاركة.
2. مساهمة المرأة في العمل السياسي لا تناقض أصول الشريعة، ولا قيم المجتمع، طالما أن المرأة العاملة في مجال السياسة ملتزمة، وتحافظ على احترامها وشخصيتها ومكانتها في المجتمع من أن تمس.
3. طبيعة المرأة تساعدها على العمل السياسي، أكثر من أن تكون ضدها، لأن المرأة بطبيعتها تسعى لإثبات ذاتها ووجودها، وتكره أن تجرح بكلمة أو تتعرض للسخرية، فتستعد جيدا ومسبقا لما ستقدمه، وتتحدث بموضوعية ودقة وهدوء، كي تحافظ أيضا على احترامها ومظهرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4. عضوية البرلمان والمجالس في الدولة، وبشكل عام، لا تتطلب أو تفرض عضوية الرجل، وإنما تتطلب الإنسان القادر والمتمكن، والمسؤول، وهذا لا يتعارض مع طبيعة المرأة، وإنما يعتمد على قدرة الإنسان ذكر أو أنثى على مواجهة الأمور وحلها بصورة صحيحة.
5. ليس كل الرجال قادرين على دخول العمل السياسي، وليست كل النساء كذلك أيضا، أحيانا تتدخل سلطات عليا، أو ظروف مجتمعية لاختيار شخص دون الآخر.
6. لا يهم جنس من يصنع القرار، أو يساهم في صنعه، ولا سنه، ولا علمه، ولا نسبه، بقدر ما يهم قدرته على تمثيل أكبر عدد ممكن من الشعب بصورة صادقة، والتواصل معهم، والتعبير عن رأيهم، بطريقة مقنعة، وقدرته على البحث والاستنتاج.
7. المرأة في دولة الإمارات شاركت سياسيا في صنع القرار، بكلتا الصورتين، المباشرة وغير المباشرة، منذ القدم. ولكن الاستشارة لا تغني عن المشاركة الفعلية المجسدة إلى واقع في المجالس المحلية والاتحادية. لأن بعض المواضيع أنثوية، لا يدركها الرجل، وقد تخجل المرأة من مناقشتها، ولكنها تدرك أهمية هذه المواضيع بالنسبة لها، وتدرك تبريراتها، وبالتالي ستراعي عند وجودها في المجلس هذه الشؤون.
8. وجود المرأة في المجالس الاستشارية في الدولة، سيكون عونا لسمو الشيخة فاطمة، عند خروجها في مؤتمرات خارجية، فلا يقتصر التمثيل الخارجي على الاتحاد النسائي، دون وجود برلمانيات.
9. وجود كلا الجنسين في مكان واحد يدفعهما للتنافس الشريف لتقديم الأفضل، أما إذا كان الجميع من الجنس نفسه، فلن يسعى أحد للتفوق. ثم إن معيار الدولة في جميع المناصب، يجب أن يكون الكفاءة والأداء فقط، وليس الجنس أو غيره.
10. صحيح أن الشيخة فاطمة أنصفت المرأة في أكثر من موقف، ولكن ما تصدره سموها عبارة عن قرارات من القيادة العليا، ويجب أن تنفذ، وليس مشاركة نسائية من عامة الشعب، والمرأة تود أن تتم استشارتها فعليا في المجلس كعضو.
11. عضوية المرأة في المجلس الاستشاري في الشارقة تجربة ناجحة رغم قصر الفترة، والدليل على ذلك: التزامها بالحضور، التزامها بالمشاركة دائما في الجلسات، العرض الموضوعي والمقنع للمرأة العضو في المجلس، تغطيتها لمؤسسات وهيئات محلية أكثر بكثير مما غطاه جميع الأعضاء، تكرار التجربة عام 2003 وزيادة عدد النساء إلى 7 عضوات. هذا فضلا عن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رضا المجتمع وترحيبه بالأعضاء النساء أثناء الزيارات الميدانية، وترحيب أهالي الأعضاء النساء بعضوية بناتهن، وهذا دليل على نجاح المرأة، ونجاح فكرة حاكم إمارة الشارقة، الذي وفر لهن بيئة مناسبة.

12. الأعضاء النساء في مجلس الشارقة، هن نساء من عامة الشعب، ولسن من علية القوم، ولكن تم اختيارهن على أساس مهاراتهن، ونجاحهن في الحياة الاجتماعية. ووجودهن كأعضاء هو مجرد تجسيد لواقع موجود، ولكن أصبح أكثر مصداقية وفعالية الآن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمـــــة

النتائـــــج والتوصيــات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظرة مستقبلية

إذا كانت العضوية في المجلس الوطني الاتحادي بالنسبة للأعضاء النساء مستقبلا ستكون مثل عضوية الرجل، أي يتم اختيار غالبيتهم من القبائل المعروفة، وبما أن الاتحاد النسائي يملك قائمة بأسماء سيدات مرشحات للمجلس الاتحادي الوطني، فهذا يعني أن هناك أسسا للاختيار فضلا عن المهارة، ورغم أن أسس الاختيار غير واضحة، إلا أن الشعب بقي لفترة طويلة يثق باختيار الحاكم، الذي يريد الأفضل لمجتمعه. ولكن السؤال الذي يبقى هل يقبل الاتحاد النسائي بأخذ أسماء كل من ترشح نفسها للقائمة وهي مؤهلة، وهل يرفع الاتحاد النسائي جميع الأسماء للحاكم، أم سيقتصر الأمر على النخبة؟؟

وأخيرا تذكر الباحثة بكلمة حرم صاحب السمو رئيس الدولة: " أذكر كل أم وكل زوجة، بأن بيتها وأبناءها هم الأساس، وهم أهم وظيفة لها إذا لم تجد في نفسها القدرة على العدل بين البيت والعمل خارجه، إن تربية جيل صالح من الأبناء، أهم بكثير من أي منصب وظيفي يمكن أن تصل إليه المرأة."[1]

تتمنى الباحثة ألا تُحرم المرأة من حقها دون سبب مقنع، يمكن لأولي الأمر أن يضعوا الضوابط التي تحدد مناخ العمل السياسي، بحيث تتناسب مع المجتمع، كما في المجلس الاستشاري في الشارقة، أو بطرق أخرى. وتنصح الباحثة النساء الراغبات في عضوية المجالس أن يحرصن على حضور الجلسات أولا، كي يتعلمن أولويات العمل السياسي، حتى يتمكنّ من ممارسته في المستقبل. ويجب أن تتوفر في المرأة أو الرجل بعض المواصفات كي يكون مؤهلا للعضوية؛ مثل قوة الشخصية، الذكاء، التفوق، الطموح، القدرة على تحمل المسؤولية، الدبلوماسية، الإخلاص في العمل، الثقافة العامة، الاستقامة والاتزان، والقدرة على توصيل تمثيل الشعب.

ولابد من التذكير بأهمية قرار صاحب السمو رئيس الدولة بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي قريبا، هذا القرار الذي يعتبر بداية النظام الانتخابي في الدولة، وقد يكون بداية وفرصة للمرأة الإماراتية لتحصل على حقها في عضوية المجلس الوطني الاتحادي.

---

[1] " من أقوال فاطمة بنت مبارك" دنيا الاتحاد، **صحيفة الاتحاد**، 2001/8/6. ص7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيات

خطوات تعزيز دخول المرأة الإماراتية إلى المجلس الوطني الاتحادي:

1. ما قامت به سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك من ترشيح عدد من النساء لحضور جلسات المجلس الوطني الاتحادي كمستمعات لصقل خبرات المرأة سياسيا وتمهيداً لمشاركتها الكاملة.
2. توعية المرأة بحقوقها القانونية في مختلف المجالات والتعاون مع اللجنة النسائية في جمعية الحقوقيين للتوعية ووضع المواد التدريبية التوعوية الخاصة بحقوق المرأة في التشريعات.
3. التواصل مع أعضاء المجلس الوطني عبر دراسة مشاريع القوانين المطروحة للنقاش في المجلس الوطني، وتزويدهم برأي المنظمات النسائية فيما يطرح من مشاريع.
4. تبني الجمعيات الأهلية والنسائية لمهمة تدريب المرأة وإعدادها للمشاركة السياسية خاصة في المجلس الوطني والمجالس المحلية.
5. وضع برامج للتقدم الوظيفي للمرأة في مختلف مجالات العمل وضمان الفرص المتكافئة لها لتولي المناصب التنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف إدارات الدولة.
6. وضع استراتيجيات اتصال لتشجيع الحوار العام بشأن الأدوار الجديدة للرجل والمرأة في المجتمع والأسرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

أن دراسة مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ووصولها إلى المراكز السياسية وصياغة القرار من المسائل البالغة الأهمية. ليس لأن المرأة أقدر على معرفة حاجياتها ورغباتها وما يلزمها ويطور أوضاعها، بل لأن اتخاذ أي قرار دون حضور كل المجتمع يعتبر قرار غير ديمقراطي وينافي طبيعة العمل السياسي الذي يجب أن يتسم به كل مجتمع حر.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى صحة الفرضيات التي كانت تبحثها، فالمرأة الخليجية العربية تحصل على حقوقها عامة ولكن بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال القياس على تجربة دولة الإمارات، ثم أن المجتمع الخليجي العربي كافة كان يمر بفترة تغير اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي، وهذا التغير يتطلب التدرج في التغييرات السياسية، كي يتقبلها الشعب، وتتلاءم مع معتقداته وتقاليده، فلا تدخل فجأة دون دراسة وتجربة مسبقة.

بالنسبة لدول الخليج العربي – عدا السعودية – فالمرأة وصلت البرلمانات، سواء بالانتخاب أو بالتعيين بنظام الكوتا، ولو تمت مقارنة الأمر بالمرأة الغربية، التي بقيت قرونا تطالب بحقوقها السياسية، ولم تحصل عليه إلا في القرن العشرين، ولم تحصل عليه كاملا أيضا، فالمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي لم تتأخر في الحصول على حقها، لأن دول المجلس أساسا دول حديثة النشأة.

أما عن دولة الإمارات، فقد أكدت المرأة الإماراتية قدرتها وصمودها على مواجهة مصاحبات التغير الاجتماعي الذي تولدت في المجتمع رغم العقبات والمقاومات. كما أنها أثبتت مهارتها وكفاءتها في كل المجالات التي عملت بها، ولم يسجل على عمل المرأة الإماراتية أي إخفاق.

فالمرأة الإماراتية عُينت وزيرة كما عُين الإماراتي وزيرا، أي أن هناك مساواة بين الجنسين في التعيين في المناصب، وإن جاء الأمر متأخرا عام 2004، ولكن صانع القرار كان يراعي التدرج في التغيير الاجتماعي. هذا فضلا عن الحقوق الأخرى والتي ذكرتها الدراسة والتي تحصل عليها المرأة الإماراتية أسوة بالرجل، وبالتالي فالفرض الثاني من الدراسة صحيح أيضا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية

- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، (2001). **العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية.** (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل (2000). **الحقوق السياسية للمرأة.** (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل،(2002).**تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور إسلامي.**(ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- الاتحاد النسائي العام، (2002). **الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارت العربية المتحدة.** أبوظبي.
- البوطي، محمد سعيد رمضان،(2002).**المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني.**(ط2).بيروت:دار الفكر المعاصر.
- النبوي، مصطفى، (1997). **اليوبيل الفضي والنهضة النسائية،** (ط1). أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر.
- القاسمي، هند عبد العزيز (1993).المرأة في الإمارات تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار. (ط1). **سلسلة الرسائل العلمية** (3) الشارقة: جمعية الاجتماعيين.
- المنوفي، كمال، (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة،** (ط1). الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- الجابري، محمد عابد، شحلان، أحمد، (1998).الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون. **سلسلة التراث الفلسفي العربي مؤلفات ابن رشد، (4).**
- الخطيب، عبد الرحمن عمر بكري، (2004). **الحجاب وحقوق المرأة التي انتقصها بعض المسلمين.** (ط1). دار الكنوز للمعرفة.
- الديليمي، كريم، (1993). **مقدمة نظرية لتحليل النظم السياسية.** (ط1). اليمن: مكتبة الجيل الجديد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الساري، سالم، زكريا، خضر، (2004). **مشكلات اجتماعية راهنة، (ط1)**. الدمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
- السقة، خيرية، (1997). **أضواء على الحريم السياسي. (ط1)**. دمشق: دار الفكر.
- المرنيسي، فاطمة، (1998). **السلطانات المنسيات نساء رئيسات دولة في الإسلام. (ترجمة** عبد الهادي عباس). (ط2) دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع.
- المنهالي، السعد عمر، (2002). **العالم امرأة.. رؤى في سير وأحداث 1. (ط1)**. أبوظبي: بدون دار نشر.
- المجلس الوطني الاتحادي (بدون تاريخ)، **لمحة عن المجلس الوطني الاتحادي**، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- النابه، نجاة عبدالله، (1988). **المرأة في دولة الإمارات إلى أين**. جمعية الاجتماعيين، الشارقة – دولة الإمارات، (عدد 17).
- النبوي، مصطفى (1997).**اليوبيل الفضي والنهضة النسائية**. أبوظبي:شركة أبوظبي للطباعة والنشر.
- إمام، إمام عبد الفتاح، متياس، ميشيل، (1996). **أسس الليبرالية السياسية**.(ط1). القاهرة:مكتبة مدبولي.
- بيلي، فرانك، (1999). **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**. (ط1). (مترجم 2004)، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- بدوي، أحمد زكي (1986). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (ط1) لبنان: مكتبة لبنان.
- ثابت، أحمد، (2004). **العرب بين الحوار الثقافي والانعزال**. (ط1). دمشق: الدار الوطنية الجديدة.
- جرادات، أحمد صالح، (2000). **حقوق المرأة في الإسلام**. (ط1). الأردن: وزارة الثقافة.
- حماد، سهيلة زين العابدين، (2003). **المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة**. (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان.
- ذيبان، سامي. **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدوريات

- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، (أبريل 2000). المرأة وحقوقها السياسية. **مجلة العربي**، (عدد497).
- الفقيه، علي،(يوليو 2000). المرأة اليمنية طموح للمشاركة وقيود إجتماعية محبطة، **مجلة أبحاث سياسية**، (عدد6).
- الرميحي، محمد، (2005). من عصرنة الشريعة إلى تشريع العصرنة. **حوار العرب**، السنة الأولى (6)، لبنان: مؤسسة الفكر العربي.
- الشامسي، ميثاء،(نوفمبر 2000). ندوة المرأة الخليجية إلى أين؟. **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان (عدد 273).
- المزروعي، محمد سالم، (2004).الانتخابات والاستفتاءات. **التقرير السنوي الأول الخليج في عام 2003**. (ط1). دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- المحياس، عائشة، (مايو 2000). المرأة الإماراتية غائبة عن السياسة.. لماذا؟. **آفاق المستقبل**. الأمارات. (عدد 7).
- حسن، نجاح، (أبريل 2000). المشاركة السياسية للمرأة العربية، **المجتمع المدني**، مركز ابن خلدون للتنمية.
- سيف، أحمد عبد الكريم (يناير 2004).قوى المعارضة السياسية وأنماط علاقاتها بالنظم الحاكمة.**تقرير الخليج في عام 2003**. (عدد1). (ط1). دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- سليمان، سماء، (صيف2001).المشاركة السياسية للمرأة الخليجية. **شؤون خليجية**. عدد (26) القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- سليمان، سماء، (شتاء 2003). المشاركة السياسية للمرأة الخليجية مع التركيز على تجربة البحرين. **شؤون خليجية**. (عدد 32). القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- سليمان، سماء،(خريف 2004).المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلبا ملحا؟ **شؤون خليجية**.(عدد 39). القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- سليمان،سماء،(خريف 2004). المرأة الخليجية والعمل الواقع والتحديات. **شؤون خليجية**، (عدد 39) القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- سليمان، عبد الملك (2004). من بكين إلى بيروت..حقوق المرأة إلى أين. **شؤون خليجية**. (عدد 39) القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

رسائل الماجستير

- الدقي، حصة أحمد، (2001). **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقائع المؤتمرات

- آل خليفة، الشيخة هيا بنت راشد، (2003).**المرأة الخليجية والعمل الدبلوماسي**. ندوة المرأة والمشاركة السياسية، السلسلة1. المعهد الدبلوماسي، أبوظبي- الإمارات، 22 ديسمبر 2003.
- السويدي، وضحى علي، (2001). التحديات التي تواجه المرأة الخليجية من المشاركة السياسية، **مؤتمر مستقبل المرأة السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي**. المجلس الوطني للثقافة والفنون وجمعية الخريجين وجمعية المحامين، الكويت.22-24 ديسمبر 2001.
- الشامسي، ميثاء سالم، (2000).**المشاركة الاجتماعية لمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ندوة المرأة الخليجية والمشاركة السياسية، مركز قطر لدراسات استشراف المستقبل، قطر، 5 مارس 2000.
- الكتبي، ابتسام.(2003). **واقع المشاركة السياسي للمرأة في دول مجلس التعاون بين الإشكاليات والتمكين**. ندوة المرأة والمشاركة السياسية. أبوظبي: معهد الإمارات الدبلوماسي. 22 ديسمبر 2003.
- المبارك، معصومة (2002) **مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون؛الواقع والاستشراف المستقبلي**.(غير منشورة) قطر: الدوحة.21-23 أبريل 2002.
- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر، (2001). المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، **الأسبوع الإعلامي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بروكسل، بلجيكا، 2-7 أكتوبر 2001.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المجلس الأعلى للمرأة في البحرين،(2004). **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، ندوة المرأة العربية والمشاركة السياسية الحاضر والمستقبل. القاهرة: منظمة المرأة العربية. 11 أكتوبر 2004.
- الملا، شيخة محمد (2005). **المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.** المنتدى العربي: التعليم وآفاق الشراكة في ضوء الأهداف الإنمائية الألفية. القاهرة. 8-16 مايو 2005.
- أبوغزالة، هيفاء(2003).**استراتيجيات تشجيع مشاركة المرأة**، ندوة المرأة والمشاركة السياسية، سلسلة 1، المعهد الدبلوماسي، أبوظبي، الإمارات، 22 ديسمبر 2003.
- لوتاه، مريم سلطان (2003). **نحو مشاركة سياسية فاعلة: تشخيص للحال وبحث في التدابير.** ندوة المرأة والمشاركة السياسية. أبوظبي: المعهد الدبلوماسي. 2003/12/22.
- وحدة دراسات المرأة الخليجية، (2003). **المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية.** شؤون خليجية، القاهرة، (عدد 32). شتاء 2003.

المجلات والصحف

- صحيفة الاتحاد، أبوظبي،27 يونيو 2005. أول سيدة تشغل المنصب في المنطقة ضمن تغييرات الهياكل الإدارية.
- الأنصاري، عبد الحميد. تمكين المرأة الخليجية في البرلمانات..كيف؟ولماذا؟ صحيفة البيان. دبي (عدد 9119).6 يونيو 2005.
- صحيفة الاتحاد، أبوظبي. (عدد 11199)،4 مارس 2006. الإمارات تؤكد أمام الأمم المتحدة تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار.
- صحيفة الخليج، الشارقة. (عدد 7853)، 2000/11/18. المرأة الإماراتية تحصل على موافقة القيادة السياسية في حقها بالعمل السياسي.
- صحيفة الاتحاد، أبوظبي. (عدد 9317)، 2001/1/7. الاتحاد النسائي يعتزم ترشيح امرأتين للمجلس الوطني.
- صحيفة الخليج، الشارقة(عدد 7748)، 2000/8/5. الشيخة فاطمة: مكتسبات المرأة الإمارتية أصبحت نموذجا في المنطقة بأسرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الخطيب، ميرفت. أول الغيث قطرة.. د.فتحية الكواري: المرأة في استشاري الشارقة خطوة أولى. صحيفة الخليج.الشارقة. 2002/08/09
- السويدي، عائشة، الحياري، أمجد. "الشيخة فاطمة: دخول المرأة في الحكومة أمر ممكن بدعم زايد" صحيفة الاتحاد، أبوظبي (عدد 9820)، 2002/5/25.
- الشرق الأوسط، السعودية (عدد6962) 1997/12/20. الشيخ زايد يتبنى فكرة إشراك المرأة في الحياة البرلمانية.
- صحيفة الخليج، الشارقة. (عدد 7913) 2001/1/17. الشيخة فاطمة للخليج وكل الأسرة: لدى المرأة ما يؤهلها لأن تكون وزيرة وأتمنى رؤيتها في المجلس الوطني.
- العثمان، لمى، المطيري، منال، الشاهين، ياسمين. ممارسة المرأة لحقها السياسي تساهم في تطوير الحياة السياسية والبرلمانية.الوطن الكويتية، الكويت.(10180)، 8 يونيو 2004.
- صحيفة الاتحاد، أبوظبي. 2001/11/13، الأخيرة. القمة الاستثنائية للمرأة العربية.
- الكثيري، خديجة. تحت رعاية الشيخة فاطمة.. اختتام ندوة المرأة والأسهم، صحيفة الاتحاد، الاقتصادي،أبوظبي. 23 فبراير 2006.
- مجلة درة الإمارات،أبوظبي (عدد 122)، ديسمبر 2000. المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية بالقاهرة.
- زهرة الخليج، أبوظبي، (عدد 1345). 1 يناير2005. بانوراما 2004، نساء 2004.
- صحيفة الاتحاد، أبوظبي، 2001/2/7. تصريحات بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للاتحاد النسائي.
- توفيق، هدى .الخارجية الأمريكية تشيد بجهود الشيخة فاطمة لدعم حقوق المرأة السياسية، صحيفة الاتحاد،أبوظبي (عدد 9740)، 2002/3/6.
- زهرة الخليج. أبوظبي، (عدد 1358)، 2 أبريل 2005. ثلاث نماذج ناجحة للمرأة العربية.
- حبايب، حزامة، 8 مارس يوم المرأة العالمي، كتيب زهرة الخليج، أبوظبي،(عدد 989)، 1997/3/7.
- مجلة درة الإمارات، أبوظبي (عدد 129)، يوليو 2001. زايد والدعم المتواصل لقضايا المرأة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- سمايلي، زان. الديمقراطية في العالم العربي بين بشائر متعددة وواقع محبط. ملحق البيان 2005، دبي، 2 يناير 2006.
- مجلة المرأة اليوم، أبوظبي. (عدد 16) يناير 2001. سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك: القيادة السياسية تؤكد ثقتها في المرأة وتؤيد طموحاتها.
- سعيد، سهام. "خطة وطنية لتحقيق المزيد من المكاسب للمرأة" صحيفة الاتحاد، أبوظبي 1997/12/1.
- شعبان، فاطمة. الكوتا النسوية تمييز إيجابي لصالح النساء. صحيفة الاتحاد، أبوظبي.1 مايو 2005.
- شعيب، جيهان. "سالم الشامسي رئيس استشاري الشارقة للخليج: سلطان منحنا الصلاحيات وحرية النقاش، وتوصيات المجلس لا توضع في الأدراج" صحيفة الخليج، الشارقة، 2002/4/26.
- عابد، أحمد. خليفة يعلن تفعيل المجلس الوطني بانتخاب نصف أعضائه، ملحق صحيفة الخليج: ملفات 2005 وأفاق 2006.الشارقة، 31 ديسمبر 2005.
- كل الأسرة، دبي، (عدد 438). 6 مارس 2002. السوفراجيت.. العنف النسائي ينتزع للبريطانيات حقوقهن السياسية.
- كل الأسرة، دبي،(عدد 438)، 2002/3/6. الوزيرة العربية الأولى وحديث الذكريات.
- محمود، شوقي. "حقوق المرأة السياسية في ميزان العدل الثلاثاء" الأنباء، الكويت، (عدد 8859)، 2001/1/13.
- محمود، شوقي. "المحكمة الدستورية تعيد حقوق المرأة إلى البداية" الأنباء، الكويت (عدد8863)، 2001/1/17.
- منصور، أحمد. حقوق المرأة العربية بين الإفراط والتفريط، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، 2002/12/15 الساعة 7:35.
- دنيا الاتحاد، صحيفة الاتحاد،أبوظبي، 2001/8/6. من أقوال فاطمة بنت مبارك.

الاتصال الشخصي

- حضور جلسة المجلس الاستشاري في الشارقة، 2002/6/5 الشارقة، "اتصال شخصي".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابتسام سهيل الكتبي. جامعة الإمارات العربية المتحدة، (2005)، "اتصال شخصي".
- سالم بن محمد العويس، عضو المجلس الاستشاري في الشارقة،(2002). "اتصال شخصي".
- نورة السويدي. مديرة الاتحاد النسائي العام. أبوظبي.(2002)."اتصال شخصي".
- نورة السويدي. مديرة الاتحاد النسائي العام. أبوظبي. 2005."اتصال شخصي".
- ميثاء الشامسي، نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي، جامعة الإمارات،(2002). "اتصال شخصي"
- سلطان بن هده، الأمين العام للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، (2005). "اتصال شخصي"
- أحمد شبيب الظاهري، سلطان سالم السويدي، أحمد محمد الخاطري، وعبيد المهيري، أعضاء سابقين في المجلس الوطني الاتحادي (2002) "اتصال شخصي".
- محمد راشد الناصري، محمد أحمد القمزي، ومكتوم بن محمد الشريفي، أعضاء المجلس الاستشاري الوطني في أبوظبي.(2002). "اتصال شخصي".
- سعيد بن حفيظ المزروعي، عضو سابق في المجلس الوطني الاتحادي (2002) "اتصال شخصي".
- محمد خليفة الحبتور، رئيس سابق في المجلس الوطني الاتحادي (2002) "اتصال شخصي".
- محمود فكري، علي سالم بن رشيد، أمين أميري، محمد محمد الصاحي، عيسى معضد السري، سالم بن محمد العويس، محمد العبودي، أعضاء في المجلس الاستشاري في الشارقة، (2002) " اتصال شخصي".
- عائشة الرومي، عائشة الحويدي، فاطمة المري، عضوات سابقات في المجلس الاستشاري في الشارقة (2002) "اتصال شخصي".

الوثائق

- تقرير لجنة شؤون الأسرة المقدم للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، دور الانعقاد العادي من الفصل التشريعي الثاني، 2002/6/5.
- دستور المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبوظبي، أبوظبي، (ط1)، 2000.
- دستور المجلس الاتحادي الوطني، أبوظبي، 2002.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- محاضر جلسات المجلس الاستشاري في الشارقة، للفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الأول العادي، جلسات من 1- 12، (3 أكتوبر 2001- 3 أبريل 2002).الشارقة.
- **تقرير تقدم المرأة العربية 2004.** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، (ط1) جمهورية مصر العربية.
- تقرير تمكين النساء وتنمية المجتمع 2003، **المكتب المرجعي للسكان**، أكتوبر 2003. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. موجز (5).
- إحصائية ديوان الخدمة المدنية: أبوظبي. سبتمبر 2005.

المراجع الأجنبية:

- Ottaway، Marina (2004).Women's Rights and Democracy in the Arab World. **Carnegie Papers، Middle East Series** (42).Washington: Carnegie Endowment for International Peace. (4،8).
- Kazemi، Farhad (Summer 2000).Gender، Islam and Politics. **Social Research** (Vol. 67) No. 2. New York University، US. 455،458.

مواقع الإنترنت:

- www.**mowaten**.org/agreements/agreement-02.htm article retrieved 12 Feb 2006
- www.**wresearchc**.org Women research center on the website retrieved 12 Feb 2006
- National Council of Women, Retrieved September 5، 2005، http://www.**ncw**.gov.eg/arabic/pres_dec.jsp
- جافلاك، ديل(9 فبراير 2004). آفاق إشراك المرأة الأردنية في العمل السياسي. بي بي سي نيوز أونلاين. طبع في 25 أبريل 2005. من موقع:
http://news.**bbc**.co.uk/go/pr/-/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3472000/3472785.stm
- www.**uaeu**.ac.ae
- Business Women Council.Retrieved 5 Sep،2005:http://www.**adbusinesswomen**.ae/alinks.htm

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملاحـــــــق

الاستبانـــــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استبيان التوجهات نحو

مشاركة المرأة في العمل السياسي

في إطار دراسة ماجستير في العلوم السياسية؛ تقوم باحثة إماراتية بكتابة رسالة الماجستير بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج، دراسة حالة دولة الإمارات" وتجري الباحثة استبيان على عينة من المواطنين والمواطنات في إمارة أبوظبي، لمعرفة أرائهم حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية. وللوقوف على نظرتهم المستقبلية لإبنة الإمارات من خلال الأحداث الجديدة على الساحة، ووصول الإماراتية للكثير من المناصب، ومدى قدرتها على إثبات نجاحها وتفوقها.

وقد تم اختياركم بطريقة عشوائية، من عدة جهات وهيئات حكومية، لذى نرجو منكم التعاون مع الباحثة في إجابة أسئلة الاستبيان، علما بأن النتائج والمعلومات ستعامل بصورة سرية تماما ولأغراض البحث العلمي فقط.

ونشكر لكم تعاونكم

الباحثة

أولا البيانات الشخصية:

1	الجنس:	☐ ذكر		☐ أنثى	
2	العمر:	_____			
3	مستوى التعليم	☐ يقرأ ويكتب	☐ ابتدائي	☐ اعدادي	☐ ثانوي
		☐ دبلوم/ عال	☐ جامعي	☐ دراسات عليا	
4	الحالة العملية	☐ موظف/ة	☐ طالب/ة		
5	الوضع الاجتماعي	☐ أعزب/عزباء	☐ متزوج/ة	☐ مطلق/ة	☐أرمل/ة
6	هل لديك أبناء	☐ نعم	☐ لا		
7	السفر خارج الدولة:	☐ دائما	☐ أحيانا	☐ نادرا	☐ أبدا
8	الزوجة تعمل؟	☐ نعم	☐ لا	☐ غير متزوج	
9	الوالدة عملت/تعمل؟	☐ نعم	☐ لا		
10	مكان عملك أو دراستك مختلط؟ ذكور وإناث		☐ نعم	☐ لا	
11	هل كانت أسرتك تعدل بين الأخ وأخته		☐ دائما	☐ أحيانا	☐ نادرا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا:

1. هل تحبذ عمل المرأة من أسرتك في مجالات محددة؟ أم لايهمك طالما أنه يرضيها؟
   1. ☐ مجالات محددة 2. ☐ لا يهمني طالما يرضيها

في حالة المجالات المحددة، أرجو ذكر أمثلة:----------

2. هل توافق على عمل المرأة الإماراتية بشكل عام في المجلات التالية؟

مجال العمل	1. نعم	2. لا	3. لا أعرف
وكيلة وزارة	☐	☐	☐
وزيرة	☐	☐	☐
مدير عام هيئة	☐	☐	☐
سفيرة	☐	☐	☐
عضو المجلس الوطني الاتحادي	☐	☐	☐
مديرة جامعة حكومية	☐	☐	☐
أخرى: تذكر----------	☐	☐	☐

ملاحظة: المقصود بالعمل السياسي والمشاركة السياسية، هي مناصب صنع القرار،مثل الموجودة في الجدول السابق.

3. هل يهمك إن كان رئيسك في العمل رجل أو إمرأة؟
   1. ☐ نعم 2. ☐ لا 3. ☐ لا أعرف

4. من الأكفأ برأيك في العمل القيادي (مدير/ رئيس) الرجل أم المرأة؟
   1. ☐ الرجل 2. ☐ المرأة 3. ☐ لا فرق
   4. ☐ يعتمد على خبرة الأنسان وقدرته 5. ☐ لا أعرف

5. لماذا يعامل المجتمع المرأة معاملة تختلف عن معاملته للرجل؟(المجتمع: كبار السن من الجنسين، الرجال، الشباب، التقاليد، المتعصبين للتقاليد، الإعلام)
   1. ☐ الخلط بين التقاليد والدين 2. ☐ الخوف من تأثير الغرب
   3. ☐ غيرة الرجل من نجاح المرأة 4. ☐ عدم دفاع المرأة عن حقوقها
   5. ☐ تشويه الإعلام لصورة المرأة 6. ☐ العادات القبلية غير المنطقية
   7. ☐ أخرى:---------- 8. ☐ لا أعرف

6. هل تعتقد أن الفروق الجسدية بين المرأة والرجل تجعل أحدهما أفضل في العمل السياسي؟
   1. ☐ نعم 2. ☐ لا 3. ☐ لا أعرف
   كيف ذلك؟----------

7. برأيك ما هي أسباب اعتراض البعض على مشاركة المرأة السياسية؟ (مجالات صنع القرار، الخارجية، مناصب عليا، مجالس نيابية)
   1. ☐ الاعتقاد بتحريم الدين ذلك 2. ☐ خوفا عليها وعلى مشاعرها
   3. ☐ التشكيك في قدراتها 4. ☐ خوفا من تفوقها ونجاحها
   5. ☐ حفاظا على العادات والتقاليد 6. ☐ الغيرة عليها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

7. ☐ أخرى تذكر:----------

8. يتحدث الجميع عن ضرورة إشراك المرأة في كل مجالات الحياة العملية وخاصة السياسية، ما أهمية ذلك برأيك للمرأة؟ (اختيار متعدد)

1.☐ لأن المجتمع بحاجة لمشاركتها 2.☐ لتثبت وجودها وتحافظ على مصالحها
3.☐ تجنبا للضغوط الخارجية 4.☐ لأن الرجل غير قادر على إدراك احتياجاتها
5.☐لأن مثلها مثل الرجل، كلاهما إنسان، متناصفان في المجتمع والواجبات والحقوق. 6.☐ أخرى تذكر:---------- 7. ☐ لا أعرف

9. هل تعتقد أن المرأة الإماراتية مؤهلة لعضوية المجلس الاتحادي الوطني؟

1. ☐ نعم 2. ☐ لا 3. ☐ لا أعرف

10. إن تم تشكيل أعضاء المجلس الاتحادي الوطني بالانتخاب من قبل الشعب، فهل تنتخب:

1. ☐ رجل 2. ☐ إمرأة 3. ☐ لا فرق

11. هل شعرت يوما بأن الدولة تميّز بين المرأة والرجل في الحقوق؟

1. ☐ نعم 2. ☐ لا 3. ☐ لا أعرف

للإجابة بنعم، كيف ذلك؟ ----------

ثالثا : خاص للنساء

12. هل شجعك والدك يوما على: (ضعي إشارة على كل ما ينطبق)

☐ العلم
☐ العمل
☐ تطوير الذات
☐ استقلالك المادي
☐ الاعتماد على الذات

٦٢٥٩٩٤

13. إن أردتي يوما إقناع ولي أمرك، بعمل ترغبين به، أو فكرة تودين القيام بها، مرفوضة من حيث العادات والتقاليد، ولكنها ليست حراما، وهي منطقية، فهل أنت قادرة على إقناعه؟

1. ☐ نعم 2. ☐ لا 3. ☐ لا أعرف

إن كانت إجابتك نعم؛ ماذا تفعلين لإقناعه؟ وإن كانت لا؛ لماذا لا؟

---

14. هل فكرتي يوما بأن توصلي صوتك لمن هم أعلى، سواء في المنزل (رب الأسرة) أو في العمل، للحصول أو لاستعادة حق من حقوقك؟

1. ☐ نعم 2. ☐ لا 3. ☐ لم يحدث ما يستحق ذلك

للإجابة نعم، ولا، لماذا؟ ----------

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

WOMAN'S POLITICAL PARTICIPATION

IN THE GULF COOPERATION COUNCIL STATES

CASE STUDY: UNITED ARAB EMIRATES

By

Eman Hussain Al Zaabi

Supervisor

Dr. Gazy Rabaaba

ABSTRACT

This study aims to figure out to which rate the GCC states' women get their political rights in general. It is specialized on the Emirati women, and whether they participate in the political decision making. Regarding the GCC states; the researcher depended on references like books, periodicals, conferences abstracts, newspapers and magazines.

To cover the UAE women situation, the researcher used three research methods. The questionnaire was distributed among public in governmental institutions, to gain their opinion about women political participation. In addition, interviews been made with members from the Federal National Council, Abu Dhabi National Consultative Council, and Sharjah Consultative Council. The third research procedure was the analysis of the reports of Sharjah Consultative Council, for the first 12 sessions that been attended by women as members. The researcher used this tool to realize the difference between both male and female members effectiveness during the 12 sessions.

The researcher has previous opinions about the women obstacles in the political field. The questionnaire analysis by the SPSS resulted that some of these opinions were right, and some been changed with the society change. The sample has agreed that women can work in all the mentioned leading positions with an average percentage 62%. They also think that succeeding in a leading position depends on qualified skills, not the gender of the person 45.8%.

The sample assured that the society dealing with women different than the way with men, because some people get confused between traditions and religious beliefs, and everyone wants to keep the traditions. On the other hand, the majority of the sample believes that Emirati woman is able to be a member in the Federal National Council, and the society requires her participation.

In the Interviews, the majority of the members agreed that the women should participate in the political field directly. However, she should keep her traditions, religious

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

dressing, and most attention to her family. They said that Emirati woman never been isolated from her political rights, and had participated indirectly before.

Finally, the sessions reports analysis approved that women were attending the sessions more than men, they participated all the time, wrote scientific concentrated reports, and were giving new specific notes and recommendations that the men never thought of them.

The research figured out that Emirati women have approved and succeeded in all positions they have been in, and that they participated indirectly in decisions making before. The future of Emirati women seems very great, since two women been pointed as ministers, and because of the new law of elections in December 2005.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit